

لتحفيص الحلي

لحديث

لأنكاع إلا بولي

حققه وأخرجه وجمع طرقه
مفليح بن سليمان بن فلاح الرسيدي
تجاوز الله عنه بمنه وكرمه

ملتقى أهل الأثر

مؤسسة قرطبة

طباعة • نشر • توزيع

٦٤ ش الخليفة مدينة الاندلس الهرم ت : ٨٦٢١٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد : فهذه أبحاث وتحقيقات استخلصت فيها خلاصة القول في حديث (لا نكاح إلا بولي) ، فجمعت طرقه وخرجت شواهد من جوامع السنة ومسانيدها لتكون بين يدي القارئ في رسالة مستقلة، وحققت أسانيده تحقيقاً علمياً مستشهداً بأقوال أئمة هذا الشأن أعني علماء الحديث وحفاظه الذين حكموا لهذا الحديث بالصحة ولرجاله بالعدالة، كأحمد وابن معين وغيرهما، ولا شك أن جمع طرق هذا الحديث وشواهد في موضع واحد وفي رسالة مفردة له، حسن ومستحب، لاسيما مع التحقيق المفيد والتعليق السديد الذي أرجو من الله جل وعلا أن تكون هذه الرسالة أصلاً وثيقاً له. وقد بذلت ما استطعت من الجهد والوقت في سبيل البحث عما جاء في هذا

الباب، فوفقني الله - وله الحمد - لجمع كثير من الفوائد والشوارد في بطون الكتب التي ربما لا يتيسر الوقوف عليها إلا بعد جهد وعناء، فجاء هذا البحث شاملاً لأهم المسائل والمباحث التي يمكن التطرق إليها.

ولقد حافظت على نقل النصوص من أصلها، ونبّهت على ما يلزم التنبيه عليه في حاشية ذيلت بها الكتاب، كما أشرت إلى المصادر التي نقلت منها واعتمدت عليها في تخريج هذا الحديث وتحقيقه في نفس الحاشية لتيسير مراجعة المصادر ذاتها لمن أراد ذلك.

هذا وقد سميته (التحقيق الجلي لحديث لا نكاح إلا بولي). وأسأل الله العلي القدير أن ينفع به من قرأه أو قرئ عليه، كما أسأله أن يغفر لي ولن شاركني في تصحيحه والنظر فيه، ولن ساعد على نشره وطبعه، وأن يتجاوز عنا جميعاً بمنه وكرمه، وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وكتبه مفلح بن سليمان بن فلاح
في المدينة المنورة، في : ١١/١/١٤٠٢ هـ

بين يدي البحث:

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: اعلم أن معرفة صحة

الحديث وسقيمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين،

لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد

اشتهرت بشرح أحوالهم التأليف.

الوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على

بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل

والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي

يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق

علل الحديث.. قال ابن رجب:

ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا

عدم المذاكر به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين

به، كيحيى بن سعيد القطان ومن تلقى عنه كأحمد بن حنبل

وابن المديني وغيرهما فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت

نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة، صلح له أن يتكلم

فيه (١) أهـ.

وقال أبو بكر الخطيب: السبيل الى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتيان والضبط، وروى عن علي بن المديني قال:

الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه (٢).

(قلت): لذا فقد نظرت - منذ زمن بعيد - في جمع أحاديث (لانكاح إلا بولي) ودراسة طرق هذه الأحاديث على المنهج العلمي الذي سلكه الباحثون والمحققون من قبل ومن بعد.

وقد صنف في جمع طرق الحديث الواحد جماعة من أهل العلم يطول الكلام بذكرهم وذكر تصانيفهم، ولكل واحد منهم طريقته ومنهجه الخاص به، غير أن الغرض من ذلك كله هو الذب عن السنة ودفع الوضع عنها، أو تصحيحها وتحقيقها وبيان المتواتر منها، وسواء كان هذا أو ذاك، فالغاية هي خدمة

(١) شرح علل الترمذي (٣٣١-٣٣٢).

(٢) علوم الحديث (ص ٨٢).

السنة في جميع المجالات والاتجاهات لكونها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

وممن صنف في جمع طرق الحديث الواحد: أبو نعيم الأصبهاني، فقد جمع طرق حديث (إن لله تسعة وتسعين اسماً). وجمع الضياء المقدسي طرق حديث الحوض، وجمع أبو بكر الآجري طرق حديث الإفك، والحافظ ابن عقدة طرق حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه). وكذا جمع طرقه الذهبي، كما أنه جمع طرق حديث الطير ذكر ذلك في التذكرة، وللطبراني طرق حديث (من كذب عليّ...). وغير هؤلاء كثيرون لا يتسع المقام لذكرهم^(١).

والشيخ عبد المحسن بن حمد العباد رسالة قيمة جمع فيها طرق حديث (نضر الله امرأً سمع مقالتي...) وذكر فيها أنه قد جمع طرقه جماعة من العلماء^(٢).

ثم وقفت على رسالة للدكتور محمود الطحان تحت عنوان: (الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث)^(٣) ووقفت

(١) انظر الرسالة المستطرفة (ص ٨٣ - ٨٤).

(٢) طبعت في مطابع الرشيد بالمدينة عام ١٤٠١هـ.

(٣) عنيت بطبعها دار القرآن الكريم ببيروت عام ١٤٠١هـ.

فيها على سرد مؤلفات الخطيب، فوجدت أنه قد ألف في (إبطال النكاح بغير ولي)، لكن لم يقف مؤلف الرسالة على هذا الجزء كما يظهر لي من كلامه^(١).

ولقد روي حديث (لأنكاح إلا بولي) عن جماعة من الصحابة ذكر أسماءهم الحاكم في المستدرك، فقد أخرجه من حديث عائشة وأبي موسى، ثم قال:

وفي الباب : عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمر وأبي ذر الغفاري والمقداد بن الأسود وعبد الله ابن مسعود وجابر بن عبد الله وأبي هريرة وعمران بن حصين وعبد الله ابن عمرو والمسور بن مخرمة وأنس بن مالك - رضي الله عنهم -، وأكثرها صحيحة^(٢).

وقد صحت الروايات فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش - رضي الله عنهن أجمعين - أه^(٣).

(١) انظر الرسالة المذكورة (ص ١٢٢، رقم ٣٩).

(٢) قلت: وفي هذا نظر. ولكن قد يعضد بعضها بعضاً كما أشار الى ذلك الإمام أحمد رحمه الله.

(٣) المستدرك (١٧٢/٢).

(قلت) : وفي الباب أيضاً عن أبي أمامة - مرفوعاً - وعن أبي سعيد وعمر بن الخطاب - موقوفاً - ، وعن الحسن البصري - مرسلًا^(١) - وقد أحصيت عدة هؤلاء، فبلغوا عشرين صحابياً، لكن لا بد من حذف أحاديث بعضهم، فحديث أم سلمة، الظاهر أن الحاكم يقصد به قولها: (قم يا عمر فزوج النبي ﷺ). وحديث زينب، الظاهر أنه يقصد به قولها: (زوّجكنّ أبأؤكنّ، وزوّجني الله من فوق سبع سموات)، ولو كان مقصده غير ذلك، لذكرهما مع الصحابة المذكورين في الباب، ولكنه لما علم أن هذين الحديثين يختلف لفظهما عن لفظ أحاديث الباب، أشار إليهما مستشهداً بهما، هذا ما يظهر لي من صنيعه، وإلا فقد يكون عنده علم خلاف ما علمت. والله أعلم.

وحديث عمران بن حصين وابن مسعود حديث واحد.
فقد قيل عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ ، وقيل عنه

(١) قلت: وأحاديث أبي ذر والمصور والمقداد لم أقف عليها، وحديث أنس بن مالك ذكره الزيلعي في نصب الراية، ولكنه لم يذكر لفظه، بل أحاله على ما قبله، فلذلك تركت تخريجه.

عن ابن مسعود عن النبي ﷺ والأول أولى بالصواب، وإن كان الحديث ضعيف الإسناد أصلاً، والله أعلم.

تنبيه:

نقل الحافظ في التلخيص كلام الحاكم المتقدم، وعبارته هكذا: (قال: وفي الباب عن علي بن أبي طالب وابن عباس، ثم سرد تمام ثلاثين صحابياً) (١).

وقوله: (ثم سرد تمام ثلاثين صحابياً) تحريف لاشك فيه، يدركه من رجع الى المستدرك، لأن الحاكم لم يزد - فيما ذكره في الباب - على ثلاثة عشر صحابياً، وليس من المحتمل أن يقع الحافظ ابن حجر في مثل هذا الوهم الكبير - وإن كانت العصمة لله وحده - ولكنه من كبار علماء هذا الشأن وحفاظه، فهو أعلم بما في المستدرك من مستدرك عليه، ثم إن الفرق كبير بين ثلاثين وثلاثة عشر حتى يقال إن هذا وهم أو زيادة في بعض نسخ المستدرك أو نقص في بعضها أو غير ذلك من الاحتمالات الأخرى، غير أن هذه الاحتمالات كلها بعيدة، فلا

(١) التلخيص (١٧٩/٣).

مناص من القول: إن هذا تحريف وقع قديماً في نسخ التلخيص المخطوطة من الناسخين فطبع كذلك تبعاً لأصله، ولم ينبه عليه أحد - فيما علمت - بل نقله جماعة من العلماء في تصانيفهم حيث نقلوا عن التلخيص تخريج هذا الحديث، منهم الشوكاني في نيل الأوطار، والصنعاني في سبل السلام، وشمس الحق في التعليق المغنى على سنن الدارقطني، والسيد عبد الله هاشم في تعليقه على سنن الدارمي، وفي تعليقه على المنتقى لابن الجارود، والبنا في الفتح الرباني، والكتاني في نظم المتناثر، وأغرب ما رأيت: ما نقله شمس الحق في التعليق المغنى، فقد نقل في تعليقه ما نقله الزيلعي في نصب الراية عن الحاكم في المستدرک من كلامه المتقدم، وقد ذكرهم بأسمائهم واحداً واحداً، وهذا صواب، ولو اقتصر عليه لأصاب، ولكنه زاد فنقل عبارة الحافظ في التلخيص الآنف الذكر، فلم يتنبه لما في نصب الراية وما في التلخيص وهما بين يديه، ولم يقتصر على أحدهما لأنهما نقلًا عن مصدر واحد فيكون مصيباً أو معذوراً، فسبحان من لا يضل ولا ينسى، وقد وقع لصاحب نظم المتناثر كما وقع لشمس الحق، ولعل من المفيد أن نذكر كلامه بتمامه ثم نتعقبه بما يستفاد منه.

قال في نظم المتناثر:

ذكره ابن حجر في أماليه (يعني حديث لانكاح إلا بولي)
من حديث أبي موسى ثم قال: قال الترمذي: وفي الباب عن
عائشة وأبي هريرة وابن عباس وعمران بن حصين وأنس،
وكذا قال الحاكم، وزاد: عن علي ومعاذ وابن مسعود وأبي ذر
والمقداد والمستورد(*) وجابر وابن عمر وابن عمرو وأم سلمة
وزينب بنت جحش، وأطنب الحاكم في تخريجه، ووقفت من
المذكورين في كلامه على حديث علي وابن مسعود وجابر وابن
عمر، وأما بقية من ذكرهم فلم أقف عليهم إلى الآن أهـ
ملخصاً من الأمالي المذكورة، وفي تخريج أحاديث الرافعي له:
قال الحاكم: وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ
عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش، قال: وفي الباب عن علي
وابن عباس، ثم سرد تمام ثلاثين صحابياً، انتهى المقصود من
كلامه(١)

ويستخلص مما تقدم أمور:

(*) كذا في أصله، والذي في المستدرك: المسور بن مخرمة.

(١) نظم المتناثر (ص ٩٦ - ٩٧).

- ١- ما نقله الزيلعي في نصب الراية والحافظ ابن حجر في الأمالي عن الحاكم في المستدرک، يدل على صحة ما في النسخة المطبوعة التي بين أيدينا دلالة واضحة لاتقبل الشك.
- ٢- ما نقله الحافظ في الأمالي عن الحاكم، يدل على أنه لم يهتم في التلخيص فيما نقله عن الحاكم أيضاً، وأن الوهم من غيره.
- ٣- نقل الكتاني كلام الحافظ في الأمالي وكلامه في التلخيص، فلم ينتبه لهذا الغلط الفاحش.
- ٤- كلمة (ثلاثين صحابياً) صوابها: ثلاثة عشر صحابياً.
- ٥- ينبغي لطالب العلم أن لا يعتمد على النقل عن طريق الواسطة إلا إذا تعذر الوقوف على المصدر المنقول عنه.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

(١) حديث أبي موسى رضي الله عنه:

أما حديث أبي موسى ، فقال الترمذي رحمه الله:

حدثنا علي بن حجر، أخبرنا شريك بن عبد الله، عن أبي إسحاق (ح) وحدثنا قتيبة، حدثنا أبو عوانة، عن أبي إسحاق (ح) وحدثنا محمد ابن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق (ح) وحدثنا عبد الله بن أبي زياد، حدثنا زيد بن حباب، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ : (لأنكاح إلا بولي) (١) .

قال الترمذي: وحديث أبي موسى، حديث فيه اختلاف.

ثم بين هذا الاختلاف وأطال في الكلام عليه، وسأذكر

(١) جامع الترمذي (١١٠١) .

كلامه مفصلاً في مواضع من هذا البحث، وأختصر منه ما يتم به بيان هذا الاختلاف فأقول: لقد روي . هذا الحديث عن أبي بردة عن أبيه من ثلاثة طرق:

أحدها : طريق أبي إسحاق، وقد اشتهر عنه، واختلف عليه في وصله وإرساله، فرواه إسرائيل ومن تابعه عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه، متصلاً ورواه شعبة والثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة، مرسلًا.

ثانيها : طريق يونس بن أبي إسحاق، وقد اختلف فيه على يونس، فرواه أبو عبيدة عبد الواحد الحداد عن يونس عن أبي بردة عن أبيه، وتابعه أسباط بن محمد وقبيصة بن عقبة، ورواه زيد بن حباب عن يونس عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه، وتابعه عيسى بن يونس والحسن بن قتيبة على ذكر أبي إسحاق، واختلفهم على يونس لا يضر، لأنه لقي أبا بردة وسمع منه، فلا مانع من روايته له على الوجهين.

وثالثها : طريق أبي حصين عن أبي بردة عن أبيه، ونحن نذكر بعون الله وحسن توفيقه هذه الطرق والمتابعات مفصلة، ونذكر ما وقفنا عليه من أقوال العلماء في هذا الحديث.

أما طريق أبي إسحاق، فقال الإمام أحمد رحمه الله:

حدثنا وكيع وعبد الرحمن، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق،
عن أبي بردة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ : (لأنكاح إلا
بولي) (١) .

وقال الدارمي: أخبرنا مالك بن إسماعيل ثنا إسرائيل...
به (٢) .

(قلت): وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين،
وما علمت على إسرائيل خلافاً في وصله لهذا الحديث، وقد
رواه عنه غير واحد من الثقات.

قال أبو عبد الله الحاكم: فأما إسرائيل بن يونس بن أبي
إسحاق الثقة الحجة في حديث جده أبي إسحاق، فلم يختلف
عنه في وصل هذا الحديث، ثم أخرجه من طرق عن النضر بن

(١) المسند (٣٩٤/٤).

(٢) سنن الدارمي (٢١٨٨).

شميل وهاشم(*) بن القاسم وعبيد الله بن موسى ومالك بن إسماعيل وأحمد بن خالد الوهبي وطلق بن غنام كلهم عن إسرائيل.. به، وقال: هذه الأسانيد كلها صحيحة(١).

(قلت): وقد رواه عن إسرائيل جماعة غير هؤلاء منهم محمد بن قدامة بن أعين وعبد الله بن رجاء ويزيد بن هارون وغيرهم(٢).

وقد تابع إسرائيل عن أبي إسحاق على وصله، شريك بن عبد الله وقيس بن الربيع وزهير بن معاوية وأبو عوانة ويونس ابن أبي إسحاق - فيما رواه عنه بعض أصحابه - ونحن نذكر هذه المتابعات بأسانيدها.

(*) وقع في الأصل: (هشام) بتقديم المعجمة على الألف، والصواب: هاشم، كما أثبتنا، وهو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي أبو النضر، مشهور بكنيته، من كبار حفاظ بغداد، ومن كبار شيوخ الإمام أحمد، كان يلقب قيصر وكان من الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو ثقة ثبت، رحمه الله.

(١) المستدرک (٢/ ١٧٠).

(٢) أما رواية محمد بن قدامة فهي عند أبي داود (٢٠٨٥).
وأما رواية عبد الله بن رجاء فهي عند الطحاوي (٨/٣)، وستأتي رواية يزيد بن هارون.

١- أما متابعة شريك بن عبد الله،

فقال الدارمي رحمه الله :

حدثنا علي بن حجر، أخبرنا شريك، عن أبي إسحاق، عن
أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: (لأنكاح إلا
بولي) (١).

(قلت): وشريك سمع من أبي إسحاق قديماً كما قال
الإمام أحمد. وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيى بن معين:
شريك أحب إليك في أبي إسحاق أو إسرائيل؟ قال: شريك
أحب إليّ وهو أقدم، وإسرائيل صدوق، قلت: يونس بن أبي
إسحاق أحب إليك أو إسرائيل؟ قال: كل ثقة (٢).

٢- وأما متابعة قيس بن الربيع، فقال الطحاوي رحمه الله:

حدثنا فهد قال حدثنا محمد بن الصلت الكوفي (ح)
وحدثنا أحمد بن داود قال حدثنا أبو الوليد قال حدثنا قيس بن

(١) سنن الدارمي (٢١٨٩).

(٢) أسنده عنه البيهقي (١٠٨/٢).

الربيع عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى أن النبي ﷺ قال: (لأنكاح إلا بولي) (١) . وكذلك أخرجه البيهقي من طريق شبابة ومن طريق أبي الوليد كلاهما عن قيس بن الربيع به (٢) .

٣- وأما متابعة زهير بن معاوية، فقال ابن الجارود رحمه الله:

حدثنا محمد بن سهل بن عسكر قال حدثنا عمرو بن عثمان الرقي، قال حدثنا زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لأنكاح إلا بولي) (٣) .

وكذلك أخرجه البيهقي من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر عن عمرو بن عثمان عن زهير به (٤) .

قال البيهقي: تفرد به عمرو.

(١) معاني الآثار (٩/٣) .

(٢) السنن الكبرى (١٠٨/٧) .

(٣) المنتقى (٧٠٣) .

(٤) السنن الكبرى (١٠٧/٧) .

(قلت) : يعني عن زهير، وهو ضعيف. لكن له عنه أحاديث
صالحة كما قال ابن عدي.

٤- وأما متابعة أبي عوانة، فقال ابن ماجه رحمه الله:

حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، حدثنا أبو
عوانة، حدثنا أبو إسحاق الهمداني، عن أبي بردة، عن أبي
موسى قال: قال رسول الله ﷺ : (لأنكاح إلا بولي) (١).

(قلت): ورجاله رجال الشيخين غير محمد بن عبد الملك فهو
من رجال مسلم، وقد تابعه أبو داود وأبو الوليد الطيالسيان
وقتيبة بن سعيد وسعيد بن منصور وغير واحد من الثقات عن
أبي عوانة عن أبي إسحاق (٢).

وخالفهم معلى بن منصور فقال: «عن أبي عوانة، عن
إسرائيل، عن أبي إسحاق» ورواه مرة فقال: «عن أبي عوانة،
عن أبي إسحاق» فذكر الحديث، وفي آخره: «قال معلى: ثم قال
لي أبو عوانة - بعد ذلك - لم أسمع من أبي إسحاق، بيني

(١) سنن ابن ماجه (١٨٨١).

(٢) انظر رواياتهم في معاني الآثار (٩/٣)، ومنحة المعبود (١٥٥٤) وسنن

الترمذي (١١٠١).

وبينه إسرائيل» (١) .

(قلت): قد صرح أبو عوانة أن أبا إسحاق حدثه به كما رواه ابن ماجه عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب عنه (٢).

وقد تابعه جماعة من الثقات فلم يذكر أحد منهم هذا القول غير معلى وحده . ومعلى - وإن كان ثقة - فقد تكلم فيه الإمام أحمد، قال الميموني عنه: ما كتبت عن معلى شيئاً قط، وكذا قال الأثرم عنه، وقال أبو طالب عن أحمد: كان يحدث بما وافق الرأي وكان كل يوم يخطئ في حديثين وثلاثة، وقال أبو حاتم الرازي: قلت لأحمد: كيف لم تكتب عن معلى قال: كان يكتب الشروط، ومن كتبها لم يخل من أن يكذب (٣) .

هـ - وأما متابعة يونس بن أبي إسحاق، فقد تقدم أن الترمذي رواه عن عبد الله بن أبي زياد عن زيد بن حباب عن

(١) أما روايته الأولى فهي في معاني الآثار (٩/٣)

وأما الثانية فهي السنن الكبرى (١٠٧/٧).

وانظر المستدرک (١٧١/٢).

(٢) كما في نسخة السنن المطبوعة بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(٣) تهذيب التهذيب.

يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق، وكذلك رواه عيسى بن
يونس عن أبيه عن جده أبي إسحاق، وكذا رواه الحسن بن
قتيبة عن يونس عن أبي إسحاق، كذا أخرجه الحاكم من طريق
ابن قتيبة، وأخرجه البيهقي عن شيخه أبي عبد الله الحاكم
كذلك، ثم أخرجه عن شيخه أبي زكريا بن أبي إسحاق بهذا
الإسناد فأسقط منه أبا إسحاق، وسيأتي تفصيل هذا
الاختلاف وبياناه فيما بعد.

قال البيهقي -بعد ما رواه من رواية الحاكم الآنفة الذكر-:

كذا قال: (عن أبي إسحاق)، وكذلك رواه حجاج بن محمد
وزيد بن الحباب عن يونس، وكذلك قاله عيسى بن يونس عن
أبيه عن أبي إسحاق، ثم قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ
مكرم بن أحمد بن مكرم القاضي - ببغداد - أنبأنا أبو الوليد
محمد بن أحمد بن برد الأنطاكي ثنا الهيثم بن جميل
الأنطاكي ثنا عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي إسحاق عن
أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله
ﷺ: «لانكاح إلا بولي» (١).

(١) السنن الكبرى (١٠٩/٧).

(قلت) ومما تقدم يتبين لنا أن أكثر أصحاب أبي إسحاق قد وصلوا هذا الحديث عنه عن أبي بردة عن أبيه، كما وصله غير هؤلاء ممن رواه عن أبي إسحاق، فقد قال الحاكم:

وقد وصل هذا الحديث عن أبي إسحاق جماعة من أئمة المسلمين غير من ذكرناهم منهم: أبو حنيفة النعمان بن ثابت ورقبة بن مصقلة العبدي ومطرف بن طريف الحارثي وعبد الحميد بن الحسن الهلالي وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم، وقد ذكرناهم في الباب (١).

(قلت) وقد أطلت البحث عن هذه الروايات، فلم أقف على شيء منها إلا رواية الإمام أبي حنيفة، فقد رواه عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه بمثل رواية الجماعة (٢).

(١) المستدرک (١٧١/٢).

(٢) عقود الجواهر المنيفة (١٤٦/١).

وانظر جامع المسانيد (١٠٢/٢).

مرسل شعبة والثوري:

وأما مرسل شعبة والثوري، فقال الطحاوي رحمه الله:

حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال: ثنا وهب بن جرير قال: ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ أنه قال: «لأنكاح إلا بولي».

حدثنا ابن مرزوق قال: ثنا أبو عامر (هو العقدي) قال: ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ مثله (١).

وكذلك رواه عبد الرزاق عن الثوري.. به (٢).

وستأتي رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة (٣).

(قلت): وقد روي عنهما موصولاً، قال ابن الجارود رحمه الله:

(١) معاني الآثار (٩/٣).

(٢) المصنف (١٠٤٧٥).

(٣) وهي الرواية التي استدلل بها الترمذي على أن سماع شعبة وسفيان لهذا الحديث كان في مجلس واحد.

حدثنا أبو بكر حمدان بن محمد بن رجاء بن السعدي
ومحمد بن زكريا الجوهري قالا: ثنا أبو كامل الفضيل(*) بن
الحسين قال: ثنا بشر بن منصور قال: ثنا سفيان عن أبي
إسحاق عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لانكاح إلا
بولي»^(١).

وكذلك رواه الطحاوي عن يزيد بن سنان عن أبي كامل..
به^(٢).

(قلت): وهذا إسناد لامطعن في رجاله^(٣) ولكن المحفوظ
عن سفيان المرسل.

وأخرجه ابن حزم من طريق البزار (قال: حدثنا محمد بن
موسى الحرشي*) حدثنا يزيد بن زريع حدثنا شعبة بن

(*) وقع في الأصل: (الفضل) والصواب ما أثبتناه.

(١) المنتقى (٧٠٤).

(٢) معاني الآثار (٩/٣).

(٣) لم أجد لشيخنا ابن الجارود ولا لشيخنا الطحاوي ترجمة، ولكن قد اتفق الثلاثة
عن أبي كامل فتبين أنه محفوظ عنه. وليس يزيد بن سنان هذا بأبي فروة
الرهاوي الذي يروي عن الزهري، فإن هذا متأخر عنه، ولعله حفيد له.
(*) (الحرشي) بمهملتين مفتوحتين ثم معجمة.

الحجاج عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لانكاح إلا بولي» (١).

(قلت) ومحمد بن موسى الحرشي لئن قال الحافظ في التقريب، وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق سليمان بن داود (هو الشاذكوني) حدثنا النعمان بن عبد السلام عن شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لانكاح إلا بولي» (٢).

قال الحاكم: قد جمع النعمان بن عبد السلام بين الثوري وشعبة في إسناد هذا الحديث ووصله عنهما، والنعمان بن عبد السلام ثقة مأمون، وقد رواه جماعة من الثقات عن الثوري على حدة وعن شعبة على حدة فوصلوه، وكل ذلك مخرج في الباب الذي سمعه مني أصحابي، فأغنى ذلك عن إعادتهما.

وقال البيهقي: تفرد به سليمان بن داود الشاذكوني عن النعمان بن عبد السلام وقد روي عن مؤمل بن إسماعيل وبشر

(١) المحلى (١١ / ٢٤)

(٢) المستدرک (٢ / ١٦٩)، والسنن الكبرى (٧ / ١٠٩).

بن منصور عن الثوري موصولاً، وعن يزيد بن زريع عن شعبة موصولاً، والمحفوظ عنهما غير موصول، والاعتماد على ما مضى من رواية إسرائيل ومن تابعة في وصل الحديث والله أعلم.

(قلت): أما رواية بشر بن منصور فتقدمت، وكذلك رواية يزيد بن زريع، وأما رواية مؤمل فلم أقف عليها، وهذا يدل على أنه تابع بشرأ عن سفيان على وصله، وقد أخرجه الخطيب في تاريخه من طريق إسماعيل بن عمر القطريلي حدثنا خالد بن عمرو الأموي قال: حدثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه... فذكره^(١).

(قلت): وخالد بن عمرو رماه ابن معين بالكذب ونسبه صالح جزرة وغيره إلى الوضع، كذا قال الحافظ في التقریب، وأخرجه الخطيب أيضاً في موضعين آخرين من تاريخه كلاهما من طريق الفضل بن عبد الله الهروي حدثنا مالك بن سليمان حدثنا شعبة وإسرائيل... فذكره موصولاً^(٢).

(١) تاريخ بغداد (٢٧٩/٦).

(٢) تاريخ بغداد (٨٦/١٣) وكذا (٢١٤/٢).

قال الذهبي: الفضل بن عبد الله بن مسعود اليشكري
الهروي عن مالك بن سليمان: روى العجائب.

وقال أيضاً : مالك بن سليمان الهروي قاضي هراة، عن
إسرائيل وشعبة وغيرهما، قال العقيلي: فيه نظر، وكذا قال
السليمانى وضعفه الدارقطنى^(١).

رأى الإمام الطحاوي:

قال الإمام الطحاوي - بعد أن ذكر حديث عائشة (أما
امرأة نكحت بغير إذن وليها...) من طرق عن الهزري عن عروة
عنها، وأطال في تعليقه وتأويله قال: واحتج أهل المقالة الأولى
أيضاً لقولهم (يعنى من احتج بحديث عائشة) بما حدثنا...، ثم
ساقه من طريق إسرائيل موصولاً، ثم قال: فكان من الحجة
عليهم في ذلك أن هذا الحديث على أصلهم أيضاً لا تقوم به
حجة، وذلك أن من هو أثبت من إسرائيل وأحفظ منه مثل
سفيان وشعبة - قد رواه عن أبي إسحاق منقطعاً، ثم ساقه
من طريق شعبة وسفيان عن أبي إسحاق عن أبي بردة
مرسلاً، ثم قال: فصار أصل هذا الحديث عن أبي بردة عن

(١) الميزان (٣/٣٥٢، ٤٢٧).

النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم برواية شعبة وسفيان وكل واحد منهما عندهم حجة على إسرائيل فكيف إذا اجتمعا جميعاً.

قال الطحاوي: فإن قالوا: فإن أبا عوانة قد رواه مرفوعاً كما رواه إسرائيل، وذكروا في ذلك ماحدثنا فهد...، ثم ساقه من طريق أبي عوانة عن أبي إسحاق موصولاً، ثم قال: قيل لهم: قد روي عن أبي عوانة هذا كما ذكرتم، ولكننا نظرنا في أصل ذلك، فإذا هو عن أبي عوانة عن إسرائيل عن أبي إسحاق، فرجع حديث أبي عوانة أيضاً إلى حديث إسرائيل، ثم ساقه من طريق معلى بن منصور الرازي عن أبي عوانة كذلك، ثم قال: فانتفى أن يكون عند أبي عوانة في هذا عن أبي إسحاق شيء. قال الطحاوي: فإن قالوا: فإنه قد رواه قيس بن الربيع عن أبي إسحاق أيضاً كما رواه إسرائيل، وذكروا في ذلك ماحدثنا فهد...، ثم أخرجه من طريق قيس بن الربيع عن أبي إسحاق موصولاً، ثم قال: قيل لهم: صدقتم قد رواه قيس كما ذكرتم، وقيس عندهم دون إسرائيل، فإذا انتفى أن يكون إسرائيل مضاداً لسفيان وشعبة، كان قيس أحري أن لا يكون مضاداً لهما.

قال: فإن قالوا: فإن بعض أصحاب سفیان قد رواه عن
سفیان مرفوعاً كما رواه إسرائيل وقيس، وذكروا في ذلك ما
حدثنا يزيد بن سنان...، ثم ذكره من طريق بشر بن منصور
عن سفیان موصولاً كما تقدم، ثم قال: قيل لهم: قد صدقتم قد
روى هذا بشر بن منصور عن سفیان كما ذكرتم، ولكنكم
لا ترضون من خصمكم بمثل هذا أن تحتجوا(*) عليه وبما رواه
بعض أصحاب سفیان أو أكثرهم عنه على معنى، ويحتج هو
عليكم بما رواه بشر بن منصور عن سفیان بما يخالف ذلك
المعنى، وتعدون المحتج عليكم بمثل هذا جاهلاً بالحديث، فكيف
تسوغون أنفسكم على مخالفكم ما لا^(١) يسوغونه عليكم؟ إن
هذا جور بين أهـ^(٢).

وقبل الجواب عن هذا التعليل، ينبغي أن يلاحظ عليه ما

يأتي:

(*) في الأصل (أن إجتجوا عليه) وفي نسخة: (يحتجوا) كما أثبت المصحح في

الحاشية، وهو غير مستقيم والصواب (أن تحتجوا) كما أثبتنا.

(١) وفي نسخة: (بما) كما في الحاشية أيضاً.

(٢) معاني الآثار (٨/٣ - ١٠).

أولاً: لم يذكر رواية شريك، ولا رواية زهير، ولا رواية يونس، ولم يجب عن هذه الروايات كما أجاب عن روايات إسرائيل وأبي عوانة وقيس وبشر بن منصور عن سفيان، وهذا يوهم أنه لم يروه متصلاً غير هؤلاء، فكان يلزمه الجواب عنها.

ثانياً: وقد ذكر: أن من هو أثبت من إسرائيل وأحفظ منه مثل سفيان وشعبة قد رواه عن أبي إسحاق منقطعاً.

وهذا يوهم أنه قد رواه غيرهما فأرسله، وليس الأمر كذلك.

مناقشة الإمام الطحاوي:

وبعد أن ذكرت كلام الإمام الطحاوي بتمامه على هذا الحديث، اتضح لي أن أناقشة في أربع فقرات:

الفقرة الأولى: قوله: (فكان من الحجة عليهم أن هذا الحديث على أصلهم لا تقوم به حجة، وذلك أن من هو أحفظ من إسرائيل وأثبت منه قد رواه عن أبي إسحاق منقطعاً) إلى قوله: (فصار أصل هذا الحديث عن أبي بردة عن النبي ﷺ برواية شعبة وسفيان وكل واحد منهما عندهم حجة على

إسرائيل فكيف إذا اجتمعا^(١) .

والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

١- زيادة الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة، بل هو ثبت في أبي

إسحاق.

٢- وتابعه غير واحد من الثقات كما تقدم منهم الإمام أبي

حنيفة، فهل له أن يرد رواية إمامه أو ينتقص من قدره.

٣- ومع ذلك فقد روي هذا الحديث من غير طريق أبي

إسحاق، وهو طريق متصل كما سيأتي.

الفقرة الثانية: قوله: (قد روى عن أبي عوانة هذا كما

ذكرتم، ولكننا نظرنا في أصل ذلك، فإذا هو عن أبي عوانة عن

إسرائيل عن أبي إسحاق...).

أقول: قد تقدم أنه لم يروه عن أبي عوانة هكذا غير معلى

بن منصور الزاري، وأن الثقات خالفوه في ذلك فلم يذكروا أنه

(١) قد اختصرت كلامه هنا لأنني قد ذكرته من قبل بحروفه وقد حافظت هنا

أيضاً على نص كلامه إلا ما حذفته من عبارات يسيرة لاتخل بالنص ولا بالمعنى

المراد منه.

٥٢

رواه عن إسرائيل، وأن أبا عوانة صرح بسماعه من أبي
إسحاق وأن الإمام أحمد ترك الرواية عن معلى لكثرة خطئه
في الحديث.

الفقرة الثالث: قوله: (... قد رواه قيس كما ذكرتم، وقيس
عندهم دون إسرائيل، فإذا انتفى أن يكون إسرائيل مضاداً
لسفيان ولشعبة كان قيس أخرى أن لا يكون مضاداً لهما).

والجواب عن هذه الفقرة هو:

١- نحن لاننكر أن قيساً عندنا دون إسرائيل وأن إسرائيل
أيضاً عندنا دون شعبة وسفيان، ولكن إسرائيل أثبت عندنا في
أبي إسحاق من جميع أصحابه، قال محمد بن مخلد: سمعت
عبد الرحمن بن مهدي يقول: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت
من شعبة والثوري.

وقال حجاج (بن محمد): قلنا لشعبة، حدثنا حديث أبي
إسحاق، قال: سلوا عنها إسرائيل، فإنه أثبت فيها مني^(١).

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: إسرائيل ثقة متقن

(١) اسنده عنهما البيهقي (١٠٨/٧).

من أتقن أصحاب أبي إسحاق^(١) .

٢- وقد ذكرنا في الجواب على الفقرة الأولى، أن أكثر أصحاب أبي إسحاق قد رواه موصولاً، سنذكر فيما بعد عدة أمور معتبرة لترجيح الوصل على الإرسال.

الفقرة الرابعة: قوله: (فإن قالوا: فإن بعض أصحاب سفيان قد رواه عن سفيان مرفوعاً كما رواه إسرائيل وقيس...) إلى قوله: (قليل لهم: قد صدقتم، قد روى هذا بشر بن منصور عن سفيان كما ذكرتم....) إلى آخر كلامه.

فالجواب عنه من وجوه:

١- ليست حجتنا ما رواه بشر بن منصور عن سفيان، ولكن ما رواه إسرائيل وغير واحد عن أبي إسحاق.

٢- ورواية بشر إنما هي موافقة لروايات كثيرة موصولة، فهي أيضاً صالحة للاحتجاج بها، وقد توبع بشر عن سفيان كما تقدم.

٣- وكما أسلفت، فإن الاعتماد في هذا الحديث على طريقه

(١) الجرح والتعديل (١٣١/٢).

وشواهد الكثرة وعلى تصحيح من صححه من أئمة
الحديث وحفاظه. كالبخاري والترمذي والذهلي وابن المديني
وغيرهم.

هل الراجح الوصل أو الإرسال:

والذي يراه البخاري والترمذي ترجيح الوصل، فقد سئل
البخاري عن حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن
أبيه عن النبي ﷺ قال: «لأنكاح إلا بولي»، فقال: الزيادة من
الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة، وإن كان شعبة والثوري
أرسلاه، فإن ذلك لا يضر الحديث (١).

وقال الترمذي: ورواية هؤلاء الذين رواوا عن أبي إسحاق
عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ (لأنكاح إلا بولي)
عندي أصح، لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة،
وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين
رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي
أشبه، لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق
في مجلس واحد، ومما يدل على ذلك، ما حدثنا محمود بن

(١) أسنده عنه البيهقي (١٠٨ / ٧).

غيلان قال حدثنا أبو داود قال أنبأنا شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمع أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لأنكاح إلا بولي» فقال: نعم، فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري عن أبي إسحاق^(١) هذا الحديث في وقت واحد، وإسرائيل هو ثبت في أبي إسحاق، سمعت محمد بن المثنى يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق الذي فاتني إلا لما اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم أهـ^(٢).

(قلت) وحديث شعبة الذي استدل به الترمذي على أن سماعهما من أبي إسحاق وقع في مجلس واحد، أخرجه البيهقي من طريق الحسن بن سفيان سمعت أبا كامل الفضيل بن الحصين يقول: حدثنا أبو داود عن شعبة، فذكره وزاد في آخره: قال الحسن: ولو قال عن أبيه، لقال: نعم^(٣).

(قلت) ويستخلص مما تقدم أمور:

(١) في الأصل: (عن مكحول) والصواب ما اثبتنا كما في التحفة.

(٢) انظر جامع الترمذي (٣/٤٠٠)، وانظر التحفة (٤/٢٣٠ - ٢٣١).

(٣) السنن الكبرى (٧/١٠٨).

الأول: أن البخاري والترمذي يرجحان الوصل على الإرسال.

الثاني: أن ابن مهدي يقدم إسرائيل في أبي إسحاق على سفيان الثوري.

الثالث: أن الذين وصلوه جماعة وقد سمعوه من أبي إسحاق من لفظه في أوقات مختلفة.

الرابع: أن سماع شعبة وسفيان لهذا الحديث من أبي إسحاق كان في مجلس واحد، وهذا السماع ليس من لفظ أبي إسحاق، وإنما كان عرضاً عليه من سفيان، وشعبة يسمع، بخلاف رواية الجماعة، فإنها محمولة على السماع من لفظه كما صرح به أبو عوانة قال حدثنا أبو إسحاق. فلا شك أن رواية الجماعة أولى بالترجيح.

الخامس: أن هذا الحديث رواه يونس بن أبي إسحاق عن أبيه، ويونس قديم السماع من أبي إسحاق، ورواه إسرائيل كذلك عن جده أبي إسحاق، وهومن أثبت الناس في حديثه، حتى قال ابن مهدي: إنه يحفظه كما يحفظ الحمد، ولا شك أن آل الرجل أعلم بحديثه من غيرهم.

ولذلك فإن الراجح في نظري هو الوصل، كما ذهب إليه
البخاري والترمذي.

الطريق الثاني:

وأما طريق يونس بن أبي إسحاق:

فقال الإمام أحمد رحمه الله:

حدثنا عبد الواحد الحداد قال: حدثنا يونس عن أبي بردة
عن أبي موسى أني النبي ﷺ قال: «لأنكاح إلا بولي»^(١).

وقال الإمام أحمد: حدثنا أسباط بن محمد عن يونس بن
أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه (*ح) ويزيد بن هارون قال:
أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه قال:
قال رسول الله ﷺ: «لأنكاح إلا بولي»^(٢).

(قلت): وهذا إسناد صحيح، لأن يونس تابع أباه على
روايته عن أبي بردة عن أبيه كما ترى، ولأن أبا عبيدة - وهو

(١) المسند (٤١٨/٤).

(*) هذه حاء مهملة وضعتها من عندي زيادة على ما في الأصل لتمييز الإسنادين
كما هو معروف عند أصحاب الحديث.

(٢) المسند (٤١٣/٤).

عبد الواحد بن واصل الحداد - قد رواه عن يونس، وتابعه عليه
أسباط بن محمد، وهما ثقتان.

ثم وجدت لهما متابعا ثالثاً، قال ابن الجارود رحمه الله:
حدثنا محمد بن سهل بن عسكر قال ثنا قبيصة (هو ابن
عقبة) قال ثنا يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي
موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ :
«لأنكاح إلا بولي» (١).

وكذلك أخرجه الحاكم من طريق محمد بن سهل بن عسكر
به، وزاد: قال ابن عسكر: فقال لي قبيصة بن عقبة: جاعني
علي بن المديني، فسألني عن هذا الحديث، فحدثته به، فقال
علي بن المديني: قد استرحنا من خلاف أبي إسحاق (٢).

قال الحاكم: لست أعلم بين أئمة هذا العلم خلافاً على
عدالة يونس بن أبي إسحاق، وأن سماعه من أبي بردة مع
أبيه صحيح، ثم لم يختلف على يونس في وصل هذا الحديث،
ففيه الدليل الواضح أن الخلاف الذي وقع على أبيه فيه من

(١) المنتقى (٧٠١)

(٢) المستدرک (١٧١/٢).

جهة أصحابه لا من جهة أبي إسحاق والله أعلم.

(قلت) لكن قد ذكر الترمذي أنه: قد روى عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ (١) (يعني مرسلًا).
ولكن لم أقف على من رواه عنه هكذا ولا على من ذكر ذلك غير الترمذي.

وقد رواه أبو عبيدة وأسباط بن محمد وقبيصة بن عقبة عن يونس عن أبي بردة عن أبيه متصلًا، ورواه عيسى بن يونس وزيد بن حباب وحجاج بن محمد عن يونس عن أبي إسحاق

(١) كذا في تحفة الأحوزي الطبعة الهندية وكذا السلفية (٢٣٠/٤) وكذلك نقله الزيلعي في نصب الراية (١٨٣/٣). والخطيب في الكفاية (ص ٥٨٢) عن الترمذي وهو الصواب، ووقع في سنن الترمذي طبعة بولاق - وإن كنت لم أقف عليها، وإنما وقفت على ما نقله الشيخ الألباني عنها - هكذا: (وقد روى عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ . وكذا هو في الجزء الثالث الذي عليه تخريج محمد فؤاد عبد الباقي من سنن الترمذي طبعة مصطفى الحلبي، ولا أشك فانه مطبوع عن طبعة بولاق أو عن أصلها، وهي أجود ما طبع حتى الآن من سنن الترمذي اللهم إلا ما حققه العلاقة أحمد محمد شاكر رحمه الله.

ومع ذلك فليس عندي تردد في أن ما في التحفة هو الصواب.

عن أبي بردة عن أبيه متصلاً، وقد ذكرنا رواياتهم مفصلة إلا
رواية حجاج فلم أقف عليها، وإنما أشار إليها البيهقي كما
تقدم، وقد اختلف فيه على الحسن بن قتيبة كما سأنكره قريباً.

وقد ذكر الترمذي أمراً آخر، وهو قوله: ورواه أسباط بن
محمد وزيد بن حباب عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي
إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ.

(قلت): أما رواية زيد بن حباب، فهي كذلك، وقد أخرجها
الترمذي نفسه كما سبق، وأما رواية أسباط بن محمد، فليس
فيها ذكر أبي إسحاق، فقد رواها أحمد عنه عن يونس عن أبي
بردة عن أبيه، وقد تقدمت، وكذلك أخرجها الحاكم وعنه البيهقي
من طريق الحسن بن محمد بن الصباح عن أسباط، وسأذكر
هذه الرواية بسندها:

قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو بكر أحمد بن سليمان الفقيه ثنا الحارث بن
محمد ثنا الحسن بن قتيبة ثنا يونس بن أبي إسحاق، وأخبرنا
أبو قتيبة سلم(*) بن الفضل الأدمي - بمكة - ثنا القاسم بن

(*) في المستدرک: (سالم). وفي السنن: سلم وهو الصواب كما في تاريخ بغداد
(١٤٨/٩ - ١٤٩).

زكريا المقرئ ثنا الحسن بن محمد بن الصباح ثنا أسباط بن محمد(**) ثنا يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «لأنكاح إلا بولي» (١) .

وكذلك رواه البيهقي عن الحاكم به وقال: وهذا بخلاف رواية أبي زكريا عن أحمد بن سلمان، وكأن شيخنا أبا عبد الله حمل حديث ابن قتيبة على حديث أسباط، فحديث أسباط كذلك رواه أبو بكر بن زياد عن الحسن بن محمد بن الصباح دون ذكر أبي إسحاق فيه.

(قلت) : ورواية أبي زكريا التي قال البيهقي انها تخالف رواية أبي عبد الله الحاكم، أخرجها البيهقي قبلها بأسطر فقال:

أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق أنبأنا أحمد بن سلمان الفقيه ثنا الحارث بن محمد ثنا الحسن بن قتيبة ثنا يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى

(**) في المستدرک : أسباط بن (نصر)، والصواب: ابن محمد كما في السنن.

(١) المستدرک (١٧١/٢) والسنن الكبرى (١٠٩/٧).

رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لأنكاح إلا بولي)^(١).

ويستخلص مما تقدم: أن البيهقي روى هذا الحديث عن شيخه أبي زكريا وأبي عبد الله كلاهما عن أحمد بن سلمان عن الحارث بن محمد عن الحسن بن قتيبة عن يونس، فأبو زكريا قال: عن أبي إسحاق، والحاكم لم يذكره، ثم اتفقا عن أبي بردة عن أبيه.

وكأن البيهقي يرجح رواية أبي زكريا على رواية أبي عبد الله.

ولذلك اعتذر عن شيخه أبي عبد الله بقوله: وكأن شيخنا أبا عبد الله حمل حديث ابن قتيبة على حديث أسباط، ويعنى أن الحاكم أسند حديث الحسن عن يونس، ثم أسند حديث أسباط عن يونس عن أبي بردة عن أبيه فذكره، ولم يميز حديث الحسن بذكر أبي إسحاق فيه وإنما أدرجه مع حديث أسباط.

أما أبو زكريا فرواه عن شيخ الحاكم بنفس الإسناد عن الحسن بن قتيبة عن يونس عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه، ولم يتعرض لحديث أسباط، فلعله حفظه، هذا ما يستفاد

(١) السنن الكبرى (١٠٩/٧).

من قول البيهقي. ولست أرى الترجيح لإحدى الروایتین علی
الأخرى إلا إذا وجدت من رواه عن الحسن من غير هذا
الطريق، وقد أطلت البحث فلم أجده من طريق آخر، وعلى كل
حال فالحديث محفوظ عن يونس على الوجهين كما تقدم ذكره.
ولاشك أن يونس بن أبي إسحاق لقي أبا بردة وسمع منه،
ومما يدل على ذلك ما رواه الدارمي بسند صحيح، قال -
رحمه الله - :

أخبرنا أبو نعيم حدثنا يونس بن أبي إسحاق حدثني أبو
بردة بن أبي موسى عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ:
«تستأمر اليتيمة في نفسها، فإن سكنت فقد أذنت، وإن أبت لم
تكره» (١) .

(قلت): فقد صرح يونس بسماعه من أبي بردة كما ترى،
فلا مانع من روايته لحديث «لأنكاح إلا بولي» تارة عن أبي
إسحاق عن أبي بردة عن أبيه، وتارة عن أبي بردة عن أبيه (٢).

(١) مسند الدارمي (٢١٩٩).

(٢) والأحاديث التي رويت بواسطة وبدون واسطة كثيرة مبسطة، فقد روى سعيد
المقبري عن أبي هريرة، وعن أبيه عن أبي هريرة، وروى ابن عيينة عن عمرو بن
دينار عن الزهري ثم لقي الزهري بعد ذلك فسمع منه.

قال الحاكم رحمه الله:

وممن وصل هذا الحديث عن أبي بردة نفسه، أبو حصين(*) عثمان بن عاصم الثقفي، حدثناه أبو علي الحافظ أنبأنا أبو يوسف يعقوب بن خليفة بن حسان الأيلي - بالأيلة، وصالح بن أحمد بن يونس وأبو العباس الأزهرى قالوا: حدثنا أبو شيبة(**) بن أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا خالد بن يزيد الطيب حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي بردة عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «لأنكاح إلا بولي»(١).

(قلت): وهذا إسناد حسن رجاله كلهم موثقون، أبو شيبة إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة قال أبو حاتم: صدوق، وقال الخليلي: كان ثقة روى عنه الحفاظ، وقال مسلمة بن قاسم: كوفي ثقة، وأغرب ابن القطان: فزعم أنه ضعيف، وكأنه اشتبه عليه بجدّه، وذكر البيهقي في السنن حديثاً من طريقه وقال:

(*) (حصين): بفتح المهملة الأولى وكسر الثانية.

(**) هو إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم

(١) المستدرک (١٧٢/٢).

الحمل فيه على أبي شيبه فيما أظن، ووهم في ذلك، وكأنه ظنه
جده إبراهيم بن عثمان، فهو المعروف بأبي شيبه أكثر مما
يعرف بها هذا وهو الضعيف^(١) .

وخالد بن يزيد بن زياد الطبيب أبو الهيثم المقرئ، قال أبو
حاتم: صدوق، وقال يعقوب بن سفيان: كان ثقة، وقال الحاكم
عن الدارقطني: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال:
يخطئ ويخالف^(٢) .

وأبو بكر بن عياش مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه، ثقة
عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، وروايته في
مقدمة مسلم^(٣) .

وأبو حصين عثمان بن عاصم بن حصين، ثقة ثبت سني
وربما دلس^(٤) .

(١) كذا في التهذيب (١/١٣٦) .

(٢) كذا في التهذيب (٣/١٣٥) .

(٣) قاله الحافظ في التقریب (٢/٣٩٩) .

(٤) قاله الحافظ في التقریب (٢/١٠) .

أقوال العلماء في هذا الحديث:

قال الترمذي - في العلل - :

حديث أبي بردة عن أبي موسى عندي - والله أعلم -
أصح، وإن كان سفيان الثوري وشعبة لا يذكran فيه: عن أبي
موسى، لأنه قد دل في حديث شعبة أن سماعهما جميعاً في
وقت واحد، وهؤلاء الذين روى عن أبي إسحاق عن أبي بردة
عن أبي موسى سمعوا في أوقات مختلفة، وقال: يونس بن أبي
إسحاق قد روى هذا عن أبيه، وقد أدرك يونس بعض مشايخ
أبيه، فهو قديم السماع وإسرائيل قد رواه، وهو أثبت أصحاب
أبي إسحاق بعد شعبة والثوري^(١).

وقال الحاكم - في المستدرک - :

سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه - ببخارى - يقول:
سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول: سمعت على
بن عبد الله المديني يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول:
كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ الحمد.

(١) هو العلل الكبير وقد نقله عنه البيهقي (١٠٨/٧ - ١٠٩).

سمعت أبا الحسن بن منصور يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول: سمعت أبا موسى (هو ابن المثنى) يقول: كان عبد الرحمن بن مهدي يثبت حديث إسرائيل عن أبي إسحاق - يعني في النكاح بغير ولي - .

حدثني محمد بن عبد الله الشيباني ثنا أحمد بن محمد بن الحسن ثنا حاتم بن يونس الجرجاني قال: قلت لأبي الوليد الطيالسي ما تقول في النكاح بغير ولي؟ فقال: لا يجوز، قلت: ما الحجة في ذلك؟ فقال: حدثنا قيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه، قلت: فإن الثوري وشعبة يرسلان؟ قال: فإن إسرائيل قد تابع قيساً.

حدثني محمد بن صالح بن هانيء ثنا محمد بن المنذر بن سعيد ثنا إسحاق بن إبراهيم بن جبلة سمعت علي بن المديني يقول: حديث إسرائيل صحيح في «لأنكاح إلا بولي».

سمعت أبا الحسن بن منصور يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق الإمام يقول: سألت محمد بن يحيى عن هذا الباب؟ فقال: حديث إسرائيل صحيح عندي، فقلت له: رواه شريك أيضاً، فقال: من رواه؟ فقلت حدثنا به علي بن حجر،

وذكرت له حديث يونس عن أبي إسحاق، وقلت له: رواه شعبة
والثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ قال: نعم
هكذا روياء، ولكنهم كانوا يحدثون بالحديث فيرسلونه حتى
يقال لهم: عمّن؟ فيسندونه أهـ (١).

الخلاصة:

وخلاصة القول: أن حديث أبي موسى، حديث صحيح
متصل، لا يقدح في صحته الإرسال لأمر أذكر منها:

١- لقد رواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه
متصلاً، وهو ثبت في أبي إسحاق، بل هو أثبت فيه من
شعبة والثوري كما قال ابن مهدي، وقال أيضاً: كان يحفظ
حديث أبي إسحاق كما يحفظ الحمد.

٢- وقد وثقه البخاري وقبل زيادته فقال: زيادة الثقة مقبولة،
وإسرائيل بن يونس ثقة، وإن كان شعبة والثوري أرسلاه،
فإن ذلك لا يضر الحديث، والبخاري مقدم على غيره في
معرفة هذا الفن.

٣- ولقد تابع إسرائيل على وصله لهذا الحديث جماعة من

(١) المستدرک (٢/١٧٠).

الثقات فتابعة شريك بن عبد الله، وقد سمع من أبي
إسحاق قديماً كما قال الإمام أحمد، وتابعه كذلك أبو عوانة
وهو ثقة. وقد صرح بسماعه من أبي إسحاق، فلا يضره
ما أعله به الطحاوي من أنه لم يسمعه منه.

٤- ولقد سمع هؤلاء وغيرهم هذا الحديث من أبي إسحاق في
مجالس متعددة، بينما سمعه منه شعبة وسفيان في مجلس
واحد، فدل ذلك على أن سماعهم أولى بالترجيح كما أشار
إليه الترمذي.

٥- ولقد رواه يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي
موسى متصلاً، وسماعه من أبي بردة صحيح، وقد قال
ابن المديني، لما بلغه حديث يونس عن أبي بردة عن أبيه: قد
استرحنا من خلاف أبي إسحاق. فإن قيل: فإن يونس قد
رواه عن أبي إسحاق أيضاً قلنا : نعم قد صح عندنا عن
يونس على الوجهين، وذلك لا يضر.

٦- ولقد وصله أبو حصين عن أبي بردة عن أبيه، فهذا طريق
ليس فيه اختلاف، وسنده حسن.

٧- وقد حكم لهذا الحديث بالصحة غير واحد من الأئمة

الحفاظ، فقد صححه الذهلي وابن المديني وأثبتته ابن مهدي واحتج به أبو الوليد الطيالسي ورجح البخاري والترمذي تصحيحه، وصححه بعد هؤلاء ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم.

٢- حديث أبي هريرة:

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فقال ابن ماجه رحمه الله:

حدثنا جميل بن الحسن العتكي ثنا محمد بن مروان العقيلي ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله ﷺ (لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها) (١).

وكذلك أخرجه البيهقي والدارقطني من طريق جميل بن الحسن به (٢).

(١) سنن ابن ماجه (١٨٨٢).

(٢) السنن الكبرى (١١٠/٧).

وسنن الدارقطني (٢٢٧/٣).

(قلت): وتابعه مخذ بن حسين عن هشام بن حسان على رفعه.

قال البيهقي: أخبرنا أبو سعيد عثمان بن عبدوس بن محفوظ الفقيه ثنا أبو محمد يحيى بن منصور القاضي ثنا الحسن بن سفيان ثنا مسلم بن عبد الرحمن الجرمي ثنا مخذ بن حسين عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، إن البغية التي تزوج نفسها» (١).

قال الحسن: وسألت يحيى بن معين عن رواية مخذ بن حسين عن هشام بن حسان؟ فقال: ثقة، فذكرت له هذا الحديث، قال: نعم قد كان شيخ عندنا يرفعه عن مخذ.

(قلت): وتابعهما عن هشام على رفعه عبد السلام بن حرب دون الجملة الأخيرة (٢).

قال البيهقي: حدثنا أبو عبد الرحمن السلمي - إملاء - ثنا

(١) السنن الكبرى (١١٠/٧).

(٢) وهي قوله: (فإن الزانية هي التي تزوج نفسها).
فإنها مدرجة من قول أبي هريرة كما سيأتي.

القاضي أبو محمد يحيى بن منصور ثنا أبو عمرو أحمد بن المبارك المستعلى ثنا يحيى بن موسى خت(*) ثنا عبد الرحمن ابن محمد المحاربي ثنا عبد السلام بن حرب العلاني عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنكح المرأة المرأة، ولا تنكح المرأة نفسها»، قال أبو هريرة - رضي الله عنه - كنا نعد التي تنكح نفسها هي الزانية (١).

قال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف السدوسي وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي وأبو سعيد بن أبي عمرو وأبو صادق بن أبي الفوارس قالوا: ثنا أبو العباس محمب بن يعقوب ثنا بحر بن نصر ثنا بشر بن بكر أنبأنا الأوزاعي عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها» (٢).

قال البيهقي: هذا موقوف، وكذلك قاله ابن عيينة عن هشام

(*) (خت) لقب له.

(١) السنن الكبرى (١١٠/٧).

(٢) نفس المصدر السابق.

بن حسان عن ابن سيرين، وعبد السلام بن حرب قد ميز
المسند من الموقوف، فيشبه أن يكون قد حفظه.

(قلت): وأخرجه الدارقطني من طريق محمد بن الصباح
ثنا حفص ابن غياث عن هشام بن حسان عن محمد بن
سيرين عن أبي هريرة قال: كنا نتحدث أن التي تتكح نفسها
هي الزانية^(١).

حديث آخر لأبي هريرة :

وقد روي عنه من طرق أخرى بلفظ: (لأنكاح إلا بولي) وفي
بعضها: «وشاهدي عدل».

قال ابن حبان رحمه الله:

أخبرنا عبد الله بن أحمد بن موسى ثنا هلال بن بشر ثنا
أبو عثاب الدلال ثنا أبو عامر الخزاز(*) عن محمد بن سيرين
عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : «لأنكاح إلا
بولي»^(٢).

(١) سنن الدارقطني (٢٢٧/٣).

(*) بمعجمات ثلاث.

(٢) موارد الزمان (١٢٤٦).

(قلت): ورجاله ثقات غير أبي عامر هذا، وهو صالح بن رستم، وقد وثقه غير واحد، وليس بالقوي^(١).

وأخرجه الخطيب والبيهقي من طرق عن يعقوب بن الجراح ثنا المغيرة بن موسى المزني البصري عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لأنكاح إلا بولي، وخاطب، وشاهدي عدل»^(٢).

قال أبو أحمد (هو ابن عدي): ثنا الجنيد ثنا البخاري قال: مغيرة بن موسى بصرى منكر الحديث، قال أبو أحمد: المغيرة بن موسى في نفسه ثقة.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه؟ فقال: منكر الحديث. شيخ مجهول^(٣).

وأخرجه الخطيب في تاريخه وابن عدي في الكامل

(١) وثقه أبو داود وأبو داود الطيالسي وأبو بكر البزار ومحمد بن وضاح، وراجع التهذيب (٣٩١/٤).

(٢) تاريخ بغداد (٢٤٤/٣)، والسنن الكبرى (١٢٥/٧) ولفظهما سواء والسياق للبيهقي، وذكر في آخره قول ابن عدي لأنه رواه من طريقه.

(٣) الجرح والتعديل (٢٣٠/٨).

والطبراني في الأوسط من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري
عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:
«لأنكاح إلا بولي وشاهدي عدل، والسلطان ولي من لا ولي
له» (١).

وسليمان بن أرقم متروك.

وأخرجه الطبراني أيضاً من طريق عمر بن قيس وهو
المكي عن الزهري به بلفظ: «لاتنكح المرأة إلا بإذن ولي».
وعمر متروك أيضاً.

الخلاصة :

(قلت): ويستخلص مما تقدم: أن حديث أبي هريرة الأول،
اختلف في رفعه ووقفه على ابن سيرين.
فرواه محمد بن مروان العقيلي ومحمد بن حسين عن
هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة
مرفوعاً.

(١) تاريخ بغداد (٢٢٤/٤) والكامل (ق ٢/١٥٣).

زوائد المعجمين (٢/١٦٤/١) كذا نقله الألباني عنهما.

ورواه بشر بن بكر عن الأوزاعي عن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوفاً. ويقول البيهقي: إن ابن عيينة رواه عن هشام فلم يرفعه.

ورواه عبد السلام بن حرب عن هشام فرفعه دون قوله: «فإن الزانية هي التي تزوج نفسها».

ورواه حفص بن غياث عن هشام فذكر هذه الجملة موقوفة دون أن يذكر أول الحديث.

والظاهر أن البيهقي يرجح الرفع لأن عبد السلام قد ميز المسند من الموقوف.

والراجح في نظري هو الرفع لأن عبد السلام ثقة ولم يتفرد برفعه عن هشام وإنما ميز الجملة المدرجة في آخره.

أما حديثه الثاني، بلفظ: «لأنكح إلا بولي»، فقد روي من طريقين يعضد أحدهما الآخر، فالحديث حسن بهذا اللفظ.

(٣) حديث عائشة

وأما حديث عائشة رضي الله عنها:

فقال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي - بمرؤ - ثنا محمد بن معاذ وأخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب - بهمدان - ثنا محمد بن الجهم السمرى قال ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ثنا ابن جريج قال سمعت سليمان بن موسى يقول ثنا الزهري قال سمعت عروة يقول سمعت عائشة رضي الله عنها تقول سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ (*) بغير إذن وليها، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن أصابها، فلها مهرها بما أصابها، وإن تشاجروا، فالسلطان ولي من لا ولي له» (١).

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

(*) (نكحت). يجوز ضبطه بضم أوله وكسر ثانيه. ولو ضبط بالفتح، لجاز، بمعنى تزوجت.

(١) المستدرک (١٦٨/٢). وهو في السنن الكبرى (١٣٨/٧).

(قلت): أما كونه حديث صحيح، فهو كما قال، وأما كونه على شرط الشيخين، فليس كذلك، لأن سليمان بن موسى لم يحتج به البخاري، وإنما احتج به مسلم في المقدمة، وهو ثقة كما سأذكره إن شاء الله.

وقد حكم له الحاكم بالصحة لتصريح رواته بسماع بعضهم من بعض، على أنه لا يعرف فيهم من يتهم بالتدليس سوى ابن جريج، وقد صرح بسماعه من سليمان بن موسى، وسليمان بن موسى صرح بسماعه من الزهري، وهو غير مدلس، ولكن قال ابن علية عن ابن جريج: أنه لقي الزهري بعد ذلك، فسأله عنه، فلم يعرفه، وأثنى على سليمان.

وإنما وافقت الحاكم على تصحيحه لهذا الحديث، لأن الزهري لم يجزم بإنكاره له، ولأن سليمان بن موسى ثقة، وقد توبع عن الزهري.

فيجب قبول خبره وإن نسي من أخبره به على ما هو المشهور عند المحدثين.

قال الحاكم: وقد تابع أبا عاصم على ذكر سماع ابن جريج من سليمان بن موسى وسماع سليمان بن موسى من

الزهري، عبد الرزاق بن همام ويحيى بن أيوب وعبد الله بن لهيعة وحجاج بن محمد المصيصي.

(قلت) ثم أخرج من طرق عنهم، غير أنه لم يخرج من طريق ابن لهيعة، فقال: أما حديث عبد الرزاق، فحدثناه محمد بن صالح بن هانيء ثنا أحمد بن سلمة ومحمد بن شاذان، وحدثنا أبو علي الحافظ ثنا عبد الله بن محمد قالوا: ثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأنا عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى أن الزهري أخبره أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة رضي الله عنها أخبرته عن رسول الله ﷺ نحوه^(١).

وأما حديث يحيى بن أيوب، فحدثناه أحمد بن سلمان الفقيه - ببغداد - قال: قرأ على محمد بن إسماعيل السلمي - وأنا أسمع - ثنا سعيد بن أبي مريم أنبأنا يحيى بن أيوب حدثني ابن جريج أن سليمان بن موسى الدمشقي حدثه أخبرني ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت:

(١) المستدرک (١٦٨/٢).

ولم يذكر الحاكم لفظه، وكذلك هو في المسند لإسحاق بن راهويه (٢/٨١/٤).
ورواه أحمد عن عبد الرزاق، وابن الجارود عن محمد بن سهل بن عسكر عنه،
انظر المسند (١٦٥-١٦٦/٦)، والمنتقى (٧٠٠)، وهو في المصنف (١٠٤٧٢).

قال رسول الله ﷺ : « لا تنكح المرأة بغير إذن وليها ، فإن نكحت ، فنكاحها باطل » ثلاث مرات « فإن أصابها ، فلها مهرها بما أصاب منها ، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » (١) .

وأما حديث حجاج بن محمد ، فحدثناه أبو بكر بن إسحاق الفقيه أنبأنا إسماعيل بن قتيبة ، وأخبرني أبو يحيى أحمد بن محمد السمرقندي ثنا أبو عبد الله محمد بن نصر ، وأخبرني أبو عمرو بن جعفر العدل ثنا إبراهيم بن علي الذهلي قالوا : ثنا يحيى بن يحيى أنبأنا حجاج بن محمد عن ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى أن ابن شهاب أخبره أن عروة أخبره أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن النبي ﷺ قال : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل ، ولها مهرها بما أصاب منها ، فإن اشتجروا ، فالسلطان ولي من لا ولي له » (٢) .

قال الحاكم : فقد صح وثبت بروايات الأئمة الأثبات ، سماع الرواة بعضهم من بعض ، فلا تعلل هذه الروايات بحديث ابن عليه وسؤاله ابن جريج عنه وقوله : إني سألت الزهري عنه فلم

(١) المستدرک (١٦٨/٢) .

(٢) المستدرک (١٦٨/٢) .

يعرفه، فقد ينسى الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدث به، وقد فعله غير واحد من حفاظ الحديث.

(قلت): لقد ساق الحاكم هذا الحديث بأسانيد صحيحة عن ابن جريج ليس فيها ما ينبغي أن نتعقبه عليه بكلام، غير أن يحيى بن أيوب الغافقي فيه كلام من قبل حفظه، وهو صدوق استشهد به البخاري وثقه واحتج به مسلم^(١).

وهذا الإسناد الذي ساقه الحاكم من طريقه إسناد صحيح، لأنه تابع غيره عن ابن جريج بمثل رواياتهم عنه، فوجب تصحيح حديثه.

رواية ابن علي لهذا الحديث

وحديث ابن علي الذي أشار إليه الحاكم رواه الإمام أحمد في مسنده فقال - رحمه الله - :

حدثنا إسماعيل (هو ابن علي)^(٢) حدثنا ابن جريج قال: أخبرني سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة

(١) انظر مقدمة فتح الباري (ص ٤٥٠ - ٤٥١).

(٢) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري المعروف بابن علي، وهو ثقة حافظ رحمه الله.

قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا نكحت المرأة بغير أمر مولاهما فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن أصابها فلها مهرها بما أصاب منها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له» قال ابن جريج: فلقيت الزهري، فسألته عن هذا الحديث، فلم يعرفه، قال: وكان سليمان بن موسى وكان، فأتني عليه (١).

قال عبد الله (هو ابن أحمد) قال أبي:
السلطان: القاضي، لأن إليه أمر الفروج والأحكام.
(قلت) والمولى هو الولي، قال أبو عبيد:

المولى عند كثير من الناس هو ابن العم خاصة، وليس هو كذلك، ولكنه الولي، فكل ولي للإنسان فهو مولاه، مثل الأب والأخ وابن الأخ والعم وابن العم وما وراء ذلك من العصبية كلهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ قال: ومما يبين لك أن المولى كل ولي، حديث النبي ﷺ: «أَيُّمَا

(١) المسند (٤٧/٦).

وقوله: (وكان سليمان بن موسى وكان، فأتني عليه) يعني ذكر له خلافاً في الفضل والعلم والفقه، وهل القائل الزهري أو ابن جريج، سيأتي مبحث في ذلك.

امرأة نكحت بغير إذن مولاها فنكاحها باطل» أراد بالمولى
الولى، وقال الله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً﴾
أفترى إنما عنى ابن العم خاصة دون سائر أهل بيته (١) ؟
تخريج طرق هذا الحديث :

ولهذا الحديث طرق عديدة عن ابن جريج، فهو مشهور
عنه، قال الحافظ في التلخيص: وعد أبو القاسم بن منده عدة
من رواه عن ابن جريج، فبلغوا عشرين رجلاً (٢) .

(قلت) بل هم أكثر من ذلك، وأكثرهم حفاظ كبار، ولعل
من المناسب هنا أن نذكر أسماء الذين وقفت على روايتهم عن
ابن جريج، وكذلك الذين لم أقف على روايتهم وإنما وقفت على
قول من أثبت لهم الرواية عنه من الحفاظ، ورتبت أسماءهم
على حروف المعجم مع الإشارة الى موضع كل رواية وقفت
عليها، وهذا بحق يعتبر تخريج للحديث وتحقيق له.

(١) أسنده البيهقي عنه في السنن الكبرى (١٠٥/٧).

(٢) التلخيص (١٨٠/٣).

١- إسماعيل بن عليّة

٢- بشر بن المفضل

٣- حجاج بن محمد

٤- حفص بن غياث

٥- خالد بن الحارث

٦- سعيد بن سالم

٧- سفيان الثوري

٨- سفيان بن عيينة

٩- الضحاك بن مخلد

١٠- عبد الله بن رجاء

١١- عبد الله بن المبارك

١٢- عبد الله بن وهب

روايته عند أحمد في مسنده (٤٧/٦)

روايته عند ابن عدي في الكامل (١)

روايته عند البيهقي (١٠٥/٧) والحاكم

(١٦٨/٢)

روايته عند ابن حبان انظر الموارد

(١٢٤٧)

أشار إلى روايته ابن حبان (٢)

روايته عند الشافعي في مسنده

(ص ٢٧٥)

روايته عند أبي داود في سننه (٢٠٨٣)

روايته عند الحميدي (٣٣٨) والترمذي

(١١٠٢)

روايته عند الدارمي (٢١٩٠) والحاكم

(١٦٨/٢)

روايته في مسند الحميدي أيضاً (٣٢٨)

أشار إلى روايته أبو نعيم في الحلية

(٨٨/٦)

روايته عند الطحاوي (٧/٣) والبيهقي

(١٠٥/٧)

(٢) كما في نصب الراية (١٦٧/٣)

(١) كما في الارواء (٢٤٥/٦)

١٣- عبد الرزاق بن	روايته عند أحمد (١٦٥/٦-١٦٦)
همام	
١٤- عبد المجيد بن عبد	روايته عند الشافعي (ص ٢٢٠)
العزير	
١٥- عبيد الله بن موسى	روايته عند البيهقي (١١٣/٧)
١٦- عيسى بن يونس	روايته عند البيهقي أيضاً (١٢٥/٧)
١٧- الليث بن سعد	أشار إلى روايته ابن عدي (١)
١٨- مسلم بن خالد	روايته عند الشافعي أيضاً (ص ٢٢٠).
١٩- معاذ بن معاذ	روايته عند ابن ماجة في سننه (١٨٧٩).
٢٠- همام بن يحيى	روايته عند أبي داود الطيالسي (١٥٥٣)
٢١- يحيى بن أيوب	روايته في المستدرک (١٦٨/٢)
٢٢- يحيى بن سعيد	روايته في السنن الكبرى (١٢٥/٧)
الاموي	
٢٣- يحيى بن سعيد	روايته عند الطحاوي (٧/٣).
الأنصاري	

وبعد أن خرجت هذا الحديث باختصار، وذكرت أسماء الرواة الذين روه عن ابن جريج، أذكر ما يستفاد من هذا التخريج وما يستخلص منه فأقول:

(١) كما في نصب الراية (١٨٥/٣)

١- لقد تبين لي أنه لم يتابع ابن عليّة عن ابن جريج على قوله:
(فلقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه) أحد
ممن روى هذا الحديث عن ابن جريج مع كثرة من رواه
عنه، اللهم إلا متابعاً واحداً هو بشر بن المفضل، وهو ثقة
ثبت، ولكن في السند إليه سليمان بن داود الشاذكوني،
وهو أضعف من كل ضعيف كما قال البخاري، فلا تعتبر
هذه المتابعة لضعف سندها، وهي عند ابن عدي في الكامل
كما سبق ذكره.

٢- لقد نقل الترمذي في أثناء كلامه على هذا الحديث قول ابن
جريج هذا، فقال: قال ابن جريج: ثم لقيت الزهري فسألته
فأنكره^(١).

ولقد روى هذا القول عن ابن عليّة عن ابن جريج الإمام
أحمد وابن معين وأبو عبيد وزياد بن أيوب وإبراهيم بن
موسى، فلم يقل واحد منهم (... فأنكره)، وإنما قالوا: (... فلم
يعرفه)^(٢).

(١) جامع الترمذي (٤٠١/٣).

(٢) أما رواية أحمد فهي في المسند (٤٧/٦). وأما رواية ابن معين فهي عند
الطحاوي (٨/٣). وأما رواية أبي عبيد فرواها الخطابي في معالم السنن
(١٩٨-١٩٧/٣) وأما رواية زياد بن أيوب فهي عند الخطيب في الكفاية
(ص ٥٤٢)، وأما رواية إبراهيم بن موسى فهي عند البخاري في الكبير (٣٨/٤).

وفي لفظ: (.... لست أحفظه) (١) .

والظاهر أن الترمذي رحمه الله أخذ هذا اللفظ من رواية جعفر الطيالسي عن ابن معين، فهي أقرب الروايات لفظاً لما نقله الترمذي ولكنها مروية بالمعنى كما يظهر من سياقها، وهذا طرف منها:

روى البيهقي من طريق جعفر الطيالسي قال: (سمعت يحيى بن معين يوهن رواية ابن علي عن ابن جريج أنه أنكر معرفة حديث سليمان ابن موسى...) ثم ذكر الرواية بتمامها (٢).

ومما يدل على أن هذه الرواية مروية بالمعنى، أن أبا جعفر الطحاوي رواه عن ابن أبي عمران عن ابن معين، فوافق فيه لفظ الجماعة، كما تقدمت الإشارة إليه في الحاشية، وكذلك رواه الدوري عن ابن معين وقد تقدم لفظه.

ويستخلص مما تقدم: أن لفظ (فأنكره) غير محفوظ، وإنما المحفوظ (فلم يعرفه).

(١) هو لفظ الدوري عن ابن معين، وهو عند البيهقي (١٠٦/٧).

(٢) سنذكر هذه الرواية بسندها ومتنها في (ص ٧٠) وهي في السنن الكبرى

(١٠٦/٧).

٣- وقع في موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان سقط فاحش في سند هذا الحديث، ولم يستدرك في جدول تصويب الأخطاء المطبعية. فيحتمل أن يكون خطأ مطبعياً، ويحتمل أن يكون وقع كذلك في أصله. فقد وقع فيه هكذا: (.. يعلى بن عبيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سليمان بن موسى عن عروة..) ليس فيه ذكر ابن جريج ولا الزهري، وهذا سقط لاشك فيه، لأن أبا نعيم والطحاوي أخرجاه من طريق زهير بن معاوية عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري، قال أبو نعيم - بعد أن أخرجه من هذا الطريق - : ورواه يعلى بن عبيد وشجاع بن الوليد عن يحيى بن سعيد، (يعني كذلك) (١) .

وقال الترمذي - بعد أن أخرجه من طريق ابن عيينه عن ابن جريج بهذا الإسناد : وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري ويحيى بن أيوب وسفيان الثوري وغير واحد من الحفاظ عن ابن جريج نحو هذا (٢) .

(قلت) : ولذلك جزمت بأنه سقط من سنده (عن ابن

(١) حلية الأولياء (٨٨/٦) .

(٢) جامع الترمذي (٣٩٩/٣) .

جريج)، وكذلك سقط منه (عن الزهري) (١).

أقوال العلماء في هذا الحديث :

قال الحاكم رحمه الله: أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب حدثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: - وذكر عنده أن ابن علياً يذكر حديث ابن جريج في (لأنكاح إلا بولي). قال ابن جريج: فلقيت الزهري، فسألته عنه، فلم يعرفه، وأثنى على سليمان بن موسى، قال أحمد بن حنبل: إن ابن جريج له كتب مدونة وليس هذا في كتبه. - يعني حكاية ابن علياً عن ابن جريج (٢).
ثم قال الحاكم: سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: - في حديث (لأنكاح إلا بولي) الذي يرويه ابن جريج، فقلت له: إن ابن علياً يقول: قال ابن جريج: فسألت عنه الزهري، فقال: لست أحفظه - فقال يحيى بن معين: ليس يقول هذا إلا ابن علياً، وإنما عرض ابن علياً كتب ابن جريج على

(١) راجع موارد الظمآن. الحديث رقم (١٢٤٨).

(٢) المستدرک (١٦٩/٢) والسنن الكبرى (١٠٥/٧-١٠٦).

عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فأصلحها له، (فقلت ليحيى: ما كنت أظن أن عبد المجيد هكذا، فقال: كان أعلم الناس بحديث ابن جريج(*) ولكن لم يبذل نفسه للحديث^(١)).

وقال البيهقي: بعد أن ذكر عن شيخه أبي عبد الله الحاكم ما تقدم - قال وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: سمعت أبا إسحاق المزكي يقول: سمعت أبا سعيد محمد بن هارون يقول: سمعت جعفر الطيالسي يقول: سمعت يحيى بن معين يوهن رواية ابن علي عن ابن جريج أنه أنكر معرفة حديث سليمان بن موسى وقال: لم يذكره عن ابن جريج غير ابن علي، وإنما سمع ابن علي من ابن جريج سماعاً ليس بذاك، إنما صح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز، وضعف يحيى بن معين رواية إسماعيل عن ابن جريج جداً^(٢).

(*) سقطت هذه الجملة التي وضعناها بين قوسين من المستدرک وأثبتناها من السنن الكبرى.

(١) نفس المصدرين السابقين.

(٢) السنن الكبرى (١٠٦/٧).

وروى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي بكر الأثرم قال:
قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يضعف الحديث عندك بمثل
هذا، أن يحدث الرجل الثقة بالحديث عن الرجل، فيسأله عنه،
فينكره ولا يعرفه؟ فقال: لا، ما يضعف عندي بمها، فقلت: مثل
حديث الولي، ومثل حديث اليمين مع الشاهد؟ فقال: قد كان
معتمر يروى عن أبيه عن نفسه (عن) عبد الله بن عمر، قلت
لأبي عبد الله: من روى هذا عن معتمر؟ قال: بعض أصحابنا
بلغني عنه (١).

وروى من طريق الدارقطني قال: ثنا محمد بن مخلد قال
ثنا جعفر بن أحمد بن سام قال قلت لأبي عبد الله مبشر بن
مبقر الفقيه: حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
«لأنكاح إلا بولي»؟ قال: يحيى بن معين يصححه، «فإن
اشتجروا فإن السلطان ولي من لا ولي له»، فقلت هذا من كلام
عائشة؟ فقال: لا، هذا من كلام النبي صلى الله عليه وآله
وسلم، ولو لم يكن هذا الحديث ما كان السلطان ولي من لا
ولي له عند الناس كلهم، فقلت: فابن جريج يقول: سألت

(١) الكفاية (ص ٥٤٣).

الزهري عنه فلم يعرفه؟ فقال: نسي الزهري هذا الحديث كما نسي ابن عمر حديث صلاة القنوت، وكما نسي سمرة حديث العقيقة، ولم يقل هذا عن الزهري، غير ابن علية عن ابن جريج، كذا قال يحيى بن معين^(١).

وقال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب ثنا أبو بكر بن رجاء ثنا محمد بن المصفي ثنا بقية ثنا شعيب بن أبي حمزة قال: قال لي الزهري: إن مكحولاً يأتينا وسليمان بن موسى، وإيم الله إن سليمان بن موسى لأحفظ الرجلين^(٢).

وروى من طريق أبي الحسن بن عبدوس قال: سمعت عثمان بن سعيد الدارمي يقول قلت ليحيى بن معين: فما حال سليمان بن موسى في الزهري؟ فقال: ثقة^(٣).

الإسناد :

الإسناد صحيح، رجاله رجال الشيخين غير سليمان بن موسى، وهو ثقة كما قال ابن معين وابن سعد والدارقطني

(١) نفس المصدر (٥٤٣ - ٥٤٤).

(٢) السنن الكبرى (١٠٥/٧).

(٣) نفس المصدر السابق.

وغيرهم، وقد أثنى عليه الزهري وابن جريج وعطاء وسعيد بن عبد العزيز، وستأتي ترجمته مفصلة، وقد أعل هذا الإسناد بما لا يقدح في صحته، وذلك أن ابن جريج قال: (فلقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه) والجواب عن هذه العلة هو: **أولاً:** لم يذكر هذا القول عن ابن جريج غير ابن علي وحده، وفي سماعه منه ضعف كما قال ابن معين، وقال أحمد: إن ابن جريج له كتب مدونة وليس هذا في كتبه.

ثانياً: لقد رواه عن ابن جريج ما يزيد على عشرين رجلاً، فلم يذكر أحد منهم هذا القول، وكلهم ثقات، وفيهم من هو أثبت في حديث ابن جريج من غيره كحجاج بن محمد وعبد الرزاق ويحيى بن سعيد الأنصاري.

ثالثاً: على تقدير صحة هذا القول عن ابن جريج، فالجواب: أن الزهري قد نسي هذا الحديث بعد أن حدث به، ولذلك لم يجزم بإنكاره له، وإنما قال: لست أعرفه أو لست أحفظه أو نحو هذا. وهذا بخلاف ما إذا قال: ما رويت لك هذا، وما حدثتك به، وما أشبه ذلك، فإنه حينئذ يكون جازماً بنفيه وإنكاره. وسيأتي تفصيل القول في

هذه المسألة فيما بعد، والذي يستخلص من أقوال
المحدثين والفقهاء: أن هذه العلة غير قاذحة في صحة
الحديث، وأن العمل به واجب^(١).

رابعاً: وقد صرح سليمان بن موسى بسماعه من الزهري،
كما صرح ابن جريج بسماعه من سليمان، فيجب
القول - وهذا الحال - أن الفرع جازم بروايته وأن
الأصل غير جازم بتنفيه.

خامساً: لم يتفرد به سليمان بن موسى عن الزهري، فقد تابعه
حجاج ابن أرطاة وجعفر بن ربيعة كما سيأتي ذكره،
على أن المتابعين فيهما مقال، ولكن لاشك أنه يرتفع
بهما الوهم عن سليمان بن موسى ويثبت بهما حديثه
عن الزهري لاسيما متابعة جعفر.

نبذه من ترجمة سليمان بن موسى :

هو سليمان بن موسى الأموي مولاهم أبو أيوب ويقال أبو
الربيع ويقال أبو هشام الدمشقي الأشدق فقيه أهل الشام في

(١) انظر الكفاية (ص ٥٤١-٥٤٦).

وعلم الحديث (ص ١٠٥-١٠٦) وألفية العراقي مع شرحها له (١/٣٣٦-٣٣٩).

زمانه، أرسل عن جابر ومالك بن يخامر وأبي سيارة، وروى
عن واثلة بن الأسقع وأبي أمامة وطاوس والزهري ومكحول
وعطاء وغيرهم، وعنه ابن جريج وسعيد بن عبد العزيز
والأوزاعي وجماعة. قال سعيد بن عبد العزيز: سليمان بن
موسى كان أعلم أهل الشام بعد مكحول. وقال عطاء بن أبي
رباح: سيد شباب أهل الشام سليمان بن موسى، وقال
الزهري: سليمان بن موسى أحفظ من مكحول. وقال عثمان
الدارمي عن دحيم: ثقة، وعن ابن معين: ثقة في الزهري.

وقال أبوحاتم: محله الصدق، وفي حديثه بعض
الاضطراب، ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه
ولأثبت منه، وقال البخاري: عنده مناكير.

وقال النسائي: أحد الفقهاء، وليس بالقوي في الحديث.
وقال في موضع آخر: في حديثه شيء. وقال الدارقطني في
العلل: من الثقات، أثنى عليه عطاء والزهري، وقال ابن سعد:
كان ثقة. أثنى عليه ابن جريج.

وقال ابن عدي: وسليمان بن موسى فقيه راو حدث عنه
الثقات، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث يتفرد

بها. لا يرويه غيره، وهو عندي ثبت صدوق، وقال يحيى بن معين ليحيى بن أكرم: سليمان بن موسى ثقة وحديثه صحيح عندنا، وذكر العقيلي عن ابن المدني: كان من كبار أصحاب مكحول، وكان خولط قبل موته بيسير.

قال خليفة وغير واحد: مات سنة تسع عشرة ومائة (١).

(قلت): وقد أخرج له مسلم في مقدمة صحيحه (٢).

حكم من روى حديثاً ثم نسيه :

قال أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله - :

إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ورجع المروي عنه فنفاه، فالمختار أنه إن كان جازماً بنفيه بأن قال: ما رويته، أو كذب

(١) هذا ما لخصته من تهذيب التهذيب (٢٢٦/٤ - ٢٢٧)

وله ترجمة في الميزان (٢٢٥/٢ - ٢٢٦).

وسير أعلام النبلاء (٤٣٣/٥ - ٤٣٧).

والجرح والتعديل (١٤١/٤ - ١٤٢).

والتاريخ الكبير (٣٨/٤ - ٣٩).

وحلية الأولياء (٨٧/٦ - ٨٨).

وتهذيب تاريخ دمشق (٢٨٦/٦ - ٢٨٧).

وتاريخ ابن معين (٢٣٦/٢).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١٥/١).

علي، أو نحو ذلك، فقد تعارض الجزمان، والجاحد هو الأصل، فوجب رد حديث فرعه ذلك، ثم لا يكون ذلك جرحاً له يوجب رد باقي حديثه، لأنه مكذب لشيخه أيضاً في ذلك، وليس قبول جرح شيخه له بأولى من قبول جرحه لشيخه فتساقطاً.

أما إذا قال المروي عنه: لا أعرفه، أو لا أذكره، أو نحو ذلك، فذلك لا يوجب رد رواية الراوي عنه.

قال أبو عمرو: ومن روى حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين خلافاً لقوم من أصحاب أبي حنيفة صاروا إلى إسقاطه بذلك، وبنوا عليه ردهم حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن رسول الله ﷺ : (إذا نكحت المرأة بغير إذن وليها فنكاحها باطل... الحديث). من أجل أن ابن جريج قال: لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه. وكذا حديث ربيعة الرأي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ (قضى بشاهد ويمين) (١) ،

(١) هو في سنن الترمذي (١٣٤٣). وسنن أبي داود (٣٦١٠). وسنن ابن ماجه (٢٣٦٨). وقول الدراوردي: فذكرت ذلك لسهيل، إلى آخره، عند أبي داود، وانظر أيضاً (٣٦١١).

فإن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال: لقيت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه.

قال ابن الصلاح: والصحيح ما عليه الجمهور، لأن المروى عنه بصدد السهو والنسيان، والراوي عنه ثقة جازم فلا يرد بالاحتمال روايته، ولهذا كان سهيل بعد ذلك يقول: حدثني ربيعة عني عن أبي، ويسوق الحديث.

وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها عن من سمعها منهم فكان أحدهم يقول: حدثني فلان عني عن فلان بكذا وكذا. وجمع الحافظ الخطيب ذلك في كتاب أخبار من حدث ونسى^(١) أهـ.

(قلت): وقد حقق هذه المسألة أيضاً وأطال في تحقيقها في الكفاية، فقد مثل لها بما أخرجه من طريق الشافعي قال: أنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال: كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بالتكبير، قال عمرو بن دينار: ثم ذكرته لأبي معبد بعد، فقال: لم أحدثكه. قال عمرو: قد حدثنيه. قال: وكان من أصدق

(١) علوم الحديث (ص ١٠٥ - ١٠٦).

موالي ابن عباس، قال الشافعي: كأنه نسيه بعد ما قد حدثه إياه.

ومن طريق وهب بن جرير قال: أخبرنا شعبة قال: سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال: كان زوج بريرة عبداً، قال شعبة: لقيته بواسط، فسألته عنه، فلم يعرفه.

ثم قال: وقد اختلف الناس في العمل بمثل هذا وشبهه، فقال أهل الحديث وعامة الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما وجمهور المتكلمين: إن العمل به واجب إذا كان سامعه حافظ والناسي له بعد روايته عدل، وهو القول الصحيح.

وزعم المتأخرون من أصحاب أبي حنيفة، أنه لا يجب قبول الخبر على هذا السبيل ولا العمل به، قالوا: ولهذا لزم اطراح حديث الزهري في «المرأة تنكح بغير إذن وليها» وحديث سهيل ابن أبي صالح في: (القضاء باليمين مع الشاهد) لأنهما لم يعترفا به لما ذكراه.

ثم أخرج هذين الحديثين ثم قال:

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه، أنه إذا كان راوي الخبر الذي نسيه عدلاً والذي حفظه عنه عدلاً، فإنهما لم يحدثا

إلا بما سمعاه، ولو احتملت حالهما غير ذلك، لخرجا عن حكم
العدالة، (وكان السهو*) والنسيان غير مأمون على الإنسان،
ولا يستحيل أن يحدثه وينسى أنه قد حدثه، وذلك غير قادح في
أمانته ولا تكذيب لمن روى عنه^(١).

وقال ابن حبان:

وقد أوهم هذا الخبر من لم يحكم صناعة الحديث، أنه
منقطع بحكاية حكاها ابن علي عن جريج أنه قال: ثم لقيت
الزهري فسألته عن ذلك فلم يعرفه، وليس هذا مما يقدر في
صحة الخبر، لأن الضابط من أهل العلم قد يحدث بالحديث ثم
ينساه فإذا سئل عنه لم يعرفه، فلا يكون نسيانه دالاً على
بطلان الخبر، وهذا المصطفى ﷺ خير البشر صلى فسها،
ف قيل له: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال: «كل ذلك لم يكن»،
فلما جاز على من اصطفاه الله لرسالته في أهم أمور المسلمين
الذي هو الصلاة حين نسي فلما سألوه أنكر ذلك ولم يكن
نسيانه دالاً على بطلان الحكم الذي نسيه، كان جواز النسيان

(*) هذه الجملة التي بين قوسين: زيادة من بعض النسخ.

(١) الكفاية (ص ٥٤١ - ٥٤٢).

على من دونه من أمته الذين لم يكونوا بمعصومين أولى أهـ^(١).
(قلت): ومما يقوي حجة ابن حبان هذه، ما احتج به ابن
حزم في المحلى، فقد قال - بعد أن ذكر حكاية ابن عليّة
وجواب ابن معين عنها: فقد روينا من طريق مسلم بن الحجاج
ثنا ابن نمير قال: قال لي عبدة وأبو معاوية عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: كان
النبي ﷺ يسمع قراءة رجل في المسجد، فقال: (رحمه الله،
لقد أذكرني آية كنت أنسيتها). ثم روى من طريق أبي بكر بن
أبي شيبه ثنا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن زر بن
عبد الله المراهبي عن سعيد بن عبد الرحمن ابن أبزي عن أبيه
أن النبي ﷺ صلى الفجر فأغفل آية، فلما صلى قال: (أفي
القوم أبي بن كعب؟) فقال له أبي بن كعب يا رسول الله أغفلت
آية كذا أو نسخت؟ فقال - عليه الصلاة والسلام - : (بل
أنسيتها).

قال ابن حزم: فإذا صح عن رسول الله ﷺ أنه نسي آية
من القرآن، فمن الزهري ومن سليمان ومن يحيى حتى

(١) نقله الزيلعي عنه في نصب الراية (١٨٥/٣).

لاينسي، وقد قال عز وجل: ﴿ولقد عهدنا إلى آدم من قبل
فنسي﴾ (١) .

(تنبيه)

قوله: (فمن الزهري ومن سليمان ومن يحيى حتى
لاينسي).

أما نسيان الزهري، فهو المقصود بالبحث والتحقيق، وأما
نسيان سليمان بن موسى، ففيه بحث، وأما نسيان يحيى، فمن
يحيى هذا الذي أراده ابن حزم؟ وما مناسبة ذكره هنا؟ وكيف
تطرق النسيان إليه؟ ولعل الكلام يعود - في ذلك كله - إلى ما
أخرجه ابن حزم قبل ذلك بأسطر من طريق عباس (هو
الدوري) ثنا يحيى بن معين: حديث ابن جريج هذا، قال عباس:
فقلت له: إن ابن عليّ يقول: قال ابن جريج (لسليمان بن
موسى*) فقال:

(١) المحلى (٢٥/١١ - ٢٦).

(*) الصواب عن ابن عليّ ما رواه عنه غير واحد أنه قال: (قال ابن جريج: فلقيت
الزهري فسألتَه عن هذا الحديث فلم يعرفه) كذا رواه عنه أحمد وابن معين وأبو
عبيد وزيايد بن أيوب وإبراهيم بن موسى كلهم عن ابن عليّ بهذه الحكاية المتقدمة =

(نسيت بعد**) فقال ابن معين: ليس يقول هذا إلا ابن
عليه، وابن عليه عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد
العزيز بن أبي رواد فأصلحها له، قال ابن معين: لا يصح في
هذا إلا حديث سليمان بن موسى أ هـ (١) .

ثم رجعت الى تاريخ ابن معين، فوجدت فيه كما في
المحلى، وهذا بخلاف ما أخرجه الحاكم وعنه البيهقي عن أبي
العباس محمد بن يعقوب الأصم عن الدوري عن ابن معين،
والظاهر أن العبارة فيها سقط وخلل فاحش، بل لا أشك أنها
عبارة محرفة (٢) ، وأن ابن حزم توهم فظن أن سليمان بن

= ولم يختلف أحد منهم عليه في ذلك، وعن ابن معين في هذه الحكاية ثلاث
روايات الأولى: رواية الأصم عن الدوري عنه وهي رواية الحاكم المشار إليها في
الأصل، الثانية: رواية الطحاوي عن أبي أبي عمران عنه، الثالثة رواية جعفر
الطيالسي عنه، وكلها موافقة لرواية الجماعة المذكورين آنفاً، فدل ذلك على أنه وقع
تحريف في رواية ابن حزم لأنها عن بعض نسخ التاريخ ليحيى بن معين.
(**) جميع المصادر التي وقفت عليها ليس فيها نسبة النسيان الى سليمان بن
موسى إلا في هذا الموضع ومثله في تاريخ ابن معين، وقد نبه عليه محقق التاريخ
كما سيأتي.

(١) المحلى (٢٥/١١) وكذا في تاريخ ابن معين (٣٦١).

(٢) قال محقق التاريخ: هكذا جاء النص هنا، والعبارة كما يبدو فيها سقط وخلل،
فإن ابن جريج سأل الزهري عن هذا الحديث الذي حدث به سليمان بن موسى

موسى نسيه أيضاً، وليس الأمر كذلك.

لأن قول ابن عليّ هذا رواه عنه غير واحد كما مضى، وقد

خرجته في موضعه وذكرت عدة من رواه عنه، فراجعه (١).

ولأن كلمة ابن معين التي وردت في آخر العبارة وهي قوله:

(لا يصح في هذا إلا حديث سليمان بن موسى) دالة على أن

ابن معين إنما استثنى حديثه وصححه لأنه يعلم أن سليمان

هو الموثب للحديث وأن النسيان إنما وقع من غيره، وقد سئل

ابن معين عن هذا الحديث وقول ابن عليّ فيه وعن حال

سليمان بن موسى وروايته عن الزهري أكثر من سؤال،

فأجاب بأجوبة متفقة لم تختلف إجابته ولم يتناقض رأيه في

= فقال: لست أحفظه ثم أشار المحقق الى بعض المصادر التي وردت فيها هذه العبارة واستشهد بما في المصادر المشار إليها على أن هذه العبارة شاذة عن جميع الروايات الأخرى التي رويت عن ابن معين وكذلك ما روي عن أحمد بن حنبل أنه أنكر حكاية ابن عليّ هذه وقال: إن ابن جريج له كتب مدونة وليس هذا في كتبه.

(١) لقد خرجت قول ابن عليّ هذا في (ص ٢٨) وأزيد فاقول هنا: قال الأثرم قلت لأحمد بن حنبل: حديث الولي، الكلام الذي يزيد فيها اسماعيل؟ فقال: نعم لم أسمع من أحد غيره أنه كذا في تهذيب تاريخ دمشق (٢٨٦/٦).

تصحیح هذا الحديث وتوثيق سليمان بن موسى والجواب عن قول ابن عليّ بما تقدم، فدل ذلك على أن هذا الحرف الذي وقع لابن حزم من روايته عن إحدى نسخ التاريخ لابن معين إنما هو حرف محرف لا شك فيه وأن الصواب ما رواه الحاكم وعنه البيهقي من طريق أصل تلك النسخة، لأن كلتا الروایتين من طريق عباس بن محمد الدوري عن ابن معين، فرواية ابن حزم من طريق عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا غيلان ثنا عباس ثنا يحيى بن معين، فذكره، ورواية الحاكم عن أبي العباس الأصم عن الدوري كما أسلفت ، فهي أصح وأثبت عندي من التي قبلها، والله أعلم (١) .

رأي البيهقي وابن معين:

قال البيهقي - رحمه الله - :

وأما الذي روى عن يحيى بن معين أنه أنكر حديث (الانكاح إلا بولي)، فإنه لا ينكر رواية سليمان بن موسى، إنما

(١) كيف لا تكون أصح وأثبت وهي موافقة لرواية ابن أبي عمران عن ابن معين وكذلك رواية جعفر الطيالسي عنه وجميع الروايات عن ابن عليّ كذلك، ثم إن روايتها أئمة حفاظ كبار، الحاكم عن الأصم عن الدوري .

أنكر ما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ - في تاريخ يحيى بن معين - ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: سمعت العباس ابن محمد الدوري يقول: قيل ليحيى بن معين في حديث عائشة رضي الله عنها (لأنكاح إلا بولي)؟ فقال يحيى: ليس يصح في هذا شيء إلا حديث سليمان بن موسى، فأما حديث هشام بن سعد فهم يختلفون فيه، وحدث به الخياط - يعني حماد الخياط - وابن مهدي بعضهم يرفعهم وبعضهم لا يرفعه (١) .

قال وسمعت يحيى يقول روى مندل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: (لأنكاح إلا بولي)، قال يحيى: وهذا حديث ليس بشيء، قال البيهقي فيحيى بن معين إنما أنكر ما بينه في رواية الدوري عنه، واستثنى حديث سليمان بن موسى وحكم له بالصحة، وأنكر حكاية ابن علي عن ابن جريج في روايته ثم في رواية جعفر الطيالسي عنه كما مضى ذكره، ووقف سليمان ابن موسى في رواية الدارمي عنه، فحديث سليمان بن موسى صحيح، وسائر الروايات عن عائشة رضي الله عنها إن ثبت منها شيء لحديثه شاهد وبالله التوفيق (٢) .

(١) لم أقف عليه في غير هذا الموضع. (٢) السنن الكبرى (١٠٧/٧).

وقال ابن التركماني في الجوهر النقي:

ثم ذكر البيهقي حديث (أيما امرأة أنكحت نفسها) (*) من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة، ثم ذكر بسنده (عن محمد بن مصفى ثنا بقية ثنا شعيب بن أبي حمزة قال لي الزهري: إن مكحولاً يأتينا وسليمان بن موسى، وإيم الله إن سليمان لأحفظ الرجلين) قلت: إن مصفى سئل عنه صالح بن محمد فقال: كان مخطئاً وأرجو أن يكون صدوقاً وقد حدث بأحاديث مناكير، ذكره صاحب الكمال، وبقية معروف الحال، والزهري معدود من أصحاب مكحول وممن روى عنه، فكيف يقول إن مكحولاً يأتيه، هذا بعيد.

وسليمان بن موسى متكلم فيه، قال ابن جريج والبخاري: عنده مناكير، وقال ابن المديني: مطعون عليه، وقال العقيلي: خولط قبل موته بيسير، وقال أبو حاتم: في حديثه بعض الاضطراب، فكيف يكون مثل هذا أحفظ من مكحول مع جلالته وسعة علمه وأنه لم يدع بمصر ثم العراق ثم المدينة

(*) في الأصل: (نكحت نفسها).

علماً إلا حواه وأنه أتى الشام فغربلها، والعجب من البيهقي كيف يذكر توثيق سليمان بمثل هذا الإسناد ولا يذكر من تكلم فيه، ثم ذكر حكاية ابن عليه عن ابن جريج (أنه قال: فلقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه، وأن ابن معين قال: لم يذكر هذا عن ابن جريج غير ابن عليه)، قلت: على تقدير صحة هذا عن ابن معين، أي شيء يلزم من انفراد ابن عليه بهذا وقد كان من الأئمة الحفاظ، قال ابن حنبل: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال شعبة: ابن عليه سيد المحدثين، وقال غندر: نشأت يوم نشأت وليس أحد يقدم في الحديث على ابن عليه، على أنه لم ينفرد بذلك بل تابعه عليه بشر بن المفضل، قال ابن عدي في الكامل: قال الشاذكوني: ثنا بشر بن المفضل عن ابن جريج أنه سأل الزهري فلم يعرفه، وذكر صاحب الكمال بسنده عن أبي داود السجستاني قال: ما أحد من المحدثين إلا قد أخطأ إلا ابن عليه وبشر بن المفضل.

قال ابن التركماني:

ثم قال البيهقي: (وقد روي ذلك عن الزهري من وجهين آخرين وإن كان الاعتماد على رواية سليمان بن موسى)، قلت: في سند الوجه الأول ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن

الزهري، وابن لهيعة معروف الحال، وابن ربيعة قال ابن معين:
ضعيف ليس بشيء حكاه الساجي، وأخرجه أبو داود في سننه
من هذا الوجه وقال: جعفر لم يسمع من الزهري كتب إليه،
وقال صاحب الاستذكار: لأحفظه إلا من حديث ابن لهيعة عن
جعفر، والوجه الثاني من طريق الحجاج هو ابن أرطاة عن
الزهري، والحجاج فيه كلام كثير ومع ذلك لم يسمع من
الزهري كذا ذكر أحمد وأبو حاتم، وذكر العقيلي بسنده عن
هشيم قال: قال الحجاج: صف لي الزهري فإني لم أره، فظهر
بهذا أن الوجهين واهيان، ولهذا قال البيهقي: الاعتماد على
رواية سليمان، ثم ذكر (عن ابن معين أنه سئل عن حديث
عائشة هذا فقال: ليس يصح في هذا شيء إلا حديث سليمان
ابن موسى)، قلت: قد تقدم الكلام على سليمان وعدم معرفة
الزهري للحديث، ثم إن عائشة الراوية للحديث خالفته على ما
سيذكره البيهقي في هذا الباب، وكذلك الزهري أيضاً روى
الحديث ثم خالفه، قال صاحب الاستذكار: كان الزهري يقول:
إذا تزوجت المرأة بغير إذن وليها جاز، وهو قول الشعبي وأبي
حنيفة وزفر^(١) هذا آخر كلامه.

(١) السنن الكبرى مع الجوهر النقي (٧/١٠٥ - ١٠٩).

وبعد أن ذكرنا كلام ابن التركماني بتمامه على حديث عائشة، نذكر الجواب عليه ملخصاً ومهذباً وبالله التوفيق:
يمكن تلخيص كلام ابن التركماني والجواب عليه في أربع مقامات:

المقام الأول:

لقد أعل ابن التركماني ما أسنده البيهقي عن الزهري من قوله: (إن مكحولاً يأتينا وسليمان بن موسى، وإيم الله إن سليمان لأحفظ الرجلين)، وبأمر:

١- بأن في سنده محمد بن مصفى، وقد سئل عنه صالح ابن محمد فقال: كان مخطئاً وأرجو أن يكون صدوقاً، وقد حدث بأحاديث مناكير.

٢- وفيه بقية (وبقية معروف الحال)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

٣- ولقد قال: (والزهري معدود من أصحاب مكحول وممن روى عنه، فكيف يقول: إن مكحولاً يأتيه، هذا بعيد).

وبعد أن أعل هذا الإسناد بما ذكرنا قال: (وسليمان بن موسى متكلم فيه)، ثم ذكر بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل

ممن تكلم فيه دون قول من وثقه وأثنى عليه، ثم تعجب من البيهقي كيف يذكر توثيق سليمان بمثل هذا الإسناد ولا يذكر من تكلم فيه.

هذه خلاصة ما اعترض به على البيهقي في هذا المقام.

وجواباً عليه أقول:

١- أما محمد بن مصفى فقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: صالح. وقال في أسماء شيوخه: صدوق، وقال مسلمة بن قاسم: ثقة مشهور حدث عنه ابن وضاح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ (١).

وقال الذهبي في الكاشف: ثقة يغب، وقال في الميزان: كان ابن مصفى ثقة صاحب سنة من علماء الحديث، لحق سفيان بن عيينة، وآخر أصحابه موتاً عبد الغافر بن سلامة، وقع لنا من عواليه، وحج في آخر عمره فأدركه الأجل بمنى سنة ست وأربعين ومائتين (٢).

(١) كذا في التهذيب (٩/٤٦٠).

(٢) انظر الميزان (٤/٤٣).

٢- وأما قوله: (وبقية معروف الحال)، فهذا يوهم أنه ضعيف أو ساقط أو نحو هذا، وليس الأمر كذلك، ونحن نذكر نبذة من ترجمته ليكون القارئ لهذا البحث على بينة من حاله، وهو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو محمد الحمصي، قال ابن المبارك: كان صدوقاً ولكنه كان يكتب عن أقبل وأدبر. وقال ابن سعد: كان ثقة في روايته عن الثقات ضعيفاً في روايته عن غير الثقات. وقال أبو زرعة: بقية عجب إذا روى عن الثقات فهو ثقة، وذكر قول ابن المبارك الذي تقدم ثم قال: وقد أصاب ابن المبارك في ذلك، ثم قال: هذا في الثقات، فأما في المجهولين فيحدث عن قوم لا يعرفون ولا يضبطون، وقال النسائي: إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة، وإذا قال عن فلان فلا يؤخذ عنه لأنه لا يدري عن أخذه. وقال ابن عدي: يخالف في بعض رواياته عن الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وبقية صاحب حديث ويروى عن الصغار والكبار، ويروى عنه الكبار من الناس، وهذه صفة بقية^(١).

(قلت) ويستخلص مما تقدم أن بقية إذا صرح بالسماع عن

(١) انظر التهذيب (١/٤٧٤ - ٤٧٦).

الثقات وخصوصاً عن أهل بلده، فحديثه صحيح، وإلا فلا يحتج بحديثه.

وقد صرح في هذا الإسناد بالسماع فأمنّا من تدليسه، وشيخه شعيب بن أبي حمزة حمصي من أثبت الناس في الزهري، وكذلك الراوي عنه محمد بن مصفى حمصي أيضاً. وقد صرح بالسماع من بقية، فالإسناد حسن على أقل أحواله. وقد ورد ما يدل على أن الزهري أثنى على سليمان بن موسى من غير هذا الطريق.

قال الإمام أحمد: ثنا إسماعيل (هو ابن عليّة) ثنا ابن جريج قال أخبرني سليمان بن موسى عن الزهري (فذكر الحديث بتمامه، وزاد في آخره): قال ابن جريج: فلقيت الزهري فسألت عن هذا الحديث، فلم يعرفه، قال: وكان سليمان بن موسى وكان فائئى عليه^(١).

(قلت): لكن رجح الشيخ محمد ناصر الدين الألباني أن الثناء المذكور على سليمان، إنما هو من ابن جريج لا من الزهري، واستدل بما أخرجه العقيلي في ترجمة سليمان بن

(١) قد تقدم هذا الحديث بتمامه وانظر المسند (٤٢/٦).

موسى، ولفظه: قال ابن جريج: وكان سليمان وكان ، يعني في الفضل، قال: وهو ظاهر عبارة أحمد في مسنده بخلاف ما رواه عنه الحاكم من طريق أبي حاتم الرازي قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: وذكر عنده أن ابن علي يذكر حديث ابن جريج في (لأنكاح إلا بولي) قال ابن جريج: فلقيت الزهري فسألته عنه، فلم يعرفه، وأثنى على سليمان بن موسى، (ثم ذكر قول أحمد)^(١) ثم قال:

فظاهر قوله: أثنى، إنما هو الزهري، لأنه أقرب مذكور، وقد صار هذا الظاهر نصاً في نقل الحافظ في التلخيص^(٢) لهذه العبارة عن الحاكم، فزاد فيها: وسألته عن سليمان بن موسى، فأثنى عليه.

فكأن الحافظ رحمه الله رواه بالمعنى الظاهر من عبارة المستدرک، غير أن هذا الظاهر غير مراد لما تقدم من رواية العقيلي التي هي نص على خلاف ما فهم، نعم قد رواه ابن عدي على نحو ما عزاه الحافظ للحاكم، فروى من طريق

(١) هو قوله: (أن ابن جريج له كتب مدونة، وليس هذا في كتبه). وقد تقدم بسنده

ومتنه وانظر المستدرک (١٦٩/٢).

(٢) راجع التلخيص (١٨٠/٣).

الشاذكوني ثنا بشر بن المفضل عن ابن جريج (فذكر الحديث)
قال ابن جريج: فلقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث، فلم
يعرفه، فقلت له: إن سليمان ابن موسى حدثنا به عنك، قال:
فعرف سليمان، وذكر خيراً وقال: أخاف أن يكون وهم علي.
قال الشيخ الألباني لكن الشاذكوني هذا متهم بالكذب، فلا
يعارض بروايته رواية ابن علي عن ابن جريج أهـ (١).

(قلت): ولست أوافقه على ما ذهب إليه لأمرين:

الأول: لقد ثبت أن الزهري أثنى على سليمان بن موسى
كما رواه البيهقي بإسناد حسن عنه وهو الإسناد الذي نحن
في صدد الكلام عليه.

الثاني: ولقد ثبت في رواية الحاكم المتقدمة ما يدل على أن
الثناء المذكور إنما هو من الزهري لا من ابن جريج كما ذهب
إليه الحافظ في التلخيص.

وهناك أمر آخر وهو من المحتمل أن يكون ابن جريج قد
أثنى على سليمان بن موسى كما أثنى عليه الزهري، وقد وقع
عند البخاري في تاريخه كما وقع للعقيلي في روايته الآنفة

(١) إرواء الغليل (٦/٢٤٤ - ٢٤٥).

٣- وأما قول ابن التركماني: (والزهري معدود من أصحاب مكحول وممن روى عنه، فكيف يقول: إن مكحولاً يأتيه، هذا بعيد).

(قلت): وهذا قول غريب جداً، وما علمت عليه من دليل ولا اصطلاح عند أهل العلم، بل المعروف عندهم خلاف ذلك، فقد روى الأكابر عن الأصاغر والأقران عن أقرانهم وذهب بعضهم إلى بعض حتى لقد طافوا الأرض في طلب الحديث الواحد، ومكحول من الرحالين في طلب الحديث، قال ابن إسحاق: سمعت مكحولاً يقول: طفت الأرض في طلب العلم، وروى أبو وهب عن مكحول قال: عتقت بمصر فلم أدع بها علماً إلا حوته فيما أرى، ثم أتيت العراق ثم المدينة فلم أدع بهما علماً إلا حوت عليه فيما أرى، ثم أتيت الشام فغريبتها (٢) .

والزهري هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الفقيه أبو بكر الحافظ المدني أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام، متفق على جلالته وإتقانه.

(١) انظر التاريخ الكبير (٤/٣٨ - ٣٩) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١/١٠٧ - ١٠٨) .

قال أبو داود: حديثه ألفان ومائتان، النصف منها مسند، وقال مالك بقي ابن شهاب وماله في الدنيا نظير، وقال أيوب السخثياني: ما رأيت أعلم منه، وقال بقية: حدث شعيب بن أبي حمزة قال: قيل لمكحول: من أعلم من لقيت؟ قال: ابن شهاب قال: ثم من؟ قال: ابن شهاب^(١).

(قلت): فإذا كان ابن شهاب بهذه المنزلة، فكيف لا يأتي مكحول إليه وهو من أشد الناس حرصاً على طلب الحديث ومجالسة أهله، لاسيما وقد نزل الزهري بالشام واجتمع عليه الكثير من أهلها، وقد سئل مكحول من أعلم من لقيت فقال: ابن شهاب. فهذا دليل صريح على لقائهما وسماع كل منهما لحديث الآخر.

وأما قوله: (وسليمان بن موسى متكلم فيه)، ثم ذكر بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه دون أن يذكر قول من وثقه، ثم تعجبه من البيهقي كيف يذكر توثيق سليمان بمثل هذا الإسناد ولا يذكر من تكلم فيه.

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

(١) تذكرة الحفاظ (١/١٠٩ - ١١٠).

الأول: أن سليمان بن موسى قد تقدم ترجمته، ومن تأملها وأنصف القول فيه تبين له أنه صدوق فقيه يتفرد بأحاديث لا يرويها غيره، ولكن لم يتفرد بهذا الحديث، فقد روى من وجهين آخرين عن الزهري، ومن وجه ثالث عن هشام بن عروة عن أبيه كما سيأتي.

الثاني: أن تعجب ابن التركماني من البيهقي مردود عليه، لأنه ذكر قول من تكلم في سليمان ولم يذكر قول من وثقه، وقد اختصر قول أبي حاتم فلم يذكره كاملاً وإنما قال: وقال أبو حاتم: في حديثه بعض الاضطراب.

وقد قال أبو حاتم: محله الصدق وفي حديثه بعض الاضطراب ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه.

الثالث: أن الإسناد الذي انتقده ابن التركماني، إسناد حسن، فلا مؤاخذه على البيهقي في ذكره توثيق سليمان بهذا الإسناد.

المقام الثاني:

لقد اعترض ابن التركماني على البيهقي فيما أسنده عن

ابن معين أنه (قال: لم يذكر هذا عن ابن جريج غير ابن عليه)،
(يعني قول ابن جريج: فلقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث
فلم يعرفه) ولقد قال:

(على تقدير صحة هذا عن ابن معين، أي شيء يلزم من
انفراد ابن عليه بهذا وقد كان من الأئمة الحفاظ)، ثم ذكر قول
أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقول شعبة: ابن عليه
سيد المحدثين، وقول غندر: نشأت يوم نشأت وليس أحد يقدم
في الحديث على ابن عليه، ثم قال: (على أنه لم ينفرد بذلك، بل
تابعه عليه بشر بن المفضل) ثم ذكر ما رواه ابن عدي في
الكامل عن الشاذكوني عن بشر، (وهو أشار إليه الشيخ
الألباني أنفاً)، ثم ذكر قول أبي داود: ما أحد من المحدثين إلا
قد أخطأ إلا ابن عليه وبشر بن المفضل.

وقبل الجواب عن هذا الاعتراض، ينبغي أن يلاحظ عليه ما

يأتي:

أولاً: أنه لم يذكر قول ابن معين بتمامه، بل اقتصر على
الكلمة الأولى منه، وهي لاتفيد العلة التي من أجلها قال ابن
معين هذا القول.

وثانياً: كان يلزمه أن يعترض على البيهقي فيما أسنده عن الإمام أحمد من إنكار حكاية ابن عليّة الأنفة الذكر، لأن سكوته عن ذلك يوهم أن ابن معين تفرد بالطعن في حكاية ابن عليّة وليس الأمر كذلك، فقد أنكرها أحمد كما تقدم.

ونحن نجيب عن اعتراضه على البيهقي بالجواب الآتي:

قوله: (على تقدير صحة هذا عن ابن معين)، وهذا يوهم أن في سنده ضعف أو مقال، وقد أخرجه البيهقي من طريقين صحيحين عنه.

وقوله: (أي شيء يلزم من انفراد ابن عليّة وقد كان من الأئمة الحفاظ)، وهو كما قال، ولكن في سماعه من ابن جريج ضعف كما بينه ابن معين.

وقوله: (على أنه لم ينفرد بذلك بل تابعه عليه بشر بن المفضل)، وفي سنده سليمان الشاذكوني، وهو متهم بالكذب كما تقدم.

ولما كان ابن التركماني قد ذكر سليمان بن داود الشاذكوني في غير هذا الموضع واستدل على جرحه بما نقله عن أئمة الجرح والتعديل وأفسد الإسناد المروى من طريقه

هناك، كان من لازماً عليه أن لا يحتج به هنا وحاله كما عرف، ولكنه إذا رأى الحديث موافقاً لمذهبه دافع عنه، وإن لم يكن كذلك طعن فيه، ومن تتبع أقواله في الجواهر النقي واعتراضاته على البيهقي تبين له ذلك، وهذا هو نص كلامه في الموضع المشار إليه قال:

والشاذكوني قال الرازي: ليس بشيء، متروك الحديث. وقال البخاري: هو عندي أضعف من كل ضعيف، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: كان يكذب ويضع الحديث (١).

(قلت): فقد سقط كما ترى الاعتبار بهذه الرواية التي زعم ابن التركماني أنها تصلح متابعة لابن عليّة لسوء حال الشاذكوني كما ذكره ابن التركماني نفسه عن البخاري وابن معين وغيرهما.

المقام الثالث:

لقد ذكر ابن التركماني قول البيهقي: (وقد روي ذلك عن الزهري من وجهين آخرين، وإن كان الاعتماد على رواية

(١) الجواهر النقي مع السنن (٨٢/٢).

سليمان بن موسى) ثم تعقبه بقوله: (في سند الوجه الأول: ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري، وابن لهيعة معروف الحال، وابن ربيعة قال ابن معين: ضعيف ليس بشيء، حكاه الساجي وأخرجه أبو داود في سننه من هذا الوجه وقال جعفر لم يسمع من الزهري، كتب إليه، وقال صاحب الاستذكار: لأحفظه إلا من حديث ابن لهيعة عن جعفر، والوجه الثاني من طريق الحجاج هو ابن أرطاة عن الزهري، والحجاج فيه كلام كثير، ومع ذلك لم يسمع من الزهري، كذا ذكر أحمد وأبو حاتم، وذكر العقيلي بسنده عن هشيم قال: قال الحجاج: صف لي الزهري فإني لم أره.

فظهر بهذا أن الوجهين واهيان، ولهذا قال البيهقي: الاعتماد على رواية سليمان).

وجواباً عليه أقول: أما ابن لهيعة فهو وإن كان ضعيفاً لسوء حفظه، فإنه صدوق يعتبر بحديثه، والبيهقي إنما أخرج حديثه للاعتبار به وقد رواه عن ابن لهيعة جماعة من الثقات، وقد صرح بسماعه من جعفر، فمن المحتمل أنه حفظه عنه. وأما جعفر بن ربيعة فهو ثقة من رجال الشيخين، ولم أر

من ضعفه سوى ما نقله ابن التركماني، وفي صحته نظر^(١) .
وهو جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة^(٢) الكندي أبو
شرحبيل المصري، وثقه أحمد والنسائي وابن سعد وقال أبو
زرعة: صدوق^(٣) .

وأما قوله: (والوجه الثاني من طريق الحجاج...) إلى آخره،
فهو كما قال، ولكن طريق الحجاج وطريق ابن لهيعة يعضد
أحدهما الآخر. فإن طريق الحجاج طريق مشهور، رواه ابن
المبارك وغير واحد عنه، فهو صالح للاعتبار أيضاً.

ولذا قال الترمذي: وحديث عائشة رضي الله عنها هذا
عندي حديث حسن صحيح، وقد رواه الحجاج بن أرطاة
وجعفر بن ربيعة عن الزهري عن عروة عن عائشة،
ورواه هشام بن عروة أيضاً^(٤) . (يعني عن أبيه عن عائشة

(١) لم يذكر فيه ابن معين سوى قوله: كان جعفر بن ربيعة من ولد شرحبيل بن
حسنة، كما في تاريخه (٥١٩٥).

(٢) (حسنة) بفتح الحاء، وهي أمة أو التي ربتها، وهو ابن عبد الله صحابي جليل
وكان أميراً في فتح الشام..

(٣) التهذيب (٩٠/٢)

(٤) كذا نقله الخطابي عنه في المعالم (١٩٨/٣) وانظر جامع الترمذي (٤٠٠/٣) -
(٤٠١).

كذلك (١).

فقد اعتبر الترمذي كما ترى بطريق الحجاج وطريق ابن لهيعة كما اعتبر بهما البيهقي، وكذلك قد اعتبر بهما غير واحد من أهل العلم (٢).

وقوله: (فظهر بهذا أن الوجهين واهيان)، قول غير صحيح، لأن الطريق الواهي لا يكون واهياً إلا إذا كان أحد رجاله كذاباً أو متروكاً أو نحو ذلك. وقد استشهد ابن التركماني بحديث الحجاج في عدة مواضع (٣) فكيف يستشهد بأسانيد واهية لمذهبه ويردها هنا وهي مخرجة على سبيل المتابعة والاعتبار.
المقام الرابع:

لقد اعترض ابن التركماني على البيهقي فيما أسنده عن ابن معين (أنه سئل عن حديث عائشة هذا فقال: ليس يصح في هذا شيء إلا حديث سليمان بن موسى) فقال: قد تقدم

(١) سيأتي الكلام على رواية هشام بن عروة عن أبيه فيما بعد في (ص ٤٧)

(٢) سيأتي كلام ابن مندة وابن عدي في ذلك في (ص ٤٧).

(٣) انظر الجوهر النقي مع السنن (٧/٤٣٨، ٤٤٨، ٤٥٠).

الكلام على سليمان وعدم معرفة الزهري للحديث ثم إن عائشة الراوية للحديث خالفته على ما سيذكره البيهقي في هذا الباب وكذلك الزهري أيضاً روى الحديث ثم خالفه، ثم ذكر قول صاحب الاستذكار: (كان الزهري يقول: إذا تزوجت المرأة بغير إذن وليها جاز، وهو قول الشعبي وأبي حنيفة وزفر).

وسنناقش كلامه من ثلاثة وجوه:

الأول: أنه لا يلزم من عدم معرفة الزهري للحديث أن يكون سليمان بن موسى وهم عليه في ذلك، لأن الثقة قد يحدث بالحديث ثم يُسأل عنه بعد ذلك فلا يعرفه، فلا يكون ذلك قادحاً في صحة حديثه إذا كان الراوي عنه ثقة كما هو جمهور المحدثين والفقهاء، وقد تقدم كلام الخطيب وابن الصلاح في هذه المسألة، وقد أجاب ابن التركماني نفسه بهذا الجواب محتجاً لمذهبه ومعتزلاً على البيهقي، فقال - في باب الأمة تُعتق وزوجها عبد - : ذكر فيه (يعني البيهقي) حديث شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، وكان زوجها حراً، (يعني بريرة) قال شعبة: ثم سألته بعد، فقال: لأدري أحر هو أم عبد، قال البيهقي: قد رواه سماك بن حرب عن عبد

الرحمن، فأثبت كونه عبداً، قال ابن التركماني:

شعبة إمام جليل حافظ، وقد روى عن عبد الرحمن أنه كان حراً، فلا يضره نسيان عبد الرحمن وتوقفه على ما هو معروف عند أهل هذا العلم، وقد ذكر البيهقي في كتاب المعرفة، في باب لانكاح إلا بولي، أن مذهب أهل العلم بالحديث: وجوب قبول خبر الصادق وإن نسيه من أخبر(*) عنه أهـ(١).

الوجه الثاني:

عمل الراوي بخلاف روايته لا يلزم منه الأخذ برأية وترك ما رواه عن رسول الله ﷺ، لأن المعتبر ما روى لا ما رأى، قال الحافظ في الفتح في باب الخلع - بعد أن ذكر أن ابن عباس خالف روايته التي رواها أن الخلع طلاق، ثم أفتى بأن الخلع فسخ، قال: وفي الحديث أن الصحابي إذا أفتى بخلاف ما روى، أن المعتبر ما رواه لا ما رآه، لأن ابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن قيس الدالة على أن الخلع طلاق، وكان يفتي بأن

(*) وقع في الأصل: (وإن نسيه من أخبره عنه).

والصواب ما أثبتناه.

(١) السنن الكبرى (٧/٢٢٠).

الخلع ليس بطلاق (١) .

(قلت): وقد أخذ الجمهور بجملة من الأحاديث التي رويت عن رسول الله ﷺ وروى عن أصحابها أنهم عملوا أو أفتوا بخلافها، وقد استوعب ابن القيم في أعلام الموقعين سرد هذه الأحاديث ثم قال: والذي ندين الله به ولا يسعنا غيره، أن الحديث إذا صح عن رسول الله ﷺ ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه، أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك كل ما خالفه، ولا نتركه لخلاف أحد من الناس، كائناً من كان، لا راويه ولا غيره، إذ من الممكن أن ينسى الراوي الحديث، أو لا يحضره وقت الفتيا، أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة، أو يتأول فيه تأويلاً مرجوحاً ويقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضاً في نفس الأمر، أو يقلد غيره في فتواه بخلافه لاعتقاده أنه أعلم منه وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه، ولو قدر انتفاء ذلك كله - ولا سبيل إلى العلم بانتفائه ولا ظنه - لم يكن الراوي معصوماً، ولم توجب مخالفته لما رواه سقوط عدالته حتى تغلب سيئاته حسناته، وبخلاف هذا الحديث الواحد

(١) فتح الباري (٩/٤٠٣).

لا يحصل له ذلك (١) .

وقال الخطيب في الفقيه والمتفقه:

إذا روى الصحابي عن رسول الله ﷺ حديثاً ثم روي عن ذلك الصحابي خلاف لما روى، فإنه ينبغي الأخذ بروايته وترك ما روي عنه من فعله أو فتياه، لأن الواجب علينا قبول نقله وروايته عن النبي ﷺ، لا قبول رأيه.

ثم روى بسنده عن أبي شعيب البناني عن ابن سيرين قال: حدثني أفلح أن أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه كان يفتيهم بالمسح ويخلع، فقليل له، فقال: رأيت رسول الله ﷺ يمسح، ولكن حبيب إليّ الغسل.

وروى بسنده عن الشعبي عن مسروق بن الأجدع قال: ركب عمر بن الخطاب منبر رسول الله ﷺ فخطب الناس، فقال: أيها الناس ما إكثاركم في صدقات النساء؟ فقد كان رسول الله ﷺ وأصحابه فيما بين أربعمئة درهم فما دون ذلك، ولو كان الإكثار في ذلك تقوى أو مكرمة لم تسبقوهم إليها، فلا أعرفن ما زاد رجل في صداق امرأة على أربعمئة

(١) أعلام الموقعين (٣/٤٠).

درهم. قال: ثم نزل فاعترضته امرأة من قريش فقالت: يا أمير المؤمنين أنهيت الناس أن يزيدوا النساء في صدقاتهن؟ على أربعمئة درهم؟ قال: وما ذاك؟ قالت: أو ما سمعت ما أنزل الله في القرآن؟ قال: وأي ذلك؟ قال: فقالت: أو ما سمعت الله تعالى يقول: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾ قال: فقال: اللهم غفراً، كل إنسان أفقه من عمر، ثم رجع فركب المنبر ثم قال: أيها الناس إني كنت قد نهيتكم أن تزيدوا النساء في صدقاتهن على أربعمئة درهم، فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب وطابت به نفسه فليفعل^(١).

(قلت) ويستخلص مما تقدم أن الاحتمالات المسوغة لترك الراوي روايته والعمل بخلافها كثيرة، ومن الأمثلة الدالة على صحة ما ذكره ابن القيم من هذه الاحتمالات، ما رواه الخطيب في كتابه الأنف الذكر عن أصحاب رسول الله ﷺ، فقد روى ثلاثة آثار، وقد اكتفينا بذكر اثنين منها، فمن شاء فليراجع ذلك في موضعه.

(١) الفقيه والمتفقه (١/١٤١ - ١٤٢).

أن قول الزهري: (إذا تزوجت المرأة بغير إذن وليها جاز)، لا يلزم منه ترك ما رواه عن رسول الله ﷺ، ومن ثم الأخذ بفتواه، لأن المعتبر ما رواه لا ما أفتى به كما قدمنا، لاسيما وقد نسي الزهري هذا الحديث كما قال ابن علية، فلذلك أفتى بخلاف روايته.

وقد أخذ بهذا الحديث جماعة من السلف، وتركوا ما روي عن عائشة والزهري من مخالفتها له.

قال ابن حزم رحمه الله: وممن قال بمثل قولنا جماعة من السلف، ثم حكاه عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن عباس وحفصة أم المؤمنين، ثم قال: وروينا نحو هذا أيضاً عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها^(١) وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم النخعي، وروينا عن الحجاج بن المنهال حدثنا أبو

(١) يشير بذلك إلى ما رواه البيهقي عنها (١١٢/٧)، من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: (كانت عائشة رضي الله عنها تخطب إليها المرأة من أهلها فنشهد فإذا بقيت عقد النكاح قالت لبعض أهلها: (زوج، فإن المرأة لاتلي عقد النكاح) واستدل به البيهقي على أن تزويجها لحفصة من المنذر تمهيداً لأسباب الزواج ولم تتول العقد.

هلال قال: سألت الحسن فقلت: أبا سعيد امرأة خطبها رجل
ووليها غائب بسجستان، ولوليها ههنا ولي، أيزوجها ولي وليها
قال: لا، ولكن اكتبوا إليه، قلت له: إن الخاطب لا يصبر، قال
فليصبر قال له رجل: إلى متى يصبر قال الحسن: يصبر كما
صبر أهل الكهف.

قال ابن حزم: وهو قول جابر بن زيد ومكحول، وهو قول
ابن شبرمة وابن أبي ليلى وسفيان الثوري والحسن بن حي
والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وابن المبارك. وفي ذلك
خلاف قديم وحديث^(١).

(قلت): وممن قال بهذا القول من الصحابة علي بن أبي
طالب وابن مسعود، ومن التابعين شريح ومسروق وسعيد بن
المسيب وعكرمة بن خالد كما سيأتي بيانه إن شاء الله.
رأي الإمام الطحاوي:

وممن تكلم على هذا الحديث وأطال النفس في الكلام عليه
وأعله من جميع طرقه وبالع في تأويل متنه، الإمام المحدث

(١) راجع المحلى (٢٨/٣١-٣١)، وانظر أيضاً المغني (٧/٧).

الكبير أبو جعفر الطحاوي رحمه الله، فإنه أخرجه من طريق ابن وهب عن ابن جريج، ومن طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج أيضاً، ثم من طرق عن الحجاج عن الزهري، وعن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري، وعن ابن لهيعة أيضاً عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الزهري^(١)، ثم قال:

فذهب إلى هذا قوم فقالوا: لا يجوز تزويج المرأة نفسها إلا بإذن وليها، وممن قال ذلك أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمة الله عليهما واحتجوا في ذلك بهذه الآثار.

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: للمرأة أن تزوج نفسها ممن شاعت، وليس لوليها أن يعترض عليها في ذلك إذا وضعت نفسها حيث كان ينبغي لها أن تضعها، (قلت): وهو قول الشعبي وأبي حنيفة وزفر.

قال: وكان من الحجة لهم أن حديث ابن جريج الذي ذكرناه عن سليمان بن موسى، قد ذكر ابن جريج أنه سأل عنه ابن شهاب. فلم يعرفه، حدثنا بذلك بن أبي عمران، قال أخبرنا يحيى بن معين، عن ابن علية، عن ابن جريج بذلك.

(١) انظر معاني الآثار (٧/٣).

(قلت): قد تقدم الجواب عن حكاية ابن علي في أكثر من

موضع.

قال أبو جعفر: وهم يسقطون الحديث بأقل من هذا،
وحجاج بن أرطاة فلا يثبتون له سماعاً عن الزهري، وحديثه
عنه عندهم مرسل، وهم لا يحتجون بالمرسل، وابن لهيعة. فهم
ينكرون على خصمهم الاحتجاج عليهم بحديثه، فكيف يحتجون
به عليه في مثل هذا؟.

(قلت): للحديث ثلاث طرق عن الزهري، وله طريق رابع عن
هشام بن عروة عن أبيه، وابن لهيعة وحجاج بن أرطاة قد
تابعهما سليمان بن موسى عن الزهري وهو ثقة، وللحديث
شواهد قوية من حديث أبي موسى وأبي هريرة وابن عباس،
فلا مرية في صحته.

قال الطحاوي: ثم لو ثبت ما رواه من ذلك عن الزهري،
لكان قد روى عن عائشة رضي الله عنها ما يخالف ذلك.

حدثنا يونس قال أخبرنا ابن وهب أن مالكا أخبره عن
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ
أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير،

وعبد الرحمن غائب بالشام، فلما قدم عبد الرحمن قال: أمثلي يصنع به هذا، ويفتات عليه؟ فكلمت عائشة (عن*) المنذر، فقال المنذر: إن ذلك بيد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: ما كنت أردّ أمراً قضيته^(١) فقرّرت حفصة عنده، ولم يكن ذلك طلاقاً^(٢).

قال: وحدّثنا يونس، قال أخبرنا ابن وهب، قال أخبرني الليث، عن عبد الرحمن بن القاسم، فذكر بإسناده مثله.

حدّثنا يونس، قال أخبرنا ابن وهب، قال أخبرني حنظلة وأفلح، عن القاسم بن محمد، في حفصة، بمثل ذلك.

قال الطحاوي: فلما كانت عائشة رضي الله عنها قد رأت أن تزويجها بنت عبد الرحمن بغير (***) (أمره) جائز، ورأت ذلك العقد مستقيماً حتى أجازت فيه التملك الذي لا يكون إلا عن صحة النكاح وثبوته، استحال عندنا أن يكون ترى ذلك،

(*) كذا في الأصل، والصواب حذفها، كما في الموطأ والسنن الكبير.

(١) معاني الآثار (٨/٣) وهو في الموطأ (٥٥٥/٢) والسنن الكبير (١١٢/٧)، (١١٢).

(٢) كذا فالأصل، وفي الموطأ والسنن: (قضيته).

(**) في الأصل: (بغيره) قال المحقق: وفي نسخه: (أمره) فتبين لي أنها زيادة صحيحة وأن اثباتها جائز.

وقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي» فثبت بذلك فساد ما روي عن الزهري في ذلك.

(قلت): وقد أجاب البيهقي في المعرفة على كلام الطحاوي هذا فقال: وقد أعل بعض من يسوّي الأخبار على مذهبه هذا الحديث بشيئين: أحدهما: ما رواه بإسناده عن ابن عليّة أن ابن جريج سأل الزهري عنه فأنكره، ثم أسند البيهقي عن أحمد وابن معين أنهما ضعفا رواية ابن عليّة هذه، ثم قال: فهذان إمامان قد وهّنا هذه الرواية مع وجود قبول خبر الصادق وإن نسي من أخبر عنه. الثاني: أن عائشة رضي الله عنها روي عنها ما يخالفه، ثم ذكر روايته المتقدمة - وهي قصة تزويج حفصة من المنذر - ثم قال: ونحن نحمل قوله: زوّجت، أي مهدت أسباب التزويج وأضيف النكاح إليها لاختيارها ذلك وإذنها فيه، ثم أشارت على من ولي أمرها عند غيبة أبيها حتى عقد النكاح، ويدلّ على صحة هذا التأويل ما أخبرنا، ثم أسند ما سنذكره فيما بعد من روايته له في السنن، ثم قال: فإذا كان مذهبها ما روي من حديث عبد الرحمن بن القاسم علمنا أن المراد بقوله: زوّجت، ما ذكرناه، فلا يخالف ما روته عن النبي ﷺ، قال: والعجب من هذا المحتجّ بحكاية ابن عليّة في

ردّ هذه السنّة، وهو يحتجّ برواية الحجاج بن أرطاة في غير موضع، وهو يردّها هنا عن الحجاج عن الزهري بمثله، ويحتجّ أيضاً برواية ابن لهيعة في غير موضع، ويردّها هنا عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري بمثله، فيقبل رواية كلّ واحد منهما منفردة إذا وافقت مذهبه، ولا يقبل روايتهما مجتمعّة إذا خالفت مذهبه، ومعهما رواية ثقة (١) .

وقال في السنن: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأنا الربيع أنبأنا الشافعي رحمه الله أنبأنا الثقة عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: كانت عائشة رضي الله عنها تخطب إليها المرأة من أهلها فنشهد فإذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها: زوج فإن المرأة لا تلي عقد النكاح (٢) .

قال البيهقي: هذا الأثر يدلّ على أن الذي أخبرنا، ثم ذكر حديث مالك، ثم قال: إنما أريد به أنها مهّدت تزويجها ثم تولى عقد النكاح غيرها فأضيف التزويج إليها لإذنها في ذلك

(١) نقله الزيلعي عنه في نصب الراية (١٨٦/٣) .

(٢) السنن الكبرى (١١٢/٧) . وهو في مسند الشافعي (ص ٢٩١) .

وتمهيداً لأسبابه.

(قلت) وتعقبه ابن التركماني بقوله: في سنده الشافعي عن الثقة وهذا ليس بحجة على ما عرف، وأفسده الطحاوي في اختلاف العلماء بأمرين: أحدهما: أن ابن حنبل قال: ابن جريج يقول أخبرت عن عبد الرحمن بن القاسم، فصار من بينه وبين عبد الرحمن مجهولاً.

الآخر: أن ابن إدريس يرويه عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة مرسلاً لا يذكر فيه عن أبيه، أ.هـ.

(قلت): أما الأمر الأول، فلم أقف عليه، وأما الثاني، فليس كما ذكر، لأن الطحاوي نفسه قد رواه من طريقين عن ابن إدريس متصلاً كما سيأتي بيانه فيما بعد.

قال الطحاوي رحمه الله - بعد أن أطال في كلامه على حديث عائشة وأبي موسى وأعلهما من جميع الطرق المتقدمة، وقد ذكرنا كلامه بتمامه في موضعين من هذا الكتاب، وأجبنا

قدر طاقتنا العلمية عن بعض ما أعلمهما به - قال:

وما كلامي في هذا إرادة منّي إلا زراء على أحد ممّن ذكرت، ولا أعدّ مثل هذا طعنًا، ولكنّي أردت بيان ظلم هذا المحتجّ وإلزامه من حجة نفسه ما ذكرت، ولكنّي أقول: إنه لو ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا نكاح إلا بولي» لم يكن فيه حجة لما قال الذين احتجوا به لقولهم في هذا الباب، ولأنه قد يحتمل معاني: فيحتمل ما قال هذا المخالف لنا إن ذلك الولي هو أقرب العصابة إلى المرأة، ويحتمل أن يكون ذلك الولي من تولية المرأة من الرجال قريباً كان منهما أو بعيداً، وهذا المذهب يصح به قول من يقول: لا يجوز للمرأة أن تتولّى عقد نكاح نفسها وإن أمرها وليها بذلك، ولا عقد نكاح غيرها، ولا يجوز أن يتولّى ذلك إلا الرجال.

وقد روي عن عائشة رضي الله عنها مثل ذلك:

حدثنا محمد بن خزيمة^(١) قال ثنا يوسف بن عديّ قال ثنا

(١) محمد بن خزيمة هذا ليس هو النسابوري الحافظ، وإنما هو شيخ للطحاوي، وقد وثقه الذهبي وقال ابن عساكر: أحاديثه تدل على ضعفه، له ترجمة في اللسان (١٥٤/٥).

(قلت): وحديثه هذا مستقيم وهو يدل على ضبطه وحفظه.

عبد الله بن إدريس عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، أنها أنكحت رجلاً من بني
أخيها(*) جارية من بني(**) أخيها فضربت بينهما بستر ثم
تكلّمت، حتى إذا لم يبق إلا النكاح، أمرت رجلاً فأنكح، ثم
قالت: «ليس إلى النساء النكاح»(١) .

(قلت): وذكر الطحاوي احتمالاً ثالثاً سنذكره بعد الكلام
على سند هذا الحديث الذي أورده مستشهداً به لصحة
الاحتمال الثاني.

وهذا الحديث قد أخرجه ابن حزم من طريق الطحاوي
أيضاً (قال): ثنا الحسن بن غليب ثنا يحيى بن سليمان
الجعفي ثنا عبد الله بن إدريس الأودي عن ابن جريج،
فذكره(٢) .

(*) قال المصحح : وفي نسخة : (أختها)

(**) قال المصحح : وفي نسخة : (بنات) .

قلت : فيكون النص : (أنكحت رجلاً من بني أختها جارية من بنات أخيها) وهو

أولي بالصواب مما في الأصل .

(١) معاني الآثار (١٠/٣) .

(٢) المحطي (٢٧/١١) .

وابن جريج مدلس، وقد رواه بالعنعنة، وقد سبق أن البيهقي
أخرجه من طريق الشافعي عن الثقة عن ابن جريج، وفيه جهالة
الثقة وعنعنة ابن جريج أيضاً، لكن للحديث أصل، وهو ما رواه
مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، فإن القصة واحدة،
غير أن بعض الرواة اختصرها، وبعضهم رواها بلفظ أتم، وفي
آخر الحديث من هذا الطريق زيادة لم يذكرها مالك في روايته،
وهي قوله: «حتى إذا لم يبق إلا النكاح أمرت رجلاً فأنكح، ثم
قالت: ليس إلى النساء النكاح» وفي رواية الشافعي عن الثقة
عن ابن جريج ما يقارب هذا اللفظ، وهو قوله: «فإذا بقيت عقدة
النكاح قالت لبعض أهلها: زوج فإن المرأة لا تلي عقد النكاح»،
ولذلك فقد استدل البيهقي بهذا اللفظ على تأويل لفظ حديث
مالك بأن معنى قوله «زوجت» أي مهّدت أسباب التزويج ولم
تتول العقد، وهو استدلال ظاهر، لكن الاستدلال بحديث ابن
إدريس عن ابن جريج أظهر منه، لأنه ذكر القصة بعينها
مختصرة وزاد هذه الزيادة المبيّنة لحقيقة الأمر، والموافقة لنا
صح عن عائشة عن النبي ﷺ، والله أعلم.

قال الطحاوي:

ويحتمل أيضاً قوله: «لا نكاح إلا بولي» أن يكون الولي هو الذي إليه ولاية البضع من والد الصغيرة أو مولى الأمة أو بالغة حرة لنفسها، فيكون ذلك على أنه ليس لأحد أن يعقد نكاحاً على بضع الأولى «إلا ولي» (*) ذلك البضع، وهذا جائز في اللغة، قال الله تعالى: (فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ) ، فقال قوم: ولي الحق هو الذي له الحق، فإذا كان من له الحق يسمى ولياً، كان من له البضع أيضاً يسمى ولياً له.

فلما احتمل ما روينا عن رسول الله ﷺ من قوله: «لا نكاح إلا بولي» هذه التأويلات، انتفى أن ينصرف إلى بعضها دون بعض إلا بدلالة تدل على ذلك إما من كتاب وإما من سنة وإما من إجماع، هذا آخر كلامه على هذا الحديث (١) .

لقد ذكر الإمام الطحاوي - رحمه الله - ثلاث احتمالات لمعنى قوله ﷺ : «لا نكاح إلا بولي» فقال: فيحتمل .. إن ذلك الولي هو أقرب العصابة إلى المرأة، ويحتمل أن يكون ذلك الولي

(*) سقطت هذه الجملة من الأصل ، ولا يستقيم اللفظ إلا بها .

(١) معاني الآثار (١٠/٣) .

من تولية المرأة من الرجال قريباً كان منها أو بعيداً.

(قلت): أما الاحتمال الأول، فهو المعنى الصحيح المفهوم من جملة ألفاظ هذا الحديث، ومما يدل على صحته ما ذكره أبو عبيد في غريب الحديث قال: حديث عليّ رحمه الله: «إذا بلغ النساء نصّ الحقائق - وبعضهم يقول: الحقائق - فالعصبة أولى) قال: حدثني ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن سويد بن مقرن قال: وجدت في كتاب أبي عن علي ذلك (١).

(قلت): وقد شرح أبو عبيد معناه شرحاً وافياً، وقال في آخره: يقول فإذا بلغ النساء ذلك (أي مبلغ السن المناسب للزواج). فالعصبة أولى بالمرأة من أمها إذا كانوا محرماً مثل الأخوة والأعمام بتزويجها إن أرادوا، وهذا مما يبين لك أن العصبة والأولياء ليس لهم أن يزوجوا اليتيمة حتى تدرك، لو

(١) (تتمة كلامه) ، قال أبو عبيد: يقول عبد الرحمن: معاوية ابن سويد بن مقرن ويقول أبو نعيم غير ذلك، وأظن المحفوظ قول أبي نعيم ليس فيه ابن مقرن ، الغريب (٤٥٦/٣-٤٥٧) (قلت): وهذا إسناد صحيح لا يضره تعليل أبي عبيد له بمخالفة أبي نعيم لعبد الرحمن بن مهدي ما دام أن أبا عبيد قد حفظه عنه ، وإن كان كلامهما ثبت في الثوري .

كان لهم ذلك لم ينتظر بها نصّ الحقائق، وليس يجوز التزويج على الصغيرة إلا لأبيها خاصة، ولو جاز لغيره ما احتاج إلى ذكر الوقت، وأما الاحتمال الثاني، فهو مردود بنص هذا الحديث.

وذلك أنه قد ورد بلفظ «لا نكاح إلا بولي، وأيما امرأة نكحت بغير ولي فنكاحها باطل باطل، فإن لم يكن لها ولي، فالسلطان ولي من لا ولي لها».

قال أبو داود الطيالسي: حدثنا همام قال حدثنا عبد الملك ابن جريج^(١) عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال: .. فذكره^(٢).

(قلت): وقوله: «.. فإن لم يكن لها ولي، فالسلطان ولي من لا ولي لها» فيه دلالة واضحة على بطلان هذا الاحتمال، فلو أن امرأة جعلت أمرها إلى رجل ليس هو من أوليائها، فزوجها من رجل آخر، لم يصح العقد، ألا ترى أن عمر رضي الله عنه جلد الناكح والمنكح، وفرّق بينهما^(٣).

(١) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج نسب إلى جده واشتهر بهذه النسبة.

(٢) منحة المعبود (٦٥٥٣).

(٣) سيأتي هذا الأثر بسنده ومثته في (ص)

وأما ما رواه الطحاوي بسنده عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكحت رجلاً من بني أختها جارية من بنات أخيها فضربت بينهما بستر، ثم تكلمت، حتى إذا لم يبق إلا النكاح، أمرت رجلاً فأنكح، ثم قالت: «ليس إلى النساء النكاح» (١) .

واستشهد به الطحاوي على تصحيح هذا الاحتمال، فهو يدلّ أولاً: على أن عائشة لم تتول العقد كما ذكرناه من قبل، وثانياً يحتمل أن هذا الرجل الذي أمرته عائشة فعقد النكاح من أولياء المرأة، وليس من المحتمل أن عائشة رضي الله عنها تدخل عليهم رجل ليس منهم.

وأما الاحتمال الثالث، وهو قوله: «ويحتمل .. أن يكون الولي هو الذي إليه ولاية البضع من والد الصغيرة أو مولى الأمة أو بالغة حرّة لنفسها، فيكون ذلك على أنه ليس لأحد أن يعقد نكاحاً على بضع الأولى إلا ولي ذلك البضع ..» إلى قوله: «فإذا كان من له الحق يسمّى ولياً كان من له البضع أيضاً يسمّى ولياً له» (٢) .

(١) تقدم قريباً .

(٢) قد اختصرت كلامه هنا ، لأنني قد ذكرته بتمامه .

(قلت): كيف تكون البالغة ولية بضعتها، وقد قال:

«أَيُّمَا امْرَأَةٍ لَمْ يَنْكِحْهَا الْوَلِيُّ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ...»^(١).

فهذا القول عامٌّ في جميع النساء في سلب الولاية عنهنّ من غير تخصيص ببعض دون بعض، فيدخل فيه البكر والثيب، والشريفة والوضيعة وقد ختم الإمام الطحاوي كلامه على هذا الحديث بقوله: فلَمَّا احتَمَل ما رَوَيْنَا عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من قوله: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» هذه التَّأْوِيلَات، انتَفَى أَنْ يَصْرَفَ إِلَى بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ إِلَّا بِدَلَالَةٍ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، إِمَّا مِنْ كِتَابٍ وَإِمَّا مِنْ إِجْمَاعٍ (قلت): الحديث ظاهر المعنى صريح الدلالة غير قابل للتأويل. وهذه التَّأْوِيلَات التي ذكرها الطحاوي، فيها مبالغة وتكلف في صرف الحديث عن معناه اللفظي ومفهومه الحقيقي، وقد اقتصر الطحاوي في كلامه على بيان معنى قوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» ولم يبيِّن لنا معنى قوله: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ لَمْ يَنْكِحْهَا الْوَلِيُّ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ أَصَابَهَا، فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ اشْتَجَرُوا، فَالْإِسْلَامُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ».

(١) لفظ ابن ماجه . وقد تقدم تخريجه .

قال ابن ماجة: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا معاذ ثنا
ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهر عن عروة عن
عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ .. فذكره (١) .

وهذا الحديث أتمّ متناً وأكمل معنى من قوله: «لا نكاح إلا
بولي»، وقد أخرجه الطحاوي من طرق عن الزهري عن عروة
عن عائشة كما تقدم ذكره هو ومع ذلك لم يتعرض لبيان معناه،
فلا أدري ما وجه اقتصاره على هذه الجملة القصيرة، اللهم إلا
أن يكون متعصباً لمذهبه كما قال البيهقي عنه فيما مضى من
كلامه (٢) ، وقد شرح الخطابي معنى هذا الحديث وذكر ما دلّ
عليه من أحكام، وكذلك البغوي رحمهما الله تعالى، وقد ذكرنا
كلامهما بتمامه فيما بعد، فراجعاه (٣) .

* * *

(١) سنن ابن ماجة (١٨٧٩) .

(٢) انظر كلامه في (ص ٦٧) .

(٣) راجع (ص ١٢٢) فما بعدها .

وبعد أن انتهيت من ذكر كلام ابن التركماني وكذلك الإمام
الطحاوي على هذا الحديث، وحاولت الإجابة الملخصة من
أقوال الأئمة المحققين، أذكر بعون الله ما وعدت بذكره من أن
سليمان بن موسى لم يتفرد برواية هذا الحديث عن الزهري،
ثم أذكر رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ثم أذكر
بعد ذلك زيادة وردت في متنه، (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ، عَلَيْهِ
تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) ..

المتابعات:

وقد توبع سليمان بن موسى بن الزهري، تابعه حجاج بن
أرطاة وجعفر بن ربيعة وعبيد الله بن أبي جعفر، فأما متابعة
حجاج، فقال البيهقي - رحمه الله - :
أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن
يعقوب ثنا محمد بن إسحاق ثنا الأسود بن عامر أنبأنا ابن
المبارك عن الحجاج عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي
الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ : « لا نكاح إلا بولي،
والسلطان ولي من لا ولي له » (١) .

(١) السنن الكبرى (١٠٦/٧) .

(قلت): والحجاج صدوق ولكنه يدلس عن الضعفاء، وقد قيل إنه لم يسمع من الزهري^(١).

وأما متابعة جعفر بن ربيعة، فقال الإمام أحمد - رحمه الله -: حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فإن أصابها فلها مهرها بما أصاب من فرجها، وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له»^(٢).

وكذلك رواه أبو داود عن القعنبي عن ابن لهيعة بهذا الإسناد^(٣).

وأحال لفظه على لفظ حديث سليمان بن موسى فقال: بمعناه.

ثم قال: جعفر لم يسمع من الزهري، كتب إليه.

(قلت): ورجاله ثقات رجال الشيخين غير ابن لهيعة فهو

(١) راجع ترجمة في التهذيب.

(٢) المسند (٦٦/٦).

(٣) سنن أبي داود (٢٠٨٤).

ضعيف^(١) ، لكن يعتبر بحديثه لا سيما وقد صرح بسماعه من جعفر، ورواه عنه غير واحد من الثقات فلم يختلفوا عليه في هذا الحديث، إلا ما سنذكره في المتابعة الآتية.

وأما متابعة عبيد الله بن أبي جعفر، فقال الطحاوي - رحمه الله - حدثنا ربيع الجيزي قال حدثنا أبو الأسود قال أخبرنا ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن ابن شهاب فذكر بإسناده مثله^(٢) .

(قلت): لم يذكر لفظه وإنما أحاله على لفظه حديث سليمان ابن موسى، ورجاله ثقات غير ابن لهيعة، ولم أجد من تابع أبا الأسود - وهو النضر بن عبد الجبار - على روايته عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر، وقد رواه القعنبي وابن أبي مريم ومعلّى بن عبد الرحمن وحسن بن موسى الأشيب وأسد ابن موسى كلهم عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري، والراجح - في نظري - رواية الجماعة.

(١) قال الحافظ في التهذيب (٣٧٧/٥): قال الحاكم: استشهد به مسلم في موضعين .

(٢) معاني الآثار (٧/٣) .

(فائدتان):

الأولى: نقل الحافظ في التلخيص عن أبي القاسم بن منده أنه ذكر: أن معمرأ وعبيد الله بن زحر تابعا ابن جريج على روايته إياه عن سليمان بن موسى، وأن قرّة وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وأيوب بن موسى وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهري، قال: ورواه أبو مالك الجنّي ونوح بن درّاج ومندل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (١) .

الثانية: نقل الذهبي في الميزان عن ابن عدي أنه قال: قد رواه مع سليمان بن موسى حجاج بن أرطاة ويزيد بن أبي حبيب وقرّة بن حيويّل وأيوب بن موسى وسفيان بن عيينة وإبراهيم بن سعد فكل هؤلاء طرقهم طرق غريبة، إلا حجاج فطريقه مشهور (٢) .

(قلت): وكذلك ابن لهيعة، فطريقه مشهور أيضاً.

(١) التلخيص (١٨٠/٣) .

(٢) الميزان (٢٢٥-٢٢٦) .

طريق آخر لهذا الحديث:

وقد روي هذا الحديث من طريق آخر غير طريق الزهري،

قال الدار قطني - رحمه الله -:

حدثنا أبو ذرٍّ أحمد بن محمد بن أبي بكر حدثنا أحمد بن
الحسين بن عباد النسائي حدثنا محمد بن يزيد بن سنان
حدثنا أبي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال
رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»^(١).

(قلت): ويزيد بن سنان وابنه محمد ضعيفان، ولكن رواه
الخطيب في تاريخه من طريق محمد بن المظفر الحافظ حدثنا
أبو الفضل العباس بن محمد بن معاذ النيسابوري - قدم
الحج - حدثنا سهل بن عمار حدثنا البيهقي بن سعدان حدثنا
نوح بن دراج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أمّ
المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي
وشاهدي عدل»^(٢).

(١) سنن الدار قطني (٢/٢٢٧).

(٢) تاريخ بغداد (١٢/١٥٧).

ونوح بن دراج متروك وقد كذبه ابن معين (١) .
ورواه الخطيب في موضع آخر من تاريخه من طريق
عباس بن محمد قال: سمعت يحيى بن معين يقول: روى مندل
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ قال: « لا
نكاح إلا بولي ».

قال يحيى: وهذا حديث ليس بشيء .
قال الخطيب: وقال عباس في موضع آخر: سمعت يحيى
يقول: مندل وحبان فيهما ضعف وهما أحب إلي من قيس بن
الربيع (٢) .

زيادة في متن هذا الحديث:
وقد رواه عيسى بن يونس عن ابن جريج فزاد فيه:
« وشاهدي عدل » . وتابعه حفص بن غياث وخالد بن الحارث .
قال ابن حبان : لم يقل فيه : وشاهدي عدل . إلا ثلاثة
أنفس : سعيد بن يحيى الأموي عن حفص الأموي عن حفص

(١) كذا في التقريب .

(٢) تاريخ بغداد (٢٤٩/١٣) .

ابن غياث . وعبد الله بن عبد الوهاب الحنبل عن خالد بن
الحارث ، وعبد الرحمن بن يونس الرقي عن عيسى بن يونس .
ولا يصح في ذكر الشاهدين شهر هذا الخبر (١) .

(قلت) كذا قال ، وقد وجدت لهم متابعاً رابعاً وهو سليمان
ابن عمر عن يحيى بن سعيد الأموي ، فقد اتفق هؤلاء الأربعة
عن ابن جريج على ذكر هذه الزيادة ، وله بذكرها بقية
اصحاب ابن جريج وهم يزيدون على ~~اصحاب~~ علي ستة عشر
نفساً أكثرهم حفاظاً .

(١) فاما رواية عيسى بن يونس .

فقال البيهقي رحمه الله : حدثنا أبو علي الحافظ ثنا
إسحاق بن أحمد بن إسحاق الرقي ثنا أبو يوسف محمد بن
أحمد بن الحجاج الرقي ثنا عيسى بن يونس ثنا ابن جريج عن
سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي
الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ : «أيما امرأة نكحت بغير
إذن وليها وشاهدي عدل فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها

(١) نقله الزيلعي عنه في نصب الراية (١٦٧/٣) .

المهر، وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له» (١) .

قال أبو علي الحافظ - وهو النيسابوري - أبو يوسف الرقي هذا من حفاظ أهل الجزيرة ومتقنيهم .

وقال الدارقطني: ثنا أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي ثنا سليمان بن عمر بن خالد الرقي ثنا عيسى بن يونس عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » (٢) .

قال الدارقطني: تابعه عبد الرحمن بن يونس عن عيسى بن يونس، مثله سواء، وكذلك رواه سعيد بن خالد أن (*) عبد الله ابن عمر بن عثمان ويزيد بن سنان ونوح بن دراج وعبد الله بن حكيم أبو بكر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالوا فيه شاهدي عدل، وكذلك رواه ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها .

(١) السنن الكبرى (١٢٥/٧) .

(٢) سنن الدارقطني (٢٢٥/٣-٢٢٦) .

(*) وقع في السنن الكبرى : (بن) بدل (أن) ، وهو خطأ وأثبت المصحح أن في نسخة : (عن) . وهو الصواب .

(٢) وأما رواية حفص بن غياث:

فقال ابن حبان - رحمه الله - : أخبرنا عمر بن محمد الهمداني - من أهل كتابه (**) حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي حدثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال: « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » (١) .

(٣) وأما رواية خالد بن الحارث، فلم أقف عليها، ولكن من المحتمل جداً أن ابن حبان أخرجها في صحيحه (٢) .

(٤) وأما رواية يحيى بن سعيد الأموي:

فقال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ حدثني أبو العباس عصم بن العباس الضبي ثنا محمد بن هارون الحضرمي ثنا سليمان بن عمر الرقي ثنا يحيى بن سعيد الأموي ثنا ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن

(**) وقع في الأصل: (من أهل كنانة) واستدركه المصحح في تصويب الأخطاء بما أثبتنا.

(١) موارد الظمآن (١٢٤٧) .

(٢) لم يتيسر لي الوقوف على مخطوطة الاحسان .

عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ :
« لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » (١) .

خلاصة القول في هذه الزيادة:

وخلاصة القول في هذه الزيادة: أنها زيادة مقبولة، فقد
صحها ابن حبان كما تقدم، وكذلك صحها ابن حزم فقال:
لا يصح في هذا الباب شيء غير هذا السند - يعني ذكر
شاهدي عدل - وفي هذا كفاية لصحته (٢) .

(قلت): وقد أخرج ابن حزم قبل هذا القول من طريق أبي
عبد الله الحاكم قال: سمعت أبا بكر بن إسحاق الإمام يقول:
حدثني أبو علي الحافظ، قال الحاكم: ثم سألت أبا علي
فحدثني قال: ثنا إسحاق بن أحمد بن إسحاق الرقي ثنا أبو
يوسف محمد بن أحمد بن الحجاج الرقي ثنا عيسى بن يونس
.. فذكره (٣) ، وقد سبق أن البيهقي رواه عن الحاكم بهذا
الإسناد، غير أنه لم يذكر رواية الحاكم له عن أبي بكر بن

(١) السنن الكبرى (١٢٥/٧) .

(٢) المحلى (٤٨/١١) .

(٣) المحلى (٤٨-٤٧/١١) .

إسحاق (١) .

وتقدمت رواية الدارقطني له من طريق سليمان بن عمر الرقي عن عيسى بن يونس وقوله: تابعه عبد الرحمن بن يونس عن عيسى بن يونس مثله سواء، وتقدم قول ابن حبان: وعبد الرحمن بن يونس عن عيسى بن يونس، وهذا يفيد اتفاق الثلاثة عن عيسى بن يونس على ذكر هذه الزيادة، لكن خالفهم إسحاق بن إبراهيم الحنظلي فرواه عن عيسى بن يونس عن ابن جريج فلم يذكرها (٢) .

وهو أوثق منهم جميعاً، ولكن رواية الجماعة أولى بالترجيح، لأنه قد يحتمل أنه ترك ذكرها عمداً، أو أنه لم يسمعها منه، ولأن عيسى بن يونس لم يتفرد بذكرها حتى يحكم لرواية إسحاق عنه بالترجيح، ولا شك أن الراوي قد يذكر الحديث بلفظه المشهور ثم إذا سئل عن حكم شرعي وعنده فيه علم حدث بما علم.

(١) القصد من هذا أن الحام سمعه أولاً من ابن خزيمة عن أبي علي وهو الحسين ابن علي بن يزيد ثم سمعه بعد ذلك، والحاكم وابن خزيمة وأبو علي كلهم نيسابوريون .

(٢) مسند إسحاق بن راهويه (٤/٢٨١) .

فأما أبو يوسف الرقي، فقد وثَّقه أبو علي النيسابوري
فقال: من حفاظ أهل الجزيرة ومتقنيهم.

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه، فقال: صدوق^(١).
وأما عبد الرحمن بن يونس بن محمد الرقي أبو محمد
السراج، فقال أحمد: ما علمت منه إلا خيراً، وقال الدارقطني:
لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مسلمة بن
قاسم: ثقة^(٢). وأما سليمان بن عمر بن خالد الرقي، فذكره
ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٣).

وخلاصة القول: أن رواية عيسى بن يونس لهذه الزيادة
محفوظة عنه، وأما رواية حفص بن غياث، فإن رجالها ثقات،
فأما شيخ ابن حبان فهو الحافظ الكبير صاحب الصحيح
والتفسير أبو حفص عمر بن محمد بن بجير الهمداني، قال أبو
سعد الإدريسي، كان فاضلاً خيراً ثباتاً في الحديث، له العناية
التامة في طلب الآثار والرحلة^(٤).

(١) الحرج والتعديل (١٨٣/٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٠٢/٦-٣٠٣).

(٣) الحرج والتعديل (١٢١/٤).

(٤) تذكرة الحفاظ (٧١٩/٢-٧٢٠).

وأما شيخه، فهو سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان
الأموي أبو عثمان البغدادي، قال علي بن المديني: هو أثبت من
أبيه. وقال يعقوب بن سفيان: هما ثبتان الأب والابن. وقال
النسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق^(١).

وأما رواية خالد بن الحارث، فلم أقف على سندها كما
أسلفت، ولكن قد ذكر ابن حبان أن الراوي عنه هو عبد الله بن
عبد الوهاب الحجبي، وهو ثقة روى عنه البخاري (٣٤)
حديثاً^(٢).

وأما رواية يحيى بن سعيد الأموي، فهي من طريق أبي
العباس عصم بن العباس الضبي عن محمد بن هارون
الضرمي عن سليمان بن عمر عنه، كذا رواه البيهقي عن
الحاكم عن أبي العباس بهذا الإسناد.

ورواه الدارقطني عن أبي حامد محمد بن هارون
الضرمي عن سليمان بن عمر الرقي، فقال: عن عيسى بن
يونس، وهذا بخلاف ما رواه البيهقي، إلا أن يكون سليمان بن

(١) تهذيب التهذيب (٩٧/٤-٩٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٠٤/٥-٣٠٥).

عمر قد سمعه منهما جميعاً، فذلك محتمل، وإلا فإن روايته عن عيسى بن يونس أولى بالترجيح لمتابعة الثقات له عليها، على أنني لم أقف على ترجمة أبي العباس الضبي شيخ الحاكم، ولا على ترجمة أبي حامد الحضرمي شيخ الدارقطني.

ويستخلص مما تقدم أن حديث: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل» رواه ثلاثة من الثقات عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ، وهم:

- ١- عيسى بن يونس، وهو ثقة مأمون، كما في التقريب.
- ٢- خالد بن الحارث، وهو ثقة ثبت، كما في التقريب.
- ٣- حفص بن غياث، وهو ثقة فقيه، تغير حفظه قليلاً في الآخر كما في التقريب، وهناك رواية رابعة هي رواية.
- ٤- يحيى بن سعيد الأموي، وهو صدوق يغرب، كما في التقريب، فإن كانت هذه الرواية محفوظة، وإلا فالاعتماد على ما قبلها.

وقد جاء بهذا اللفظ من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، رواه عند جماعة من الضعفاء، ذكرهم

الدارقطني فيما تقدم، ولا شك أنه ذكر روايتهم للاعتبار بها،
فقد ذكر هذه الرواية بعد أن رواه من طريق عيسى بن يونس

عن ابن جريج.
ولهذا الحديث بهذا اللفظ شواهد يعضد بعضها بعضاً

منها:

(١) ما أخرجه الخطيب والبيهقي من طريق المغيرة بن
موسى عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً
بلفظ: «لا نكاح إلا بولي وخاطب وشاهدي عدل»، وقد تقدم
تخريجه.

(٢) وروى البيهقي بسنده عن ابن وهب أنبأنا الضحاك بن
عثمان عن عبد الجبار عن الحسن، أن رسول الله ﷺ قال: «لا
يحل نكاح إلا بولي وصداق وشاهدي عدل».

(٣) وروى البيهقي والدارقطني من طريق عدي بن الفضل
عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن
عباس قال:

قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل...».
فتبين من ذلك أن ما زاده عيسى بن يونس ومن تابعه عن
ابن جريج في متن هذا الحديث، زيادة صحيحة مقبولة.

الخلاصة:

وخلاصة القول - في حديث عائشة - : أنه حديث صحيح متصل لا يقدح في صحته ما ذكره ابن عليه عن ابن جريج: أنه لقي الزهري فسأله عن هذا الحديث فلم يعرفه، لأن ابن عليه لم يتابعه على هذا القول أحد ممن روى هذا الحديث عن ابن جريج، وقد رواه عنه نحو عشرين رجلاً كما قال أبو القاسم بن منده، وفيهم من يقدم في إتقان حديث ابن جريج وحفظه على غيره، ك يحيى بن سعيد الأنصاري وحجاج بن محمد المصيصي وغيرهما، بخلاف سماع ابن عليه منه فإنه سماع مدخول كما صرح بذلك ابن معين، وعلى تقدير صحة قول ابن عليه هذا فإنه يجب قبول خبر الصادق وإن نسي من أخبره به، وسليمان بن موسى ثقة، وثقه ابن معين وابن سعد والدارقطني وغيرهم، وأثنى عليه الزهري وقال: إنه أحفظ من مكحول، وكذلك أثنى عليه عطاء وابن جريج وسعيد بن عبد العزيز، ومع ذلك لم يتفرد به عن الزهري، فقد تابعه حجاج بن أرطاة وجعفر بن ربيعة كلاهما عن الزهري كما سبق ذكره،

وكذلك روى هذا الحديث من طريق آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة كما سبق.

وأما ما روي عن عائشة رضي الله عنها: من تزويجها لحفصة من المنذر بن الزبير، فهو محمول على أنها مهدت أسباب التزويج ولم تتولّ العقد، وهو احتمال صحيح، لما روي عنها من وجه آخر تقدم ذكره وفي آخره أنها قالت: «إن المرأة لا تلي عقد النكاح»، وفي لفظ: «إن النساء لا ينكحن»، فهذا موافق لروايتها المرفوعة، وهو صريح في تأويل روايتها الموقوفة وحملها على ما ذكرنا.

ثم إن المعتبر عند أهل العلم ما رواه الراوي لا ما رآه كما حققه ابن القيم في إعلام الموقعين والخطيب في الفقيه والمتفقه وغيرهما. وقد حكم لهذا الحديث بالصحة غير واحد من حفاظ الحديث، فقد صحّحه البيهقي والحاكم وابن حبان وابن الجوزي وابن حزم، وقال الترمذي: حديث حسن، وقال ابن عدي: وهذا حديث جليل وعليه الاعتماد في إبطال النكاح بغير ولي^(١).

وقد سبقهم إلى تصحيحه ابن معين، فقد سئل عنه فقال: سليمان بن موسى ثقة وحديثه صحيح عندنا.

(١) انظر نصب الراية (١٨٥/٣)

(٤) حديث ابن عباس:

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما، فروي عنه من

ثلاث طرق:

الطريق الأول:

قال الإمام أحمد رحمه الله: حدثنا معمر بن سليمان
الرقبي عن الحجاج عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ
قال:

«لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له» (١).

وكذلك أخرجه البيهقي من طريق سهل بن عثمان ثنا ابن

المبارك عن حجاج .. به دون الجملة الأخيرة (٢).

وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق أبي كريب ثنا ابن المبارك

عن الحجاج عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها،

وعن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قالا: قال رسول

الله ﷺ :

«لا نكاح إلا بولي»، وفي حديث الزهري: «والسلطان ولي

(١) المسند (٢٢٦٠) وانظر (٢٢٦١).

(٢) السنن الكبرى (١١٠، ١٠٩/٧).

من لا ولي له» (١) . وكذلك رواه ابن ماجه عن أبي كريب ..
به (٢).

ففي رواية أبي كريب عن ابن المبارك : أن هذه الجملة
الأخيرة - وهي: قوله: «والسلطان ولي من لا ولي له» - من
حديث عائشة، لا من حديث ابن عباس، ثم وجدت لأبي كريب
متابعاً عن ابن المبارك في كون هذه الجملة من حديث عائشة،
فقد أخرجه البيهقي من طريق الأسود بن عامر عن ابن المبارك
.. به، دون أن يذكر حديث عكرمة عن ابن عباس (٣) .

(قلت): ومداره على الحجاج وهو ابن أرملة، وهو مدلس،
ومع ذلك لم يسمع من عكرمة ولا من الزهري شيئاً، كذا قال
البخاري وأحمد (٤) . قال الحافظ في التلخيص: وغلط بعض
الرواة فرواه عن ابن المبارك عن خالد الحذاء عن عكرمة،
والصواب: الحجاج بدل خالد (٥) .

(١) السنن الكبرى (١٠٦/٧-١٠٧) .

(٢) سنن ابن ماجه (١٨٨٠) .

(٣) السنن الكبرى (١٠٦/٧) .

(٤) جامع التحصيل (ص ١٩١-١٩٢) .

(٥) التلخيص (١٧٩/٣) .

(قلت): وهذه الرواية التي أشار إليها الحافظ، رواها
الطبراني في معجمه الكبير، فقال:

حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا سهل بن عثمان
ثنا ابن المبارك عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال:
قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» (١).

(قلت): وسهل بن عثمان ثقة، والحسين بن إسحاق لم أقف
على ترجمته فالظاهر أن الوهم منه.

ومما يؤكد ما قلت: أن البيهقي قد أخرجه من طريق سعيد
ابن عثمان الأهوازي ثنا سهل بن عثمان ثنا ابن المبارك عن
حجاج .. فذكره (٢).

ولعل الحافظ قد وقف على رواية البيهقي الآنف الذكر،
فلذلك جزم بأن قوله: (عن خالد الحذاء) غلط، وأن الصواب:
(عن حجاج)، وقد توبع سهل بن عثمان عن ابن المبارك على
قوله: (عن حجاج)، تابعه أبو كريب كما تقدم ذكره.

(١) المعجم الكبير (١١/١٠٩٤٤)

(٢) السنن الكبرى (٧/١٠٩ - ١١٠).

ثم إن الراوي عن سهل بن عثمان - وهو سعيد بن عثمان - ثقة أيضاً^(١) فلا شك أن قوله: (عن خالد الحذاء) وهم كما قال الحافظ في التلخيص. وقد وقع وهم آخر في رواية أخرى عند الطبراني أيضاً، وهذا سياقها: قال - رحمه الله -: حدثنا حميد بن أبي مخلد الواسطي ثنا محمد بن الصباح الجرجرائي(*) ثنا معمر بن سليمان الرقي عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال:

«لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له»^(٢).
(قلت): وقوله: (عن عطاء) وهم، والصواب: (عن عكرمة) كما رواه الإمام أحمد عن معمر، وقد تقدمت روايته.

الطريق الثاني:

قال الطبراني في معجمه الكبير:
حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا عبيد الله بن عمر القواريري ثنا عبد الرحمن بن مهدي وبشر بن المفضل قالوا: ثنا

(١) وثقه الخطيب والدارقطني كما في تاريخ بغداد (٩٧/٩).

(*) (الجرجرائي) بجيمين ومهملتين.

(٢) المعجم الكبير (١١٣٩٨).

سفيان عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي» (١).

(قلت): وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، لكنه قد أعل
بالوقف كما سنذكره.

وقال في الأوسط: ثنا أحمد بن القاسم ثنا عبيد الله بن
عمر القواريري ثنا عبد الله بن داود وبشر بن المفضل وعبد
الرحمن بن مهدي كلهم عن سفيان به بلفظ: «لا نكاح إلا بإذن
ولي مرشد، أو سلطان» (٢).

وقال: لم يروه مسنداً عن سفيان إلا هؤلاء الثلاثة تفرد به
القواريري.

(قلت): وهو ثقة ثبت كما قال الحافظ في التقریب.

وأخرجه البيهقي من طريق معاذ بن المثني ثنا عبيد الله بن
عمر القواريري ثنا عبد الله بن داود سمعه من سفيان ذكره
عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله
عنهما، قال عبيد الله: وحدثنا بشر بن منصور وعبد الرحمن بن

(١) المعجم الكبير (١٢٤٨٣).

(٢) زوائد المعجمين (٢/١٦٤/١).

مهدي جميعاً قالوا: ثنا سفيان عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ إن شاء الله قال، فذكره (١).

قال البيهقي: كذا قال أبو المثني معاذ بن المثني، ورواه غيره عن عبيد الله القواريري فقال: قال رسول الله ﷺ من غير استثناء.

قال البيهقي: تفرد به القواريري مرفوعاً والقواريري ثقة، إلا أن المشهور بهذا الإسناد موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما.

ثم روي من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه مثله ولم يرفعه.

ومن طريق سعيد بن منصور ثنا إسماعيل بن عياش عن جعفر بن الحارث عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لا نكاح إلا بولي أو سلطان، فإن أنكحها سفيه أو مسخوط عليه، فلا نكاح له».

(١) السنن الكبرى (١٢٤/٧).

ثم رواه من طريق عدي بن الفضل أنبأنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، فإن أنكحها ولي مسخوط عليه، فنكاحها باطل» (١) .

ثم قال: كذا رواه عدي بن الفضل وهو ضعيف، والصحيح موقوف.

وقال الدارقطني - بعد أن رواه من هذا الطريق -:

رفعه عدي بن الفضل ولم يرفعه غيره (٢) .

(قلت): ورواه الشافعي عن مسلم عن ابن خثيم به ولم يرفعه (٣) . ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن ابن خثيم كذلك (٤) ، ولذلك رجح البيهقي وقفه.

فأما ما رفعه القواريري عن سفيان عن ابن خثيم، فقد ذكر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: أنه وجد له متابعاً، فقال:

(١) السنن الكبرى (١٢٤/٧).

(٢) سنن الدارقطني (٢٢٢/٢٢١/٣) .

(٣) مسند الشافعي (ص ٢٢٠) ومن طريقه البيهقي (١١٢/٧).

(٤) المصنف لابن أبي شيبة (١/٢/٧) .

وكذلك رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية من طريق قتيبة
أبن سعيد عن الربيع بن بدر بهذا الإسناد، ولفظه: «البغايا
اللاتي ينكحن أنفسهن، لا يجوز النكاح إلا بولي...» والباقي
سواء، وقال:

هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، والمتهم به
النهاس، قال يحيى: النهاس ضعيف، كان يروي عن عطاء عن
ابن عباس أشياء منكورة. وكان ابن مهدي يقول: لا يساوي
النهاس شيئاً أ.هـ. (١).

(قلت): والراوي عنه - وهو الربيع بن بدر - متروك كما
في التقريب. لكن قد روي عن عطاء من طريق آخر بغير هذا
اللفظ، فقال الطبراني: حدثنا أحمد بن يحيى الحلواني ثنا
سعيد بن سليمان عن منصور بن أبي الأسود عن أبي يعقوب
عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول
الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجْتَ بِغَيْرِ وَلِيٍّ، فَنَكَاحَهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ
دَخَلَ بِهَا، فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ اشْتَجَرُوا،
فَالسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهُ» (٢).

(١) العلل المتناهية (١٣٣/٢).

(٢) المعجم الكبير (١١٤٩٤).

قال الهيثمي: وفيه (أبو) يعقوب غير مسمى، فإن كان هو التوأم، فقد وثقه ابن حبان وضعفه ابن معين، وإن كان غيره، فلم أعرفه، وبقيّة رجاله ثقات (١).

(أقول): وسعيد بن سليمان هو الواسطي المعروف بسعدويه، وهو ثقة (٢) ومنصور بن أبي الأسود وثقه ابن معين وابن حبان (٣).

الخلاصة

وخلاصة القول : أن حديث ابن عباس روي عنه من ثلاث طرق :

فأما الطريق الأول: فرواه ابن المبارك وغيره عن الحجاج بن أرطاة عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: « لا نكاح إلا بولي»، وفي رواية معمر: «والسلطان ولي من لا ولي له». والأصح أن هذه الزيادة من حديث عائشة لا من حديث ابن عباس، وهذا الطريق مداره على الحجاج، وهو يدلّس عن

(١) مجمع الزوائد (٢٨٥/٤).

(٢) الجرح والتعديل (٢٦/٤).

وتاريخ بغداد (٨٨-٨٦/٩).

(٣) مترجم في التهذيب (٣٠٥/١٠).

الضعفاء^(١) ، ومع ذلك فإنه لم يسمع من عكرمة كما قال البخاري وأحمد، فهذا الطريق فيه ضعف.

وأما الثاني: فرواه سفيان الثوري عن عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، واختلف في رفعه ووقفه على الثوري، فرواه عبيد الله بن عمر القواريري عن بن مهدي وغيره عن سفيان بهذا الإسناد مرفوعاً، والقواريري ثقة، وتابعه مؤمل بن إسماعيل عن سفيان على رفعه، ورواه عبد الرازق عن سفيان فلم يرفعه، وتابعه غير واحد عن سفيان على وقفه، واختلف فيه كذلك على ابن خثيم، فروي عنه كما تقدم، ورواه مسلم بن خالد وجعفر بن الحارث عن ابن خثيم موقوفاً، ورواه عدي بن الفضل عنه مرفوعاً، ولكنه ضعيف، وقد رجح البيهقي الوقف، ولا مناص من القول بترجيح الوقف على الرفع، لأن أكثر أصحاب سفيان رواه عنه موقوفاً، ورواه جماعة عن ابن خثيم كذلك، فالوقف في نظري أولى بالترجيح والله أعلم^(٢) .

(١) ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين.

(٢) كنت قد رجحت الرفع في مسودة هذا الكتاب قبل تبليغه ثم تبين لي أنني الصواب ما ذهب إليه البيهقي فرجعت إلى رأيه.

وأما الطريق الثالث: فروي عن عطاء عن ابن عباس من

وجهين:

أحدهما: ما رواه الربيع بن بدر عن النهاس عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً وهذا ضعيف جداً.

والثاني: ما رواه سعدويه عن منصور بن أبي الأسود عن أبي يعقوب عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ورجاله ثقات كما قال الهيثمي غير أبي يعقوب فقد تقدم قوله فيه (١).

فأما عن ابن عباس، فهو في غاية الصحة، وأما عن النبي ﷺ، فإن صحته ممكنة، لرواية القواريري له عن سفيان ومتابعة مؤمل له، ورواية عدي عن ابن خثيم، ورواية الحجاج له من وجه آخر.

فائدة

ثم وجدت لحديث ابن عباس طريقاً رابعاً، لكنه موقوف، فقد أخرجه البيهقي من طريق يعقوب بن سفيان ثنا ابن بشار ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن محمد بن خالد عن

(١) وهو يصلح شاهد لحديث عائشة المتقدم.

رجل يقال له الحكم عن ابن عباس قال: «لا نكاح إلا بأربعة: ولي وشاهدين وخاطب»^(١).

قال البيهقي: وله شاهد عن ابن عباس بإسناد منقطع، ثم أخرجه من طريق ابن المبارك عن همام عن قتادة عن ابن عباس قال: «لا نكاح إلا بأربع: خاطب وولي وشاهدين»^(٢).

ثم قال: هذا إسناد صحيح، إلا أن قتادة لم يدرك ابن عباس^(٣) وروي من وجه آخر ضعيف عن ابن عباس مرفوعاً، والمشهور عنه موقوف، قال: وروي ذلك عن النبي ﷺ من وجه آخر.

(قلت): ثم ساقه من طريق المغيرة بن موسى عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً^(٤) وقد تقدم ذكره، وهو شاهد قوي لهذا الموقوف.

(١) السنن الكبرى (١٤٢/٧).

(٢) السنن الكبرى (١٤٣/٧).

(٣) قوله: (هذا إسناد صحيح) يعني عن قتادة، وإلا فهو منقطع كما قال البيهقي قبل ذكره له وبعد أن ذكره.

(٤) السنن الكبرى (١٤٣/٧).

ثم تعقبه بقوله: وروي ذلك أيضاً من وجه آخر ضعيف عن
أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً، ومن وجه آخر ضعيف عن
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضي الله عنها -
مرفوعاً.

(قلت): أما طريق أبي سلمة عن أبي هريرة، فلم أقف
عليه.

وأما طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، فأخرجه
الدارقطني من طريق الزبير بن بكار ثنا خالد بن الواضح عن
أبي الخصيب(*) عن هشام بن(**) عروة عن أبيه عن عائشة
قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا بد في النكاح من أربعة: الولي
والزوج والشاهدين»(١).

قال الدارقطني: أبو الخصيب مجهول، واسمه نافع بن
ميسرة.

(*) (أبو الخصيب) بمعجمة ثم مهملة.

(**) في الأصل: (عن) والصواب ما أثبتنا.

(١) سنن الدارقطني (٢/٢٢٤-٢٢٥).

(٥) حديث ابن عمرو:

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما، فقال الدارقطني رحمه الله:

حدثنا الحسين بن إسماعيل حدثنا أبو خراسان محمد بن أحمد بن السكن (ح) وحدثنا محمد بن مخلد ومحمد بن عبد الله بن الحسين العلاف وعثمان بن أحمد بن السماك قالوا: حدثنا عبد الله بن أبي سعد قال: حدثنا إسحاق بن هشام التمار حدثنا ثابت بن زهير حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل» (١).

(قلت): وفي سنده ثابت بن زهير، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن عدي: يخالف الثقات في المتن والسند، وقال النسائي: ليس بثقة (٢).

وإسحاق بن هشام لم أقف على ترجمته (٣).

(١) سنن الدارقطني (٣/٢٢٥).

(٢) راجع ترجمته في الميزان، واللسان.

(٣) لقد بحثت عن ترجمته في أهم المصادر التي يعتمد عليها في تراجم الرجال والتي هي عمدة كتب الجرح والتعديل، فلم أجد له ترجمة.

(٦) حديث عمران بن حصين:

وأما حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، فرواه عبد الرزاق عن عبد الله بن محرّر(*) عن قتادة عن الحسن عن عمران بن الحصين قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل» (١).

وكذلك أخرجه البيهقي من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين عن عبد الله بن محرّر، بهذا الإسناد (٢).

وقال: عبد الله بن محرّر متروك لا يحتج به.

(قلت): وأخرجه الدارقطني من طريق بكر بن بكار ثنا عبد الله بن محرّر عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره (٣).

(قلت): وبكر بن بكار ضعيف، ولذلك أشار إليه البيهقي بقوله: وقد قيل عنه: (يعني عبد الله بن محرّر) عن قتادة عن

(*) (محرّر) بمهمات، كما في التقريب.

وقد يتحرف (محرز) كما في سنن الدارقطني.

(١) المصنف (١٠٤٧٣) وهو في المعجم الكبير (١٤٢/١٨) برقم (٢٩٩).

(٢) السنن الكبرى (١٢٥/٧).

(٣) سنن الدارقطني (٢٢٥/٣).

الحسن عن عمران عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، وليس بشيء.

(قلت): وإنما قال البيهقي ذلك، لأن أبا نعيم وعبد الرزاق اتفقا عن عبد الله بن محرز عن قتادة عن الحسن عن عمران ابن حصين، وخالفهما بكر بن بكار، فزاد فيه: (عن عبد الله بن مسعود)، وعلى كل حال، فالإسناد ضعيف لضعف عبد الله بن محرز (١).

وقد رواه البيهقي بإسناد أصح من هذا، وإن كان مرسلًا، فقال أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق الزكي وأبو بكر أحمد ابن الحسن القاضي قالا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ثنا ابن وهب أنبأنا الضحاك بن عثمان عن عبد الجبار عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل نكاح إلا بولي، وصداق، وشاهدي عدل» (٢).

(قلت): وهذا مرسل رجاله ثقات، والضحاك بن عثمان وثقه غير واحد (٣) وعبد الجبار، الظاهر أنه ابن وائل بن حجر.

(١) راجع ترجمته في التهذيب.

(٢) السنن الكبرى (١٢٥/٧).

(٣) وثقه أحمد وابن معين وأبو داود وابن سعد وابن المديني وغيرهم.

قال الشافعي رحمه الله: وهذا - وإن كان منقطعاً دون
النبي ﷺ - فإن أكثر أهل العلم يقول به، ويقول: الفرق بين
النكاح والسفاح، الشهود^(١).

(١) نقله البيهقي عنه (١٢٥/٧).

مبحث في اشتراط الشهادة في النكاح:

(قلت): ولست في حاجة إلى نقل كلام الأئمة في الاحتجاج بالمرسل وبيان الشروط المعتبرة عندهم في قبوله أو رده، لأن الاعتماد عندنا في اشتراط الولي في النكاح على ما ذكرنا من حديث أبي موسى وأبي هريرة وعائشة وابن عباس، وما سنذكره من حديث جابر، وكذا ما روي عن علي وعمر من قولهما، وأما اشترط الشاهدين فيه، فقد تقدم من طريق عيسى ابن يونس عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها وشاهدي عدل فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر، وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له»، وقد سبق الكلام على هذا الحديث في موضعه^(١).

ومرسل الحسن البصري هذا مرسل جيد، وله شواهد كثيرة تعضده وتقويه، وقد أشرنا إلى بعضها فيما مضى من كلامنا على حديث عائشة الآنفة الذكر، ونذكر هنا بعضاً منها:

(١) انظر بسط الكلام على زيادة (... وشاهدي عدل)

في (ص ١٧) إلى (ص ٢٤) من هذا البحث.

(١) قال الترمذي - رحمه الله - : حدثنا يوسف بن حماد حدثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بيعة» قال يوسف بن حماد: رفع عبد الأعلى هذا الحديث في التفسير وأوقفه في كتاب الطلاق ولم يرفعه (١) .

قال الترمذي: هذا حديث غير محفوظ، لا نعلم أحداً رفعه إلا ما روي عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة مرفوعاً وروي عن عبد الأعلى عن سعيد هذا الحديث موقوفاً، والصحيح ما روي عن ابن عباس قوله: «لا نكاح إلا ببيعة»، وهكذا روى غير واحد عن سعيد بن أبي عروبة نحو هذا، موقوفاً (٢) .

(قلت): وأخرجه البيهقي من طريق يوسف بن حماد بهذا الإسناد وذكر قوله: (رفعه عبد الأعلى في التفسير ووقفه في الطلاق)، ثم قال: والصواب موقوف، قال الشافعي رحمه الله: وهو ثابت عن ابن عباس وغيره من أصحاب النبي ﷺ .

(٢) ثم روي من طريق الشافعي أنبأنا مسلم بن خالد

(١) جامع الترمذي (١١٠٣) ، وهو عند الطبراني في المعجم الكبير (١٢٨٢٧) .

(٢) جامع الترمذي (٣٠٤/٣) .

وسعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان
ابن خثيم عن سعيد بن جبير(*) مجاهد عن ابن عباس قال: «لا
نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد»، قال الشافعي: وأحسب
مسلماً سمعه من ابن خثيم(١) .

(٣) وروي من طريقه أيضاً (قال):

أنبأنا مالك عن أبي الزبير قال: أتى عمر رضي الله عنه
بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال: هذا نكاح السر ولا
أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجمت(٢) .

(قلت): وأبو الزبير المكي لم يسمع من عمر(٣) .

قال البيهقي: وأما الذي أخبرنا أبو حازم الحافظ .. ثم
أسنده من طريق سعيد بن منصور ثنا هشيم أنبأنا حجاج عن

(*) وقع في السنن الكبرى : (عن مجاهد) ، وفي مسند الشافعي: (عن سعيد بن
جبير ومجاهد) وهو الصواب .

(١) هو في مسند الشافعي (ص ٢٩١) .

(٢) هو في مسند الشافعي (ص ٢٩١) ، والموطأ (٢/٥٣٥) .

(٣) قد روى عن عمر من غير وجه عدم جواز النكاح بغير ولي وشاهدي عدل، ومن
أوثق من رواه عنه سعيد بن المسيب وستأتي روايته فيما بعد في (ص ١٩٠) برقم
(٥) .

عطاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه أجاز شهادة النساء مع الرجل في النكاح، ثم قال: فهذا منقطع، والحجاج بن أرمطة لا يحتج به (١) .

قال البيهقي:

وروي في اشتراط الشهود عن عطاء بن أبي رباح والحسن والزهرى .

(قلت): وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: قلت له: رجل تزوج بشهادة نسوة؟ قال: يفرق بينهما، وإن اطلع عليه كانت عقوبة، أدنى ما كان يقال: خاطب وشاهدان (٢) .

وروي عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: فرق بين النكاح والسفاح الشهود (٣) .

ويستخلص مما تقدم: أن النكاح لا ينعقد إلا بولي وشاهدي عدل، وأن اشتراط الشاهدين في العقد ثابت عن ابن

(١) السنن الكبرى (٧/١٢٥-١٢٦) .

(١) المصنف (١٠٤٨٩) .

(٢) المصنف (١٠٤٩٠) .

عباس وعمر وغيرهما من الصحابة، وقد روي عن النبي ﷺ
من طرق كثيرة يقوي بعضها بعضاً: «لا نكاح إلا بولي
وشاهدي عدل» منها:

١- ما رواه عيسى بن يونس عن ابن جريج بسنده عن
عائشة، وقد قلنا: إنها زيادة صحيحة، وصححها ابن حبان
وابن حزم.

٢- وما رواه المغيرة بن موسى عن هشام عن ابن سيرين
عن أبي هريرة.

٣- وما روي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

٤- وما رواه الحسن البصري مرسلاً، وكل هذه الروايات
مرفوعة.

٥- وقد روي عن جابر مرفوعاً بهذا اللفظ، كما سيأتي.

٦- وقد رفعه عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن جابر بن
زيد عن ابن عباس كما تقدم، وبالله التوفيق..

(V) حديث أبي أمامة:

وأما حديث أبي أمامة رضي الله عنه، فقال الطيراني:

حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا الحسين بن عمرو
العنقري ثنا محمد بن الصلت ثنا عمر بن صهبان عن أبي
الزناد عن أبي أمامة قال: قال رسول الله صلي الله عليه وسلم:
«لا نكاح إلا بولي»^(١).

(قلت): وهذا إسناد ضعيف، لضعف عمر بن صهبان
هذا^(٢).

وكذا الحسين بن عمرو العنقري^(٣).

(*) وقع في الأصل: (العنقري) بالمهمله، والصواب: العنقري بالمعجمة، كذا
ضبطه ابن ماكولا وابن السمعاني وغيرهما.

(١) المعجم الكبير (٨١٢١).

(٢) راجع ترجمته في التهذيب.

(٣) قال أبو حاتم: لين يتكلمون فيه.

وقال أبو زرعة: كان لا يصدق.

انظر الجرح والتعديل (٦١/٣-٦٢) واللسان (٣٠٧/٢).

(٨) حديث معاذ بن جبل:

وأما حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، فقال الخطيب في تاريخه:

أخبرنا محمد بن إسماعيل الداودي أخبرنا علي بن عمر الحافظ حدثنا محمد بن الحسين بن محمد بن حاتم حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطبري حدثنا الحسين بن إسماعيل بن خالد الطبري حدثنا يوسف بن سعيد(*) أبو المثنى عن أبي عصمة عن مقاتل بن حيان عن قبيصة بن ذؤيب عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ قال:

«أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجْتَ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ وَلِيٍّ، فَهِيَ زَانِيَةٌ» (١).

(قلت): وكذا رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢) من طريق الخطيب بهذا الإسناد، ثم قال:

وهذا لا يصح، أبو عصمة اسمه نوح بن أبي مريم، قال

(*) كذا في الأصل: (بن سعيد) وفي العلل: (بن يعقوب). وقد أطلت البحث فيما لدى من المراجع، فلم أجد له ترجمة.

(١) تاريخ بغداد (٣١٢/٢).

(٢) العلل المتناهية (١٠٢٤).

يحيى: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه، وقال السعدي: سقط
حديثه.

وقال مسلم بن الحجاج والرازي والدارقطني: متروك، وقال
أبو عبد الله الحاكم: نوح وضع حديث فضائل القرآن، أ.هـ.

(٩) حديث جابر بن عبد الله:

وأما حديث جابر رضي الله عنه، فقال أبو بكر الخطيب
في تاريخه:

أخبرنا محمد بن عمر الداودي حدثنا عبد الله بن محمد
الشاهد حدثنا العباس بن أحمد المذكر حدثنا داود بن علي بن
خلف حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي حدثنا عيسى بن
يونس عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول
الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» (١).

قال أبو بكر: وبإسناده عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله
ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «من أذى ذمياً فأنا
خصمه، ومن كنت خصمه، خصمته يوم القيامة»، قال أبو بكر:
هذان الحديثان منكران بهذا الإسناد، والحمل فيهما - عندي
- على المذكر، فإنه غير ثقة.

(قلت): أما حديث جابر فليس بمنكر، فقد قال الطبراني في
معجمه الوسط: حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا محمد بن

(١) تاريخ بغداد (٨/٣٧٠).

عباس بن الوليد الريبوني ثنا عمرو بن عثمان الرقي ثنا عيسى
ابن يونس عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال
رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي، فإن اشتجروا فالسلطان
ولي من لا ولي له» (١).

(قلت): وعمرو بن عثمان الرقي ضعيف (٢).

ومحمد بن عباس بن الوليد الريبوني لم أقف على ترجمته.
ومع ذلك فإن أبا سفيان - واسمه طلحة بن نافع - في
سماعه من جابر مقال، قال أبو خيثمة عن ابن عيينة: حديث
أبي سفيان عن جابر إنما هي صحيفة، وكذا قال وكيع عن
شعبة. وفي العلل الكبير لعلي بن المديني: أبو سفيان لم يسمع
من جابر إلا أربعة أحاديث، وفيها: أبو سفيان يكتب حديثه
وليس بالقوي، وعند البخاري: قال مسدد عن أبي معاوية عن
الأعمش عن أبي سفيان جاورت جابراً بمكة ستة أشهر، وقال
ابن عدي: لا بأس به روى عنه الأعمش أحاديث مستقيمة (٣).

(١) نقله الزيلعي عنه في نصب الراية (١٨٨/٣).

وكذلك نقله الألباني في إرواء الغليل (٢٤٠/٦).

(٢) قال ابن عدي: له أحاديث صالحة عن زهير وغيره.

(٣) هذا ما لخصته من تهذيب التهذيب (٢٧/٥) فراجع.

(قلت): وقوله: (جاورت جابراً بمكة ستة أشهر) يدل على أنه سمع منه سماعاً صحيحاً ولذلك قال البخاري: كان يزيد أبو خالد الدالاني يقول: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، وما يدرية، إذ لا يرضى أن ينجو رأساً برأس حتى يقول مثل هذا (١) .

(قلت): وللحديث طريقان آخران:

فقد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق عبد الله بن بزيع عن هشام القردوسي عن عطاء عن جابر، به (٢) .

وعبد الله بن بزيع قال الذهبي في الضعفاء: لينه الدارقطني.

وأخرجه الطبراني أيضاً من طريق قطن بن نسير الذراع ثنا عمرو بن النعمان الباهلي ثنا محمد بن عبد الملك عن أبي الزبير عن جابر، مرفوعاً بلفظ «لا نكاح إلا بولي وشاهدي

(١) نقله العلائي في جامع التحصيل (ص ٢٤٥-٢٤٦).

(٢) نقله عنه الالباني في الارواء (٦/٢٤١).

(قلت): وسنده ضعيف، قطن بن نسير الذراع، قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه، فرأيتَه يحمل عليه، وذكر أنه روى أحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس مما أنكر عليه.

وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث ويوصله، قال ابن عدي: حدثنا البغوي ثنا القواريري ثنا جعفر عن ثابت بحديث: «ليسأل أحدكم ربّه حاجته كلها» (٢) ، فقال رجل للقواريري: إن شيخاً يحدث به عن جعفر عن ثابت عن أنس؟ فقال القواريري: باطل، قال ابن عدي: وهو كما قال. وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له مسلم حديثاً واحداً في فضل ثابت بن قيس ابن شماس (٣) . وعمرو بن النعمان الباهلي، قال أبو حاتم: ليس

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) الحديث عند الترمذی، انظر التحفة (٣٦٨٢، ٣٦٨٣). وقد رواه متصلاً ثم مرسلًا، وقال: هذا أصح من حديث قطن عن جعفر بن سليمان، وهو كما قال. (تنبيه): سقطت جملة أحاديث من آخر أبواب الدعوات من جامع الترمذی طبعة مصطفى الحلبي، فلا أدري كيف وقع هذا السقط الكبير، وهو موجود في التحفة، فليتنبه لهذا أهل العلم.

(٣) التهذيب (٣٨٢/٨ - ٣٨٣) .

(١٠) حديث عبد الله بن عمرو :

وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما،
فقال إسحاق بن راهوية في مسنده:

حدثنا عبد الله بن عصمة النصبي حدثنا حمزة بن أبي
حمزة عن عطاء عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال:
«أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنَكَاحَهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ كَانَ
دَخَلَ بِهَا فَلَهَا صَدَاقُهَا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا،
وَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَرُقَ بَيْنَهُمَا، وَالسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ
لَهُ» (١) .

وكذلك أخرجه أبو نعيم في الحلية من طريق إسحاق
به (٢) .

وزاد في آخره: قال إسحاق: قد أدرك حمزة عطاء
ومكحولاً.

قال أبو نعيم: هذا حديث غريب من حديث عطاء عن عبد
الله، تفرد بلفظة التفريق، وروي عن عروة عن عائشة مثله في

(١) نقله عنه لازيلى في نصب الراية (٣/١٩٠) .

(٢) الحلية (٣/٣٢١) .

إبطال النكاح من دون لفظة التفريق.

(قلت): وعبد الله بن عصمة هذا قال فيه ابن عدي:

رأيت له مناكير، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً^(١).

وحمزة بن أبي حمزة أسوأ منه حالاً، قال ابن عدي:

عامّة ما يرويه مناكير موضوعة، وقال البخاري وأبو حاتم:

منكر الحديث^(٢).

(١) الميزان (٢/٤٦٠).

(٢) التهذيب (٣/٢٨-٢٩).

(١١) حديث علي بن أبي طالب:

وأما حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد روي عنه مرفوعاً موقوفاً، فأما المرفوع، فله عنه طرق:

الأول: ما رواه الخطيب في تاريخه بسنده عن الدارقطني قال: نبأنا محمد بن مخلد قال نبأنا محمد بن الحسين البندار أبو جعفر قال نبأنا أبو الربيع قال نبأنا عباد بن العوام قال نبأنا الحجاج عن حصين عن الشعبي عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي، ولا نكاح إلا بشهود» (١).

قال علي بن عمر: (يعني الدارقطني): هكذا حدثناه ابن مخلد مرفوعاً. قال الشيخ أبو بكر (الخطيب): رواه معلى بن منصور عن عباد بن العوام موقوفاً من قول علي، وكذلك رواه أبو خالد الأحمر ويزيد بن هارون عن حجاج موقوفاً.

(قلت): أخرجه البيهقي من طريق أبي كريب ثنا أبو خالد الأحمر وعبيد بن زياد الفراء عن حجاج عن حصين عن الشعبي عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال: ... فذكره (٢).

(٢) السنن الكبرى (١١١/٧).

(١) تاريخ بغداد (٢٢٤/٢).

ثم قال: رواه يزيد بن هارون عن حجاج وقال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل».

(قلت): وأيما كان مرفوعاً أو موقوفاً، ففي سنده الحارث الأعور، وقد كذبه الشعبي.

الثاني: وروى الخطيب في تاريخه في ترجمة الحسين بن أحمد^(١) بسنده عنه حدثنا أبي أحمد الناصر وإسماعيل بن إبراهيم الفقيه قالا: حدثنا يحيى الهادي بن الحسين حدثني أبي(*) الحسين عن أبيه القاسم عن أبي بكر بن أبي أويس عن حسين بن عبد الله بن ضميرة^(**) عن أبيه عن جده عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين»^(٢).

(١) هو الحسين بن أحمد الناصر بن يحيى الهادي بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن ابن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو عبد الله الكوفي، كذا نسبه الخطيب وأسند عن محمد بن أحمد بن سفيان توثيقه.

(*) في الأصل: (حدثني أبي الحسن، حدثني أبي الحسين عن أبيه) والصواب حذف الجملة الأولى كما أثبتنا.

(**) في الأصل: (ضمرة) والصواب ما أثبتناه.

(٢) تاريخ بغداد (٧/٨).

(قلت) وفي سنده حسين بن عبد الله بن ضميرة، كذبه مالك، وقال أبو حاتم: متروك الحديث كذاب، وقال البخاري منكر الحديث ضعيف (١).

الثالث: قال الزيلعي: وأخرجه ابن عدي في الكامل عن عمر ابن صبيح بن عمران التميمي عن مقاتل بن حيان عن الأصبغ ابن ثعلبة عن علي عن النبي ﷺ: «أيما امرأة تزوجت بغير إذن ولي فنكاحها باطل، فإن لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له» وضعفه بعمر بن صبيح، قال: وقد اضطرب فيه، فمرة رواه هكذا، ومرة رواه عن مقاتل عن قبيصة عن معاذ. أ.هـ (٢).

الرابع: عن أبي حنيفة عن خصيف عن (*) جابر بن عجيل عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين، من نكح بغير ولي وشاهدين فنكاحه باطل» (٣). (قلت): وخصيف ضعيف، وجابر بن عجيل لم أعرفه.

(١) راجع ترجمته في اللسان (٢٨٩/٢)، والمزيان (٥٣٨/١).

(٢) نصب الراية (١٨٩/٣).

(*) في الأصل: (و) والصواب: (عن) كما في جامع المسانيد.

(٣) عقود الجواهر المنيفة (١٤١/١)، وانظر جامع المسانيد (١٠٢/٢).

ويستخلص مما تقدم: أن هذه الطرق كلها ضعيفة ولا يعضد بعضها بعضاً لشدة ضعفها، فالحديث لا يثبت مرفوعاً عن علي رضي الله عنه.

وأما الموقوف، فقال البيهقي - رحمه الله -:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالوا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنا أحمد بن عبد الحميد ثنا أبو أسامة عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن سويد - يعني ابن مقرن - عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ، لَا نِكَاحَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّ» (١).

قال البيهقي: هذا إسناد صحيح، وقد روي عن علي رضي الله عنه بأسانيد أخر، وإن كان الاعتماد على هذا دونها.

ثم أخرجه من طريق عمرو بن علي (الفلاس) ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن هشيم عن مجالد عن الشعبي، أن عمر وعلياً رضي الله عنهما وشريحاً ومسروقاً رحمهما الله قالوا: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» (٢).

(١) السنن الكبرى (١١١/٧). (٢) السنن الكبرى (١١١/٧) وكذا ما بعده.

وأخرجه من طريق محمد بن إسحاق (الصاغانى) ثنا عفان ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا مجالد عن الشعبي قال: قال علي وعبد الله (يعني ابن مسعود) وشريح: «لا نكاح إلا بولي». ثم قال: وروى من وجه آخر عن مجالد عن الشعبي أنه قال: ما كان أحد من أصحاب النبي ﷺ أشدّ في النكاح بغير ولي من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حتى كان يضرب فيه.

أخبرناه أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو الوليد ثنا الحسن بن سفيان ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو خالد ثنا مجالد عن الشعبي، فذكره. وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة به (١).

(قلت): والشعبي هو عامر بن شراحيل، وهو تابعي جليل قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، وقال ابن عيينة: كانت الناس تقول - بعد الصحابة - : ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه والثوري في زمانه، وقال ابن معين: إذا حدث عن رجل فسمّاه فهو ثقة يحتج بحديثه، وقال ابن معين وأبو زرعة وغير

(١) سنن الدارقطني (٢/٢٢٩).

واحد: الشعبي ثقة، وقال الآجري عن أبي داود: مرسل الشعبي أحب إليّ من مرسل النخعي (١) .

(قلت): لكن مجالد بن سعيد ليس بالقوي كما قال الحافظ في التقريب وقال الدارقطني: ثنا أبو بكر النيسابوري ثنا أحمد ابن منصور ثنا يزيد بن أبي حكيم ثنا سفيان عن جوير عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن علي عليه السلام قال: «لا نكاح إلا بإذن ولي، فمن نكح أو أنكح بغير إذن ولي فنكاحه باطل» (٢) .

(قلت): وجوير هو ابن سعيد، وهو ضعيف جداً كما في التقريب.

وقال عبد الرزاق: عن قيس بن الربيع عن عاصم بن بهدلة عن زرّ عن علي قال: «لا نكاح إلا بولي يأذن» (٣) .

قال البيهقي - رحمه الله -:

ورويانا عن علي رضي الله عنه، أنه أجاز إنكاح الخال أو

(١) كذا في التهذيب (٦٥/٥-٦٩) .

(٢) سنن الدارقطني (٢٢٩/٣) .

(٣) المصنف (١٠٤٧٦) .

ثم روى بسنده عن قبيصة عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل، أن علياً رضي الله عنه أجاز نكاح الخال^(١).

(قلت): ورواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي قيس عن هزيل، أن امرأة زوجها أمها وخالها، فأجاز علي نكاحها^(٢).

قال البيهقي: وقد روي عن أبي قيس الأودي عمّن أخبره عن علي رضي الله عنه أنه أجاز نكاح امرأة زوجها أمها رضا منها، ثم أسنده عن سعيد بن منصور ثنا أبو معاوية ثنا أبو إسحاق الشيباني عن أبي قيس الأودي فذكره.

قال البيهقي: وقد قيل عن الشيباني عن أبي قيس الأودي، أن امرأة من عائد الله يقال لها: سلمة زوجها أمها وأهلها، فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه، فقال: أليس قد دخل بها؟ فالنكاح جائز، ثم أسنده عن سعيد بن منصور ثنا هشيم أنبأنا الشيباني، فذكره.

قال البيهقي: رواه أبو عوانة وابن إدريس عن الشيباني عن

(١) السنن الكبرى (١١٢/٧).

(٢) المصنف (١٠٤٧٩).

بحرية بنت هاني بن قبيصة أنها زوّجت نفسها بالقعقاع بن ثور
وبات عندها ليلة وجاء أبوها فاستفتى علياً رضي الله عنه
فقال: أدخلت بها؟ قال: نعم، فأجاز النكاح.

قال البيهقي: وهذا الأثر مختلف في إسناده ومتمته، ومداره
على أبي قيس الأودي، وهو مختلف في عدالته، وبحرية
مجهولة، واشتراط الدخول في تصحيح النكاح إن كان ثابتاً،
والدخول لا يبيح الحرام.

والإسناد الأول عن علي رضي الله عنه في اشتراط الولي
إسناد صحيح فالاعتماد عليه وبالله التوفيق.

الخلاصة :

وخلاصة القول : أن حديث علي رضي الله عنه قد روي
من طرق كثيرة مرفوعاً وموقوفاً، أما المرفوع فهو ضعيف من
جميع طرقه ، ولا يرتقي إلي درجة الحسن ، لأن اسانيده لا
تخلو من مجروح شديد الجرح أو مجهول لا تعرف عدالته ،
فلذلك لا يصح رفعه .

وأما الموقوف ، فقد صح عن علي رضي الله عنه من
الطريق الذي صححه البيهقي ، وهو ما رواه سفيان الثوري

عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن سويد عن أبيه عن علي ،
وهو شاهد قوي لحديث عائشة الذي رواه ابن جريج وإن كان
موقوفاً، وقد جاء من وجه آخر، وهو ما رواه عبد الرزاق عن
قيس بن الربيع عن عاصم عن زرّ بن حبیش عن علي، وسنده
جيد.

ثم إن رواية مجالد عن الشعبي - وإن كانت مرسلة -
يعضدها ما روي عن علي من الوجهين السابقين، وكذلك رواية
جوير عن الضحاک بن مزاحم عن النّزال بن سبرة عن علي،
فجميع هذه الروايات يشدّ بعضها بعضاً، أما ما روي عن علي
أنه أجاز نكاح امرأة زوجها أمها وخالها، فهو مختلف في
سنده ومتمنه اختلافاً كثيراً، ومع ذلك فالأحاديث الصحيحة على
خلافه، بل هو معارض بما صح عن علي نفسه كما تقدم والله
أعلم.

(١٢) حديث عمر بن الخطاب

وأما حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد روي عنه موقوفاً من طرق:

(١) قال البيهقي - رحمه الله - :

أخبرنا أبو الحسين بن بشران - ببغداد - أنبأنا إسماعيل ابن محمد الصغار ثنا سعدان بن نصر ثنا معاذ بن معاذ عن عمران القصير عن الحسن قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (أَيُّمَا امْرَأَةٍ لَمْ يَنْكِحْهَا الْوَلِيُّ أَوْ الْوَلَاةُ فَنَكَاحَهَا بَاطِلٌ) (١) .

(قلت): وهو منقطع، الحسن لم يدرك عمر.

(٢) قال البيهقي: وأخبرنا أبو زكريا ثنا أبو العباس أنبأنا الربيع أنبأنا الشافعي أنبأنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد بن عمير أن عمر رضي الله عنه (رد نكاح امرأة نكحت بغير ولي) (٢) .

(١) السنن الكبرى (١١١/٧) .

(٢) نفس المصدر السابق وانظر مسند الشافعي (ص ٣٩٠) .

(قلت): ورجاله ثقات رجال الصحيح غير ابن معبد هذا فقد ترجمه البخاري وابن أبي حاتم فقالا: عبد الرحمن بن معبد بن عمير - زاد البخاري - ابن أخى عبيد بن عمير الليثي) روى عن عمر وعلي رضي الله عنهما، روى عنه عمرو بن دينار المكي، منقطع (١) .

وكذلك ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، ولم يذكر قولهما: منقطع (٢) .

والذي يظهر لي أن البخاري يريد بذلك أن حديثه عن عمر وعلي منقطع.

(٣) قال الدارقطني - رحمه الله - ثنا أبو بكر النيسابوري ثنا محمد بن إسحاق ثنا روح ثنا ابن جريج أخبرني عبد الحميد بن جبير بن شيبه عن عكرمة بن خالد قال: جمعت الطريق ركبا، فجعلت امرأة منهم ثيب أمرها بيد رجل غير ولي فأنكحها، فبلغ ذلك عمر، فجلد الناكح والمنكح، ورد نكاحها (٣) .

(١) التاريخ الكبير (٣٥٠/٥) والجرح والتعديل (٢٨٥/٥) .

(٢) الثقات (١٣٠/١) .

(٣) سنن الدارقطني (٢٢٥/٣) .

وكذلك رواه البيهقي عن أبي بكر بن الحارث عن
الدارقطني بهذا الإسناد (١) .

(قلت): وهو منقطع أيضاً. قال أحمد بن حنبل: عكرمة بن
خالد لم يسمع من عمر وسمع من ابنه (٢) .

(٤) قال الدارقطني - رحمه الله - :

ثنا أبو بكر النيسابوري ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن
وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أنه سمع
سعيد بن المسيب يقول: عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)
قال: (لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذى الرأي من أهلها أو
السلطان) (٣) .

وكذلك رواه البيهقي عن أبي بكر بن الحارث عن
الدارقطني بهذا الإسناد (٤) .

(قلت): ورجاله ثقات لكنه منقطع أيضاً، سعيد بن المسيب

(١) السنن الكبرى (١١١/٧) .

(٢) جامع التحصيل (ص ٢٩٢) .

(٣) سنن الدارقطني (٢٢٨/٣-٢٢٩) .

(٤) السنن الكبرى (١٢٦/٧) .

لم يسمع من عمر كما سيأتي.

(هـ) قال البيهقي - رحمه الله - : أخبرني أبو حامد أحمد ابن علي الحافظ أنبأنا زاهر بن أحمد أنبأنا أبو بكر بن زياد النيسابوري ثنا محمد بن إسحاق ثنا عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب، أن عمر رضي الله عنه قال: (لانكاح إلا بولي وشاهدي عدل) (١).

ثم قال: هذا إسناد صحيح وابن المسيب كان يقال له راوية عمر، وكان ابن عمر يرسل إليه يسأله عن بعض شأن عمر وأمره.

(قلت): وسعيد بن المسيب أحد الأئمة الكبار المحتج بمراسيلهم، ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر رضي الله عنه قال أبو حاتم: لا يصح له سماع منه إلا رؤية رآه على المنبر ينعي النعمان بن مقرن رضي الله عنه، وقال يحيى القطاع: سعيد بن المسيب عن عمر مرسل يدخل في المسند على المجاز، وقال أبو طالب قلت لأحمد: سعيد بن المسيب، فقال: ومن مثل سعيد، ثقة من أهل الخير، فقلت له: سعيد عن عمر

(١) السنن الكبرى (١٢٦/٧).

حجة؟ قال: هو عندنا حجة قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟

(قلت): وقوله: (قد رأى عمر وسمع منه) ليس معناه أنه سمع منه جميع مروياته، وإنما يعنى أنه سمع منه شيئاً يسيراً وهو صغير، لأنه قد أدرك ثمان سنين من خلافة عمر رضي الله عنه، ومما يدل على ذلك ما رواه ابن سعد في الطبقات.

قال - رحمه الله - :

أخبرنا سعيد بن منصور قال: حدثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب، وكانت خلافته عشر سنين وأربعة أشهر^(١).

(قلت) وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات أثبات.

وأما تصحيح البيهقي لحديث سعيد بن المسيب عن عمر، فهو من باب تصحيح مراسيله فإنها صحيحة عندهم، لاسيما وهذا مسند عن عمر وهو من أحفظ الناس لأخباره كما أشار إليه البيهقي. وقال الليث عن يحيى بن سعيد: كان ابن المسيب

(١) الطبقات الكبرى (٥/١١٩-١٢٠).

يسمى راوية عمر، كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته، وقال الميموني وحنبل عن أحمد: مراسلات سعيد صحاح، لاني أصبح من مراسلاته، وقال الربيع عن الشافعي: إرسال ابن المسيب عندنا حسن. وروى ابن منده في الوصية عن يزيد بن أبي مالك قال: كنت عند سعيد بن المسيب فحدثني بحديث، فقلت له: من حدثك يا أبا محمد بهذا؟ فقال: يا أخا أهل الشام خذ ولا تسأل، فإننا لاناخذ إلا عن الثقات.

وروى مسدد في مسنده: عن ابن أبي عدي ثن داود وهو ابن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال: سمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يقول: ... فذكر حديثا في الرجم، قال الحافظ: هذا الإسناد على شرط مسلم.

(قلت): فقد صرح فيه بسماعه من عمر كما ترى، وهذا معنى ما أشار إليه أحمد كما تقدم ذكره.

وقال البخاري: قال لي علي عن أبي داود عن شعبة عن إياس بن معاوية قال لي سعيد بن المسيب: ممن أنت؟ قلت: من مزينة، قال: إني لأذكر يوم نعي عمر بن الخطاب النعمان بن

مقرن على المنبر (١) .

(٦) قال عبد الله بن أحمد - رحمه الله - :

حدثني أبي قال: حدثنا هشيم قال: أخبرنا حصين عن بكر ابن عبد الله قال: كتب عمر بن الخطاب إلى الأمصار: (أيما امرأة تزوجت عبدها، أو تزوجت بغير بينة ولا ولي فاضربوها وفرقوا بينهما) (٢) .

(قلت) وهذا مرسل صحيح الإسناد، رجالة ثقات رجال الشيخين، بكر بن عبد الله المزني تابعي فقيه أدرك جماعة من الصحابة، ولم يدرك عمر، قال ابن سعد: كان ثقة ثبتاً مأموناً حجة، وكان فقيهاً (٣) .

وحصين هو ابن عبد الرحمن السلمي، وهو تابعي أيضاً، وقد قيل إنه تغير حفظه في آخره، لكن هشيم من أثبت الناس في حديثه.

(١) هذه نبذة يسيرة من ترجمة سعيد بن المسيب لخصتها من جامع التحصيل (ص ٢٢٣-٢٢٤) . وتهذيب التهذيب (٤/٨٤-٨٨) . وله ترجمة مبسطة في الطبقات (١١٩/٥-١٤٣) .

(٢) مسائل عبد الله بن أحمد لأبيه (١١٩١) .

(٣) راجع التهذيب (١/٤٨٤) .

قال أسلم بن سهل - في تاريخ واسط - : ثنا أحمد بن
سنان سمعت عبد الرحمن يقول: هشيم عن حصين أحب إليَّ
من سفيان، وهشيم أعلم الناس بحديث حصين^(١) .

الخلاصة:

وخلاصة القول: أن هذه الآثار التي رويت عن عمر رضي
الله عنه : آثار متعاضدة يشد بعضها بعضاً، وإن كانت
أسانديها لاتخلو عن الإرسال فإن مراسيل ابن المسيب
صحيحه عندهم، لاسيما ومرسله هذا مسند عن عمر وهو من
أعلم الناس بأحكامه وأقضيته، ولذا صححه البيهقي كما تقدم،
ثم إن له شواهد مرفوعة منها: حديث عيسى بن يونس عن ابن
جريج، ومنها: مرسل الحسن البصري الذي قال الشافعي فيه:
(إن أكثر أهل العلم يقول به). ومنها : حديث المغيرة بن موسى
عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً وكلها بلفظ:
(لأنكاح إلا بولي وشاهدي عدل).

هذا من حيث إثبات اشتراط الشهادة في عقد النكاح،
وأما اشتراط الولي فإن الأحاديث الصحيحة المسندة عن

(١) راجع التهذيب (٢/٣٨٢) .

رسول الله ﷺ والأثار الثابتة عن الصحابة صريحة الدلالة على إثباته، فقد ثبت مسنداً عن خمسة من الصحابة وهم: أبو موسى وأبو هريرة وعائشة وجابر وابن عباس، وثبت موقوفاً عن عمر وعلي وعن أبي هريرة وابن عباس على تقدير وقفه عنهما^(١)، رضي الله عنهم أجمعين. كما ثبت ذلك عن جماعة من كبار التابعين وهم: شريح ومسروق وعكرمة بن خالد وعبد الرحمن بن معبد والحسن البصري وابن المسيب وبكر بن عبد الله المزني وغيرهم. وقد ذكرنا ذلك في مواضعه، والحمد لله رب العالمين.

(١) الراجع في حديث أبي هريرة في نظري هو الرفع، لأن عبد السلام بن حرب قد ميز السند من الموقوف كما قال البيهقي، ولأن له طريقان آخران بلفظ بـ«لأنكاح إلا بولي». وأما حديث ابن عباس، فإن الراجع فيه الوقف كما رجحه البيهقي.

(١٣) حديث أبي سعيد الخدري:

وأما حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

فقال البيهقي - رحمه الله - :

أخبرنا أبو طاهر الفقيه وأبو سعيد بن أبي عمرو قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن إسحاق (هو الصاغانى) أنبأنا ابن الأصبهاني ثنا شريك عن أبي هارون عن أبي سعيد قال:

(لأنكاح إلا بولي وشهود ومهر، إلا ما كان من النبي ﷺ) (١).

(قلت): وأبو هارون هذا هو العبدى، واسمه عمارة بن جوين، قال ابن حبان: يروى عن أبي سعيد الخدري، وروى عنه الثوري، كان رافضياً يروى عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب (٢).

(تنبيه): ثم رأيت الحديث في سنن الدارقطني (٣) قال: حدثنا

(١) السنن الكبرى (٥٦/٧).

(٢) المجروحين (١٧٧/٢). وانظر التهذيب (٤١٢/٧-٤١٤).

(٣) بتصحيح السيد عبد الله هاشم.

ابن أبي داود حدثني عمي ثنا ابن الأصبهاني ثنا شريك عن
الزهري عن أبي سعيد، فذكره (١).

والذي يظهر لي أن قوله: (عن الزهري) خطأ، إما تحريف
من الناسخين، وإما وهم من بعض الرواة، وأن الصواب: (عن
أبي هارون) لأنه معروف بروايته عن أبي سعيد والله أعلم.

(١) سنن الدارقطني (٢٢٠/٣).

(١) مبحث في حديث معقل بن يسار:

قال الحاكم - رحمه الله -:

أخبرنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب العدل ثنا يحيى بن
أبي طالب أنبأنا عبد الوهاب بن عطاء أخبرني سعيد عن قتادة
عن الحسن، وأخبرني أبو أحمد الحسين بن علي التميمي
- واللفظ له - ثنا أبو بكر محمد بن إسحاق ثنا أحمد بن
حفص بن عبد الله حدثني أبي حدثني إبراهيم بن طهمان عن
يونس ابن عبيد عن الحسن - في قول الله عز وجل ﴿ فلا
تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ﴾ قال: حدثني معقل بن يسار
المزني، أنها نزلت فيه، قال: (كنت زوجت أختاً لي من رجل
فطلقها، حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها، فقلت له: زوجتك
وفرشتك وأكرمتك فطلقتها ثم جئت تخطبها، لا والله لا تعود
إليها أبداً، قال: وكان رجلاً لابأس به، وكانت المرأة تريد أن
ترجع إليه، قال: فأنزل الله هذه الآية، فقلت: الآن أفعل يارسول
الله، فزوجتها إياه) (١).

قال أبو بكر محمد بن إسحاق: في هذا الحديث دلالة

(١) المستدرک (٢/١٧٤).

واضحة على أن الله عز وجل جعل عقد النكاح إلى الأولياء دونهن، وأنه ليس إلي النساء - وإن كن ثيبات - من العقد شيء.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه مسلم.

(قلت) أخرجه البخاري عن أحمد بن حفص، وأخرجه من طرق أخرى وكذلك أخرجه البيهقي والدارقطني وأبو داود والترمذي من طرق عن الحسن البصري عن معقل^(١).

قال الحافظ في الفتح:

اتفق أهل التفسير على أن المخاطب بذلك الأولياء، ذكره ابن جرير وغيره، وروى ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: هي في الرجل يطلق امرأته فتقضى عدتها، فيبدو له أن يراجعها وتريد المرأة ذلك، فيمنعه وليها^(٢).

(١) فتح الباري (٤٥٢٩، ٥١٣٠، ٥٣٣٠، ٥٣٣١).

والسنن البكري (١٠٣/٧-١٠٤، ١٣٠، ١٣٨).

سنن الدارقطني (٢٢٣/٣-٢٢٤).

وسنن أبي داود (٢٠٨٧). وسنن الترمذي (٢٩٨١).

(٢) فتح الباري (١٩٢/٨).

وقال - في موضع آخر - :

قوله: {فأنزل الله هذه الآية: ﴿فلا تعضلوهن﴾ هذا صريح في نزول هذه الآية في هذه القصة، ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للأزواج حيث وقع فيها: ﴿وإذا طلقتم النساء﴾ لكن قوله في بقيتها: ﴿أن ينكحن أزواجهن﴾ ظاهر في أن العضل يتعلق بالأولياء (١) .

وقال الشافعي - رحمه الله - : وهذا أبين ما في القرآن من أن للولي مع المرأة في نفسها حقاً، وأن على الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف، قال: وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله تعالى (٢) .

وقال الترمذي - بعد أن أخرج الحديث في التفسير من جامعة - :

وفي هذا الحديث دلالة على أنه لا يجوز النكاح بغير ولي، لأن أخت معقل بن يسار كانت ثيباً، فلو كان الأمر إليها دون وليها لزوجت نفسها ولم تحتج إلى وليها معقل بن يسار، وإنما

(١) فتح الباري (١٨٧/٩) .

(٢) نقله عنه البيهقي في السنن (١٠٤/٧) .

خاطب الله في الآية الأولياء فقال: ﴿ فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ﴾ ففي هذه الآية دلالة على أن الأمر إلى الأولياء في التزويج مع رضاهن (١) .

وقال ابن جرير - في تفسيره - : وفي هذه الآية الدلالة الواضحة على صحة قول من قال: لانكاح إلا بولي من العصبية، وذلك أن الله منع الولي من عضل المرأة - إن أرادت النكاح - ونهاه عن ذلك، فلو كان للمرأة إنكاح نفسها بغير إنكاح وليها إياها، أو كان لها تولية من أرادت توليته في إنكاحها لم يكن لنهي وليها عن عضلها معنى مفهوم، إذ كان لاسبيل له إلى عضلها وذلك أنها إن كانت متى أرادت النكاح جاز لها إنكاح نفسها أو إنكاح من توكله إنكاحها، فلا عضل هنالك لها من أحد فينهي عاضلها عن عضلها. وفي فساد القول بأن لامعنى لنهى الله عما نهى عنه صحة القول بأن لولي المرأة - في تزويجها - حقاً لا يصح عقده إلا به، وهو المعنى الذي أمر الله به الولي من تزويجها إذا خطبها ورضيت به، وكان رضى - عند أوليائها - جائزاً في حكم المسلمين لمثلها

(١) جامع الترمذى (٢١٦/٥ - ٢١٧).

أن تنكح مثله. ونهاه عن خلاقه من عضلها ومنعها عما أرادت من ذلك وتراضت هي والخاطب به أهـ^(١) .

وقال البغوي في شرح السنة: والعضل هو: منع الولي وليته من النكاح وأصل العضل هو: التضييق والمنع، وأصله من عضلت الناقة: إذا نشب ولدها ولم يسهل مخرجه، ففيه دليل على أن النكاح لا يصح إلا بعقد ولي ولو كان لها سبيل إلى تزويج نفسها، لم يكن لعضله معنى، ولا كان المنع بتحقيق من جهته لوصولها إلى تزويج نفسها^(٢) .

هذه خلاصة أقوال أهل العلم بالتفسير والحديث في بيان معنى الآية وسبب نزولها، وقد خالفهم جميعاً العلامة ابن التركماني فقال: متعباً للبيهقي ومعتزلاً عليه:

المنهي عن العضل - في هذه الآية - هم المطلقون لا الأولياء، لأن جواب الشرط يجب أن يرجع إلى من خوطب بالشرط، وهم المطلقون في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ﴾ ، والأولياء لم يجر لهم ذكر، فيلزم من صرف

(١) تفسير الطبري (٤٨٨/٢) .

(٢) شرح السنة (٤٥/٩) .

ذلك إليهم محذوران: أحدهما: إخلاء الشرط عن الجزاء،
والثاني: عدم الالتئام بعود الضمير إلى غير المذكورين أولاً،
والعضل من الأزواج المطلقين: أن يمنعوهن من الخروج
والمراسلة في عقد النكاح، ويحبسوهن ويضيقوا عليهن ويطولوا
العدة عليهن، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ولا تمسكوهن
ضراً لتعتدوا﴾ كانوا يطلقون فإذا قرب انقضاء العدة
راجعوا من غير حاجة ضراً^(١).

(قلت): قد تقدم قول الحافظ في الفتح أن أهل التفسير
متفقون على أن المخاطب بذلك الأولياء، ثم إن الحديث الذي
رواه البخاري في سبب نزول هذه الآية يفسر معنى الآية
ويوضح لنا من هم المخاطبون المنهيون عن العضل، ويبين لنا
امتنال الصحابة رضي الله عنهم لأوامر الله، واستجابتهم
لرسوله، ولذلك قال معقل رضي الله عنه فقلت عنه: الآن أفعل
يا رسول الله، فزوجتها إياه، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج:
فقلت الآن أقبل أمر رسول الله ﷺ . وفي رواية أبي مسلم
الكجي من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن: فسمع ذلك

(١) راجع بقية كلامه في الجوهر النقي مع السنن (١٠٤-١٠٥).

معقل بن يسار فقال: سمعاً لربي وطاعة، فدعا زوجها فزوجها إياه، ومن رواية الثعلبي: فإني أومن بالله، فأنكحها إياه، وكفر عن يمينه.

وفي رواية عباد بن راشد: فكفرت عن يميني، وأنكحتها إياه^(١).

(قلت): وذلك لأنه قد قال من قبل: (لا والله لاتعود إليك أبداً).

قال أبو بكر بن العربي - رحمه الله - :

وفي الآية أسئلة كثيرة يقعها هذا الحديث الصحيح، خرجه البخاري فإن قيل: السبب الذي رويتم يبطل نظم الآية، لأن الولي إذا كان هو المنكح، فكيف يقال له: لاتمتنع من فعل نفسك، وهذا محال.

قلنا: ليس كما ذكرتم، للمرأة حق الطلب للنكاح، وللولي حق المباشرة للعقد، فإذا أرادت من يرضى حاله، وأبي الولي من العقد، فقد منعها مرادها، وهذا بين^(٢).

(١) ذكر ذلك الحافظ في الفتح (١٨٧/٩).

(٢) أحكام القرآن (٢٠١/١).

(٢) مبحث في حديث أم سلمة وتزويج

ابنها لها من النبي ﷺ

قال الطحاوي - رحمه الله - : حدثنا علي بن شيبة قال ثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا حماد بن سلمة (ح) وحدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو سلمة موسى بن إسماعيل قال ثنا حماد ابن سلمة (ح) وحدثنا ابن أبي داود أيضاً قال ثنا آدم بن أبي إياس قال ثنا سليمان بن المغيرة قال: ثنا ثابت عن عمر بن أبي سلمة عن أم سلمة قالت: (دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاة أبي سلمة، فخطبني الى نفسي، فقلت: يا رسول الله إنه ليس أحد من أوليائي شاهداً، فقال: إنه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك، قالت: قم يا عمر فزوج النبي ﷺ . فتزوجها) (١) .

(قلت) : كذا رواه الطحاوي، والمحفوظ عن يزيد بن هارون وأبو سلمة التبوذكي وعفان بن مسلم وغيرهم من أصحاب حماد أنهم قالوا: ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني قال: حدثني ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة.. فذكروا

(١) معانى الآثار (٣/١١-١٢) .

الحديث بلفظ أتم من هذا اللفظ (١) .

فتبين من ذلك أن ثابتاً إنما حدث به عن ابن عمر - غير مسمى - عن أبيه عمر عن أم سلمة، كذا رواه عنه حماد بن سلمة، وهو أثبت الناس في ثابت البناني وابن عمر هذا مجهول لم يرو عنه غير البناني، فالحديث ضعيف لجهالته (٢) .

ثم رأيت في العلل لابن أبي حاتم، قال: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه جعفر عن ثابت عن عمر بن أبي سلمة عن أم سلمة أن النبي ﷺ تزوجها، الحديث. فقال أبي وأبو زرعة: رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ، وهذا أصح الحديثين، زاد فيه رجلاً، قال أبي: أضبط الناس لحديث ثابت وعلي بن زيد حماد بن سلمة، بين خطأ الناس (٣) .

(١) انظر رواياتهم في :

المسند (٢٩٥/٦) وانظر أيضاً (٣١٣/٦-٣١٤) .

والمستدرك (١٧-١٦/٤) والسنن الكبرى (١٣١/٧) .

والطبقات الكبرى (٩٠-٨٩/٨) . وسنن النسائي (٨٢-٨١/٦) .

(٢) انظر اللسان (٤٩٩/٧) .

(٣) العلل رقم (١٢١١) .

قال الطحاوي - رحمه الله - :

فكان في هذا الحديث، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبها الى نفسها، ففي ذلك دليل أن الأمر في التزويج إليها دون أوليائها فإنما قالت له: (إنه ليس أحد من أوليائي شاهداً) قال: (إنه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك) فقالت: (قم يا عمر فزوج النبي عليه السلام). وعمر هذا ابنها، وهو يومئذ طفل صغير غير بالغ، لأنها قد قالت للنبي صلى الله عليه وآله وعلى آله وسلم في هذا الحديث: (إني امرأة ذات أيتام) - يعني عمر ابنها وزينب بنتها - والطفل لا ولاية له، فولته هي أن يعقد النكاح عليها، ففعل، فرآه النبي صلى الله عليه وآله وعلى آله وسلم جائزاً، وكان عمر بتلك الوكالة قام مقام من وكله، فصارت أم سلمة رضي الله عنها كأنها هي عقدت النكاح على نفسها للنبي ﷺ، ولما لم ينتظر النبي ﷺ حضور أوليائها، دل ذلك أن بضعها إليها دونهم، ولو كان لهم في ذلك حق أو أمر، لما أقدم النبي ﷺ على حق هو لهم قبل إباحتهم ذلك له.

فإن قال قائل: إن النبي صلى الله عليه وآله وعلى آله وسلم كان أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قيل له: صدقت، هو أولى به من

نفسه، يطيعه في أكثر مما يطيع فيه نفسه، فأما أن يكون هو أولى به من نفسه في أن يعقد عليه عقداً بغير أمره من بيع أو نكاح أو غير ذلك، فلا، وإنما كان سبيله في ذلك صلى الله عليه وعلى آله وسلم كسبيل الحكام من بعده، ولو كان ذلك كذلك، لكانت وكالة عمر إنما تكون من قبل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا من قبل أم سلمة، لأنه هو وليها.

إلى أن قال الطحاوي:

ولما ثبت أن عقد أم سلمة رضي الله عنها النكاح على بعضها كان جائزاً دون أوليائها، وجب أن يحمل معاني الآثار التي قدمنا ذكرها في هذا الباب على هذا المعنى أيضاً، حتى لا يتضاد شيء منها ولا يتنافى ولا يختلف (١).

(قلت): وقد أجاب البيهقي عن كلام الطحاوي هذا، فقال في المعرفة: واحتج أيضاً (يعنى الطحاوي) لمذهبه بتزويج عمر ابن أبي سلمة أمه من رسول الله ﷺ وهو صغير، وليس فيه حجة، لأنه لو كان جائزاً بغير ولي لأوجبت العقد بنفسها ولم تأمر غيرها، فلما أمرت به غيرها بأمر النبي ﷺ إياها - على

(١) معاني الآثار (٣/١٢-١٣).

ما جاء فى بعض الروايات - دلّ على أنها لا تلى عقد النكاح،
وقول من زعم: إنه زوجها بالنبوة يقابل بقول من قال: بل زوجها
بأنه كان من بني أعمامها ولم يكن لها ولي هو أقرب إليها منه،
وذلك لأنه عمر بن أبى سلمة بن عبد الأسد بن هلال بن
عبد الله بن عمر بن مخزوم، وأم سلمة هى هند بنت أبى أمية
أبن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، فتزوجه بها كان
بولي، وقد قيل: إن نكاح النبی ﷺ لا يفتقر إلى ولي، وتزويج
زينب بنت جحش يدل على ذلك (١) .

وقال فى السنن - بعد أن ساق الحديث من طريقين عن
حماد بن سلمة عن ثابت البنانى حدثنى ابن عمر بن أبى سلمة
عن أبيه عن أم سلمة فذكره بآتم ألفاظه - ثم قال:

وعمر ابن أبى سلمة كان عصبه لها، ثم ذكر النسب
المتقدم ، ثم أسند من طريق يعقوب بن سفيان ثنا الحجاج بن
أبي منيع حدثنى جدّي عن الزهري فذكره (يعني النسب) (٢)
ثم قال:

(١) نقله الزيلعى عنه فى نصب الراية (١٨٦/٣-١٨٧) .

(٢) وانظر المعرفة والتاريخ ليعقوب (٢٤٦/١) .

وسمعت أبا بكر الأردستاني يقول: سمعت أبا نصر
الكلاباذي الحافظ رحمه الله يقول: عمر بن أبي سلمة توفي
النبي ﷺ وهو ابن تسع سنين، ومات في خلافة عبد الملك بن
مروان (١).

وأسند من طريق الواقدي ثنا عمر بن عثمان المخزوم عن
سلمة بن عبد الله بن أبي سلمة بن أبي سلمة عن أبيه عن
جدّه، أن النبي ﷺ خطب أم سلمة، قال: (مري ابنك أن
يزوجك) أو قال: زوجها ابنها وهو يومئذ صغير لم يبلغ (٢).

(١) انظر ترجمته في التهذيب (٤٥٥/٧-٤٥٦).

(٢) السنن الكبرى (١٣١/٧).

(٣) مبحث فى تزويج الله لنبىه ﷺ

من زينب بنت جحش رضى الله عنها .

قال ابن سعد - رحمه الله - :

أخبرنا عارم بن الفضل أخبرنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال: نزلت في زينب بنت جحش: ﴿ فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها ﴾ قال: فكانت تفخر على نساء النبي ﷺ ، تقول: (زوجكن أهلكن، وزوجني الله من فوق سبع سماوات) (١) ورواه البخاري عن أحمد عن محمد بن أبي بكر المقدمي عن حماد بن زيد، بهذا الإسناد (٢) .

وقال ابن سعد: أخبرنا الفضل بن دكين حدثنا عيسى بن طهمان قال: سمعت أنس بن مالك يقول: كانت زينب بنت جحش تفخر على نساء النبي ﷺ ، تقول: (إن الله أنكحني من السماء)، وفيها نزلت آية الحجاب، قال فكان القوم في بيت النبي ﷺ ، ثم قام فجاء والقوم كما هم، ثم جاء والقوم كما هم فرئى ذلك فى وجهه، فنزلت آية الحجاب: ﴿ يا أيها الذين آمنوا

(١) الطبقات الكبرى (٨/١٠٣) .

(٢) فتح البارى رقم (٧٤٢٠) ، وهو فى السنن الكبرى (٧/٥٧) .

لا تدخلوا بيوت النبي .. ﴿١﴾ .

ورواه البخاري عن خلاد بن يحيى عن عيسى، بهذا الإسناد (٢) .

وإنما ذكرت هذا الحديث هنا، لأن الحاكم - رحمه الله - قد قال: وقد صحت الروايات فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش، (يعنى فى حديث لا نكاح إلا بولى)، وقد رجحت - حين ذكرت كلامه فى أول الكتاب - أنه يعنى بحديث زينب: قولها (زَوْجَكُنْ أَهْلَكُنْ، وزَوَّجَنِي اللَّهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ).

(أقول): ومما يدل على صحة ما رجّحته: أنني لم أجد في جوامع السنن والمسانيد والطبقات والمعاجم والمصنّفات في الزوائد وما أُلّف في العلل وما صنّف في الجرح والتعديل، لم أجد فيها - مع البحث الواسع - لزينب رضى الله عنها حديثاً ضعيفاً ولا معلولاً ولا غيره، فضلاً عن أن يكون صحيحاً.

(١) الطبقات الكبرى (١٠٦/٨).

(٢) فتح الباري رقم (٧٤٢١) وهو في السنن الكبرى (٥٧/٧)، وسنن النسائي (٨٠-٧٩/٦).

وقد جزم الحاكم بصحة الحديث الذي أشار إليه، وهو ما
خرجه البخاري وغيره من حديث أنس بن مالك المتقدم، ثم إن
هذا الحديث قد يستدل به على أن المرأة لاتزوج نفسها ولا
تملك أن تنكح إلا بإذن أوليائها فدل ذلك على أن الحاكم إنما
أراد هذا الحديث الذي أشرنا إليه، ولم يرد غيره، والله أعلم.

(فائدة)

قصة تزويج زينب رضي الله عنها قد وردت من طرق
كثيرة عن أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ رضي الله عنه،
وقد رويت عنه بألفاظ مطولة ومختصرة، وفي هذه القصة فوائد
وآداب وأحكام وتوجيهات من الله تبارك وتعالى لنبيه وللمؤمنين
وكلها في أبواب النكاح وخصوصاً باب الوليمة^(١).

ولا يتسع المجال لذكرها، ولكن سأذكر فائدة واحدة من
فوائد هذه القصة، لأنها قد تكون متعلقة بهذا البحث، وهي (لما
نزل قوله جل وعلا: ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها﴾

(١) انظر تخريجها في :

صحيح مسلم رقم (١٤٢٨).

الطبقات الكبرى (١٠٣/٨ - ١٠٧).

مسند أحمد (١٩٥/٣ - ١٩٦).

دخل النبي ﷺ على زينب رضي الله عنها بغير إذن، وذلك أن الله تعالى قد تولى تزويجه منه اكما صرحت به الآية الكريمة، فحل له حينئذ أن يدخل عليها بغير ولي ولا شهود ولا مهر، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن كثير في تفسيره^(١) . وقال البيهقي: وكان للنبي ﷺ في باب النكاح ما لم يكن لغيره^(٢) .

(١) تفسير ابن كثير (٤٢٠/٦) .

(٢) السنن الكبرى (١٣١/٧) .

٧- وفي قوله (فالمهر لها بما أصاب منها) دليل على أن المهر إنما يجب بالإصابة، فإن الدخول إنما هو كناية عنها.

٨- وقوله (فإن تشاجروا بالسلطان ولي من لا ولي له) يريد به تشاجر العضل والممانعة في العقد دون تشاجر المشاحة في السبق إلى العقد، فأما إذا تشاجروا في العقد ومراتبهم في الولاية سواء فالعقد لمن سبق إليه منهم إذا كان ما فعل من ذلك نظراً لها.

٩- ومعنى قوله (بغير إذن مواليها) ^(١) هو أن يلي العقد الولي أو يوكل بتزويجها غيره فيأذن له في العقد عليها.

وزعم أبو ثور أن الولي إذا أذن للمرأة في أن تعقد على نفسها صح عقدها النكاح على نفسها، واستدل بهذه اللفظة في الحديث. ومعناه التوكيل بدليل ما روي أن النساء لا تلتين عقد النكاح ^(**). انتهى كلامه ^(٢).

(١) قوله: (بغير إذن مواليها)، كذا عند أبي داود، وقد تقدم كلام أبي عبيد في أن

المولى هو الولي.

(**) كذا في الأصل (تلتين) وهو صحيح لكن بتقيل النون.

(٢) معالم السنن (٣/١٩٦-١٩٧).

سرقيل

وقال الإمام البغوي رحمه الله تعالى:

والعمل على حديث النبي ﷺ عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم وهو قول عمر وعلي وعبد الله ابن مسعود وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وعائشة وغيرهم، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وشريح وإبراهيم النخعي وقتادة وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، إليه ذهب ابن أبي ليلى^(١) وابن شبرمة^(٢) وسفيان الثوري والأوزاعي وعبد الله بن

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبو عبد الرحمن الكوفي قاضيهما، قال ابن خزيمة: ليس بالحافظ وإن كان فقيهاً عالماً، وقال أحمد: كان سيئ الحفظ مضطرب الحديث، كان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، وقال شعبة: ما رأيت أسوأ حفظاً منه، وقال: أفادني ابن أبي ليلى أحاديث فإذا هي مقبولة، وقال العجلي: كان فقيهاً، صاحب سنة صدوقاً جازز الحديث. وكان عالماً بالقرآن، وقال الساجي: كان سيئ الحفظ لا يعتمد الكذب فكان يمدح في قضائه، فأما في الحديث فلم يكن حجة، قال: وكان أثوري يقول: فقهاؤنا ابن أبي ليلى وابن شبرمة. هذا ما لخصته من تهذيب التهذيب (٣٠٢/٩-٣٠٣).

(٢) هو ابن عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي أبو شبرمة القاضي الثقة أفتيه مات سنة ١٤٤ هـ، مترجم في التهذيب.

المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق (١) .

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (لاتنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان) (٢) .

وروي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: كانت عائشة تخطب إليها المرأة من أهلها فتشهدها(*) فإذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها: (زوج فإن المرأة لا تلي عقد النكاح) (٣) .

(قلت) روى عبد الرزاق في مصنفه عن هشيم عن المجالد عن الشعبي أن عمر وعلياً وابن مسعود وشريحاً لا يجيزون النكاح إلا بولي (٤) . وروي عن الثوري عن عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لانكاح إلا بإذن ولي أو سلطان (٥) .

(١) (قلت) : وذكر الطحاوي أن أبا يوسف ومحمد بن الحسن ممن يقول بهذا

الحديث، وقد تقدم كلامه في ص

(٢) تقدم تخريجه في (ص ٧٧٩) رقم (١٤) .

(*) كذا في الأصل. وفي سنن البيهقي: (فتشهد) .

(٣) تقدم تخريجه في (ص ١١٥) .

(٤) المصنف (١٠٤٨٠) . (٢) المصنف (١٠٤٨٣) .

وقال: أخبرنا ابن جريج عن عمرو بن دينار قال نكحت ابنة أبي أمامة امرأة من بني بكر، من كنانة بن مضر، فكتب علقمة بن أبي علقمة المتواري إلى عمر بن عبد العزيز إذ هو بالمدينة: أني وليها، وأنها أنكحت بغير إذني، فردده عمر، وقد كان الرجل أصابها (١) .

وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: نكحت بنت حسين إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف بغير إذن وليها، أنكحت نفسها، فكتب هشام بن إسماعيل إلى عبد الملك، فكتب: أن فرق بينهما، فإن كان دخل بها، فلها مهرها بما استحل منها، وإن لم يدخل بها، خطبها مع الخطاب (٢) .

وروى عن الثوري عن مغيرة (هو ابن مقسم) عن إبراهيم قال: ليس للنساء من العقد شيء، قال: لانكاح إلا بولي (٣) . وقال عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة مثله (٤) .

(١) المصنف (١٠٤٨٤) .

(٢) المصنف (١٠٤٩١) .

(٣) المصنف (١٠٤٩٢) .

(٤) المصنف (١٠٤٩٣) .

(قلت): فتيين من ذلك أن ما حكاه البغوي عن أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم في غاية الصحة، وقد تقدمت الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة مع بسط الكلام عليها في مواضعها والله الحمد والمنة.

قال البغوي:

وقد أجاز بعضهم للمرأة تزويج نفسها، وهو قول أصحاب الرأي. وقال أبو ثور: إن زوجت نفسها بإذن الولي، صح النكاح، وإن تزوجت بغير إذنه، لا يصح، لقوله ﷺ (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها) ومعناه عند العامة: أن يلي الولي العقد عليها، أو يأذن لها في توكيل من يلي العقد عليها من الرجال، فإن وكلت دون إذن الولي، فباطل.

وقال مالك، إن كانت المرأة دنيئة فلها أن تزوج نفسها، أو تأمر من يزوجها، وإن كانت شريفة فلا، ولفظ الحديث عام في سلب الولاية عنهن من غير تخصيص.

قال الإمام: وفي قوله ﷺ (فنكاحها باطل) دليل على أن العقد لا يكون موقوفاً على إجازة الولي، وفي قوله (فإن أصابها فلها المهر) دليل على أن وطء الشبهة يوجب مهر المثل، ولا يجب

به الحد، ويثبت النسب.

قال الإمام رحمه الله: فمن فعله عالماً، عزز، لما روي عن
عكرمة بن خالد قال: جمعت الطريق رفقة فيهم امرأة ثيب،
فولت رجلاً منهم أمرها، فزوجها رجلاً، فجلد عمر بن الخطاب
الناكح والمنكح، ورد نكاحها^(١).

وقوله: (فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له).

قال الإمام: هذا يؤكد ما ذكرنا من أن المرأة لا تبشر
العقد بحال إذ لو صلحت عبارتها لعقد النكاح، لأطلق لها ذلك
عند اختلاف الأولياء، ولم يجعله إلى السلطان، وأراد بهذه
المشاجرة مشاجرة العضل، دون المشاجرة في السبق، فإن
الولي إذا عضل ولم يكن في درجته غيره، كان التزويج إلى
السلطان، لا إلى من هو أبعد من الأولياء، وكذلك الولي الأقرب
إذا غاب إلى مسافة القصر زوجها السلطان بنيابته عند
الشافعي.

وذهب أصحاب الرأي إلى أن الغيبة المنقطعة تنقل الولاية
إلى الأبعد، كما لو مات الأقرب أو جن، كان التزويج إلى الأبعد

(١) رجاله ثقات، لكنه مرسل، وقد تقدم تخريجه ص ١٨٧

بالاتفاق، وفرق بينهما من حيث إن الموت والجنون يخرجانه من الولاية، والغيبة لا تخرجه عن الولاية غير أنه تعذر الوصول الى تزويجه، فينوب السلطان منابه، كما في العضل.

أما إذا كانت المرأة لها أولياء في درجة واحدة، مثل الإخوة أو بني الإخوة، أو الأعمام، أو بني الأعمام، واختلفوا فيمن يلي العقد عليها، فإذا أذنت المرأة لواحد، فهو الولي، وإن لم تعين واحداً، واختلفوا، يقرع بينهم، ولو بادر واحد منه، وزوجها برضاها من كفاء دون إذن الباقيين، صح النكاح، ولزم، وإن زوجها برضاها من غير كفاء فللباقيين رده لما يلحقهم من العار بدناءة من يدخل عليهم في نسبهم، ولو زوجها الأقرب من غير كفاء برضاها، فلا اعتراض للأبعد، إذ ليس للأبعد في هذه الحالة عليها ولاية.

قال الإمام البغوي رحمه الله:

ومن أراد نكاح امرأة وهو وليها لا ولي لها سواه، مثل ابنة عمه أو معتقته، زوجها السلطان منه، فلو زوجها الولي من نفسه برضاها، اختلف أهل العلم فيه، فذهب قوم إلى أنه لا يجوز، وهو قول الشافعي، وأجازه قوم، وهو قول أصحاب

الرأي، وخطب المغيرة بن شعبة امرأة هو أولى الناس بها،
فأمر رجلاً فزوجه، وقال عبد الرحمن بن عوف لأم حكيم بنت
قارظ: أتجعلين أمرك إلي؟ فقالت: نعم، فقال: قد تزوجتك، انتهى
كلامه (١).

(قلت): وهذان الأثران علقهما البخاري في صحيحه
بصيغة الجزم كما تراهما في هذا الموضع حرفاً بحرف.

قال الحافظ في الفتح - في تعليقه على الأثر الأول:

وصلة وكيع في مصنفه والبيهقي من طريقه عن الثوري
عن عبد الملك بن عمير (أن المغيرة بن شعبة أراد أن يتزوج
امرأة وهو وليها فجعل أمرها إلى رجل المغيرة أولى منه،
فزوجه). وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري وقال فيه: (فأمر أبعد
منه فزوجه) (٢).

وأخرجه سعيد بن منصور من طريق الشعبي، ولفظه:

(أن المغيرة خطب بنت عمه عروة بن مسعود، فأرسل إلى
عبد الله بن أبي عقيل فقال: زوجنيها، فقال: ماكنت لأفعل، أنت

(١) شرح السنة (٤٢/٩-٤٤).

(٢) هو في المصنف (١٠٥٠٢).

أمير البلد وابن عمها، فأرسل المغيرة الى عثمان بن أبي العاص، فزوجه منها (*) .

والمغيرة هو ابن شعبة بن مسعود بن معتب، من ولد عوف ابن ثقيف، فهي بنت عمه لحا، وعبد الله بن أبي عقيل هو ابن عمها معاً أيضاً، لأن جده هو مسعود المذكور، وأما عثمان بن أبي العاص فهو وإن كان ثقيفاً أيضاً، لكنه لا يجتمع معهم إلا في جدهم الأعلى ثقيف، لأنه من ولد جثم بن ثقيف، فوضح المراد بقوله هو أولى الناس، وعرف اسم الرجل المبهم في الأثر المعلق (١) .

وقال- في تعليقه على الاثر الثاني:-

وصله ابن سعد من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد (أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف: إنه قد خطبني غير واحد، فزوجني أيهم رأيت، قال: وتجعلين ذلك إلي؟ فقالت: نعم، قال: قد تزوجتك)، قال ابن أبي ذئب: فجاز

(١) فتح الباري (٩/١٨٨-١٨٩) .

(*) ثم وقفت عليه عند ابن حزم في المحلى (١١/٦٢) .

(سعيد بن منصور) ثنا هشيم ثنا محمد بن سالم عن الشعبي فذكره كما قال الحافظ .

(قلت): قال ابن سعد: أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد وقارظ بن شيبه أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف... فذكره (١).

قال الحافظ: وقد ذكر ابن سعد أم حكيم في النساء اللواتي لم يروين عن النبي ﷺ وروين عن أزواجه، ولم يزد في التعريف بها على ما في هذا الخبر، وذكرها في تسمية أزواج عبد الرحمن بن عوف في ترجمته، فنسبها فقال: أم حكيم بنت قارظ بن خالد بن عبيد حليف بني زهرة (٢).

(قلت): وقد روي في هذه المسألة أثر ثالث: وهو: ما رواه عبد الرزاق عن محمد بن راشد قال: أخبرني محمد بن إسحاق وأبو معشر، أن علياً دعا امرأته أمانة ابنة أبي العاص ابن الربيع وهو مريض، فسارها، فيرون أنه قال لها: إن معاوية سيخطبك، فإن أردت النكاح، فعليك برجل من أهل البيت، أشار بها إلى.. (*) فلما اجتمع الناس لمعاوية بعث مروان على

(١) الطبقات الكبرى (٤٧٢/٨).

(٢) فتح الباري (١٨٩/٩)، وانظر الطبقات (١٢٧/٣).

(*) وقع هنا بياض في الأصل.

المدينة وقال: أنكح أمير المؤمنين أمانة بنت أبي العاص، فبلغها ذلك، فدعت المغيرة بن نوفل بن الحارث، فولته أمرها، وأشهدت له، فزوجها نفسه، وأشهد، فغضب مروان، فوقفها، وكتب إلى معاوية يعلمه بذلك، فكتب إليه أن دعه وإياها (١).

قال عبد الرزاق: نكحها على بعد وفاة فاطمة (٢).

(قلت): ورواه ابن سعد من وجه آخر باختصار، فقال: أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك المديني عن ابن أبي ذئب أن أمانة بنت أبي العاص قالت للمغيرة بن نوفل بن الحارث: إن معاوية قد خطبني، فقال لها: تزوجين ابن أكلة الأكباد، فلو جعلت ذلك إلي؟ قالت: نعم، قال: قد تزوجتك.

قال ابن أبي ذئب: فجاز نكاحه (٣).

(قلت): وهذه القصة مرسلة من الوجهين، بل هي معذلة، لأن ابن أبي ذئب وابن إسحاق وأبو معشر ليسوا من التابعين، ولم يدركوا زمن هذه القصة، وابن أبي ذئب محمد بن

(١) مصنف عبد الرزاق (١٠٥٠٠).

(٢) وأمانه هي بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٣) الطبقات الكبرى (٤٠/٨).

عبد الرحمن بن المغيرة أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل،
كان مولده سنة ثمانين، ومات سنة ثمان وقيل تسع وخمسين
ومائة، وكان من أقول أهل المدينة بالحق (١) .

وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: امرأة
خطبها ابن عم لها لا رجل لها غيره؟ قال: فلتشهد أن فلاناً
خطبها، وأني أشهدكم أنني قد نكحته، وإلا لتأمر رجلاً من
عشيرتها (٢) .

(قلت): وقد ترجم البخاري في صحيحه فقال: (باب إذا
كان الولي هو الخاطب). ثم ذكر أثر المغيرة بن شعبة وأثر عبد
الرحمن بن عوف وأثر عطاء هذا معلقة بصيغة الجزم كما
تقدم، ثم ذكر حديثين أحدهما: ما روى في تفسير قوله تعالى:
﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ .

وثانيهما حديث الواهبة، وقد قال الحافظ في شرح هذه
الترجمة: قال ابن المنير: ذكر في الترجمة ما يدل على الجواز
والمنع معاً ليكل الأمر في ذلك إلى نظر المجتهد، كذا قال، وكأنه

(١) التقريب (١٨٤/٢) ومشاهير علماء الأمصار (١١٠٧) .

(٢) مصنف عبد الرزاق (١٠٥٠١) .

أخذ من تركه الجزم بالحكم، لكن الذي يظهر من صنيعه أنه يرى الجواز، فإن الآثار التي فيها أمر الولي غيره أن يزوجه ليس فيها التصريح بالمنع من تزويجه نفسه، وقد ورد في الترجمة أثر عطاء الدال على الجواز وإن كان الأولى عنده أن لا يتولى أحد طرفي العقد، وقد اختلف السلف في ذلك، فقال الأوزاعي وربيعه والثوري ومالك وأبو حنيفة وأكثر أصحابه والليث: يزوج الولي نفسه، ووافقهم أبو ثور، وعن مالك لو قالت الثيب لوليها: زوجني بمن رأيت، فزوجها من نفسه أو ممن اختار لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج، وقال الشافعي: يزوجهما السلطان أو ولي آخر مثله أو أبعد منه، ووافق زفر وداود، وحجتهم أن الولاية شرط في العقد فلا يكون النكاح منكحاً كما لا يبيع من نفسه اهـ (١) .

(قلت): وقد ذهب الإمام أحمد إلى الأخذ بخبر المغيرة بن شعبة المتقدم كما ذكره عنه أبو داود في المسائل (٢) . وكذا ابنه عبد الله في مسائله (٣) .

(٢) فتح الباري (١٨٨/٩) .

(٣) مسائل أبي داود للإمام أحمد (ص ١٦٢) .

(٤) مسائل عبد الله لأبيه رقم (١١٨٢) .

وانظر تفصيل القول في هذه المسألة في المغنى (٢٥/٧-٢٦) .

كلمة ختامية

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.. وبعد: فهذا آخر ما جمعته من كتاب (التحقيق الجلي لحديث لانكاح إلا بولي). وقد بذلت ما استطعت من جهد ووقت في سبيل تحقيق هذا الحديث وتخريجه، وحاولت الوقوف على المصادر التي هي من مظان الكلام عليه. فإن كنت أوفيت الموضوع حقه، فهذا فضل من الله وتوفيق منه، وأسأله المزيد من فضله، وإن كان غير ذلك، فحسبي أني أخلصت النية لله، ونصحت لرسوله، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، ثم إن العصمة لله، ولمن خصهم بها من عباده، ومن يعتصم بالله فقد هُدى إلى صراط مستقيم.

وقد أمضيت في تأليف هذا الكتاب مدة ليست بالقصيرة، ويمكن تقريبها من تاريخ المقدمة وتاريخ هذه الكلمة الختامية، مع أن لي صلة بهذا الموضوع منذ أكثر من أربع سنوات، أي قبل أن أبدأ بتأليفه وقد تلخص لي من دراسة هذا الحديث أمور أذكر منها:

أولاً: الحديث صحيح الإسناد والمتن عن صحابيين من أصحاب رسول الله ﷺ ، ومن كبار من روى عنه، فقد صح من حديث أبي موسى، ومن حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ ، وقد صححه من حديث أبي موسى جماعة من المحدثين منهم علي بن المديني، ومن حديث عائشة جماعة منهم يحيى بن معين، ولم يعترض أحد من الأئمة المتقدمين - فيما علمت - على الحديثين بكلام ينص على ضعفهما، إلا الإمام الطحاوي فإن كلامه ينص على ذلك، وقد أجاب عنه البيهقي في المعرفة بأجوبة تتفق مع قواعد الحديث على أن الصواب خلاف ما ذهب إليه الطحاوي، وقد اعترض ابن التركماني في الجواهر النقي على البيهقي، في سياقه لطرق حديث عائشة في السنن الكبرى وتصحيحه لرواية سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عنها وتوثيقه له، بجملة اعتراضات لم يحالفه الصواب في أكثرها، ويتضح ذلك من جوابنا عليه.

ثانياً: وروي هذا الحديث عن خمسة آخرين من أصحاب رسول الله ﷺ ، فروى من حديث أبي هريرة وابن عباس وجابر بن عبد الله وعلي بن أبي طالب عن النبي ﷺ ، وروي عن عمر بن الخطاب موقوفاً من قوله.

فأما حديث أبي هريرة وابن عباس، فقد اختلف في رفعهما ووقفهما، والراجح الرفع لحديث أبي هريرة والوقف لحديث ابن عباس، ولا شك في صحته موقوفاً من قولهما، وقد روي عنهما من وجهين آخرين مرفوعاً، ولم يختلف في رفعه، فأما عن أبي هريرة فهو حسن^(١)، وأما عن ابن عباس فهو ضعيف^(٢)، ولكنه يعتضد بغيره، وأما حديث جابر، فقد روي من طرق عنه عن النبي ﷺ، وهو حسن لمجموع طرقه، وأما حديث علي، فقد روي عنه عن النبي ﷺ من عدة طرق، ولا يصح منها شيء، وروي عنه من قوله، وهو صحيح عنه، وأما حديث عمر، فقد روي عنه موقوفاً من ستة طرق لا يخلو واحد منها عن كونه منقطعاً، ولكن قد رواه عنه سعيد بن المسيب، وهو ثقة في روايته عن عمر كما نص على ذلك الإمام أحمد وغير واحد من المحدثين، وكما صححه البيهقي، فهو أيضاً صحيح عنه.

ثالثاً: وروي من طرق أخرى عن جماعة من الصحابة، ولكنها ضعيفة لكن قد يكون بعضها صالح للاعتبار به في الشواهد، والاعتماد في هذا الباب على ما ذكرنا والله أعلم.

(١) انظر الحديث المشار إليه في ص ٥٤

(٢) انظر الحديث المشار إليه في ص ٤٥

رابعاً: وقد أخرج البخاري حديث معقل بن يسار، وهو يدل على ما دل عليه هذا الحديث من أن المرأة لا تلي عقد النكاح ولا تملك أن تزوج نفسها بغير إذن وليها، ولو كان لها ذلك، لما عوتب معقل رضي الله عنه عند امتناعه من تزويج أخته، كذا قال جمهور المفسرين والمحدثين والفقهاء.

خامساً: ولقد اتضح لي من دراسة هذا الحديث:

أن علي بن المديني قد أصاب حيث قال: (إن الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)، وأن الإمام أحمد قد أصاب أيضاً حيث قال: (أحاديث .. لانكاح إلا بولي يشد بعضها بعضاً، وأنا أذهب إليها).

وختاماً: أسأل الله جل وعلا أن ينفع به المسلمين، وأن يكتب لنا به الأجر والنفع في الدارين، إنه سميع الدعاء.

وصلّى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وقد فرغت من تأليفه في يوم الجمعة (١٣/١/١٤٠٣هـ)

الفهرس

الموضوع

٣ مقدمة البحث
٥ بين يدى البحث .. وفيه مقاصد
 الأول : في معرفة علل الحديث
 الثانى : في ذكر من جمع طرق الحديث الواحد
 الثالث : فى ذكر من روى حديث (لا نكاح إلا بولي) من الصحابة
١٠ تنبيه على وهم وقع فى التلخيص
١٤ (١) حديث أبى موسى .. وبيان أن له ثلاث طرق
 الطريق الأول .. طريق أبى إسحاق المتابعات .. وهى ست متابعات لرواية
١٥ إسرائيل عن أبى إسحاق
١٨ ١- متابعة شريك
١٨ ٢- متابعة قيس بن الربيع
١٩ ٣- متابعة زهير بن معاوية
٢٠ ٤- متابعة أبى عوانة
٢١ ٥- متابعة يونس بن أبى إسحاق
٢٣ ٦- متابعة أبى حنيفة
٢٤ مرسل شعبة والشورى
٢٨ تعليل الطحاوى لهذا الحديث
٣٠ مناقشتنا لكلامه

٣٥	هل الراجع الوصل أو الإرسال
٣٨	ترجيح الوصل أولى
٣٨	الطريق الثانى .. طريق يونس
٤٤ — ٤١	تحقيق القول فى ذكر من رواه عنه
٤٥	الطريق الثالث .. طريق أبى حصين
٤٧	أقوال العلماء فى هذا الحديث
٤٩	الخلاصة
٥١	(٢) حديث أبى هريرة
٥٣	بيان الاختلاف فى رفعه ووقفه
٥٤	حديث آخر لأبى هريرة
٥٦	الخلاصة
٥٨	(٣) حديث عائشة
٦٢ — ٥٨	تخريج الحاكم لهذا الحديث
٦٤	ذكر عدد من رواه عن ابن جريج
٧٠ — ٦٧	ما يستفاد من ذلك
٧٣ — ٧٠	أقوال العلماء فى هذا الحديث
٧٣	الإسناد
٧٥	ترجمة سليمان بن موسى
٨٣ — ٧٨	حكم من روى حديثاً ثم نسيه
٨٦ — ٨٣	تنبيه

٨٦	رأى البيهقي وابن معين
٩١ — ٨٨	رأى ابن التركماني
.....	مناقشتنا له في أربع مقامات ..
٩٩ — ٩١	الأول
١٠٢ — ٩٩	الثاني
١٠٥ — ١٠٢	الثالث
١١٢ — ١٠٥	الرابع
١٢٨ — ١١٢	رأى الطحاوي مع المناقشة
١٣١ — ١٢٨	المتابعات
١٣٢	طريق آخر لهذا الحديث
١٣٧ — ١٣٣	زيادة في متن هذا الحديث
١٤٢ — ١٣٧	خلاصة القول في هذه الزيادة
١٤٣	الخلاصة
.....	(٤) حديث ابن عباس .. وبيان أن له عنه ثلاث طرق :
١٤٨ — ١٤٥	الطريق الأول
١٥٢ — ١٤٨	الثاني، وبيان الاختلاف في رفعه ووقفه
١٥٢	الثالث
.....	الخلاصة
١٥٦	فائدة
١٥٩	(٥) حديث أن عمر

١٦٠	(٦) حديث عمران بن حصين
١٦٣	مرسل الحسن البصري
١٦٧—١٦٣	مبحث في اشتراط الشهادة في النكاح
١٦٨	(٧) حديث ابي امامة
١٦٩	(٨) حديث معاذ بن جبل
١٧١	(٩) حديث بن جابر بن عبد الله
١٧٣	ثبوت سماع ابي سفيان من جابر
١٧٤—١٧٣	طريقان آخران لهذا الحديث
١٧٦	(١٠) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص
١٧٨	(١١) حديث علي بن ابي طالب
١٨٣—١٨١	بيان أن الصحيح عنه موقوف
١٨٣	رواية أخرى عن علي تخالف ما تقدم
١٨٥	الخلاصة
	(١٢) حديث عمر بن الخطاب (سته آثار عنه)
١٨٩—١٨٧	(٣-١)
١٨٩	(٥-٤) تجمة مختصرة لسعيد بن المسيب مع بيان صحة مراسيله
١٩٣	(٦-)
١٩٤	الخلاصة
١٩٦	(١٣) حديث ابي سعيد الخدري
٢٠٤—١٩٨	(١) مبحث في حديث معقل بن يسار

٢١٠ — ٢٠٥	(٢) مبحث فى زواج أم سلمة
٢١٤ — ٢١١	(٣) مبحث فى زواج زينب بنت جحش
.....	خاتمة التحقيق
٢٢٨ — ٢١٥	فقه الحديث وما يستفاد منه
.....	استدراك
.....	تنبيه
٢٢٩	كلمة ختامية

الصفحة السطر	الصواب	الخطأ
١٧	ابن	بن
٣٢	يسيرة	يسرة
٤٢	عبد الله	عبد الله
٤٤	سنن	سسن
٦٠	ابن	بن
٦٠	المنتقى	المنتقى
١٠٥	(ص ٤٣)	(ص)
١٠٥	(ص ٤٣)	(ص)
١١٨	عبد الرحمن	عبد الرحمن
١٢٣	(الاخوة)	(الأخوة)
١٣٩	الجرح	الجرح
١٦٣	من (ص ١٣٣)	من (ص)
	إلى (ص ١٤٢)	إلى (ص)
١٦٥	(ص ١٩٠)	(ص)
١٧٦	الزيلي	لازيلي
١٨٠	الميزان	المزيان
٢١٨	(ص ١٩٠)	ص ١٠٧
٢١٨	(ص ١١٥)	(ص)
٢٢١	ص ١٨٧	ص
٢٣١	ص ٥٤	ص
	ص ١٤٥	ص
٥٤	ابن	بن
٦٨	ص ٧٠	ص ٤٠
١٣٤	وهم يزيدون على ستة عشر نفرا	وهم يزيدون على أصحاب على ستة عشر
١٦١	ابن المديني	ابن المدني
٢٠٩	ابن	أبن
٢١٦	بتثقي	بتثقي